الإثنين 21 كانون الأول 2020
العدد 4229 السنة الخامسة عشرة
Lundi 21 Décembre 2020 no 4229 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

لماذا لم يتدهور سعر الصرف أكثر؟

● **سمير حمود**
نعم كنا نعلم أن الانهيار آت!

● **مارك أيوب**
كهرباء زحلة: عندما تموّل الدولة نقيضها!

درب الحكومة طويل وحزمة عقوبات أميركية الشهر المقبل [4]

عماد عثمان يتمرّد مجدداً [5]

(هيثم الموسوي)

«السعودية - ليكس»

فوائد التطبيع مع اسرائيل

[3 ـ 2]

قضية

التدقيق الجنائي
المجلس النيابي يُسقط الأمل الأخير؟

6

اليمن

«ترويكا» جديدة لتثبيت الاحتلال

10

الحدث

«كورونا» لا يُهزم
نسخة جديدة «خارجة عن السيطرة»!

12

على الغلاف

السعودية راعية التطبيع مع العدوّ

إبراهيم الأمين

في معرض شرحه أو تبريره قبول السلطات المغربية الاتفاق العام مع العدوّ الإسرائيلي، يقول دبلوماسي مغربي إن السعودية كانت على الدوام لاعباً مهماً في هذا المجال. لا ينفي الدبلوماسي العلاقات التاريخية التي ربطت العائلة الحاكمة المغربية بالمنظّمات اليهودية العالمية، وانعكاس ذلك علاقات مع المنظمات الصهيونية الداعمة لإسرائيل. ويقرّ بأن العلاقات مع إسرائيل أكثر عمقاً من العلاقات التي ربطت حكام آل سعود مع العدو. لكنه يدعو الى الانتباه إلى أن السعودية كما الإمارات العربية المتحدة تقومان بدور «ممول هذه الاتفاقات الجديدة»، لافتاً الى أن حزمة المساعدات التي أغرت الولايات المتحدة الدول العربية بها للتعجيل بهذه الخطوة، تستند في جانب منها الى دعم ستوفّره الرياض وأبو ظبي مباشرة، أو من خلال المشاركة في مشاريع استثمارية تقوم فيها إسرائيل بدور مباشر، ولا سيما على صعيد الخبرات اللوجستية والتقنية.

المسألة، هنا، لا تتعلق فقط بهذا الدور المساعد، بل بالخريطة الإجمالية لفكرة التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل. لأن من فكر بأن دونالد ترامب استعجل اتفاقات التطبيع لاستثمارها في الانتخابات الأميركية، أدرك بأن الأمر لم يكن بنداً ساخناً على جدول أعمال الناخب الأميركي. حتى الكتلة اليهودية الناخبة لم تتأثر فعلياً بهذه الأمور.

ثمّة ما هو مختلف في مقاربة اليهود الأميركيين للانتخابات الداخلية الأميركية، وهو أمر له أثره على أمور كثيرة، من بينها التباين بين هذه الكتلة وبين رئيس حكومة العدوّ بنيامين نتنياهو. وهو تباين لا يجب البناء عليه بسذاجة من يفكر بأن هناك احتمالاً لانقلاب يهود أميركا على إسرائيل. لكن حدوده متعلقة بالمصالح الاستراتيجية للكتلة اليهودية داخل أميركا نفسها.

صحيح أن النفوذ الكبير ليهود الغرب يفيد من يتحالف معهم أو يخدم مصالحهم، ومن ضمنها إسرائيل، لكن حكام الخليج يحتاجون إلى هذه المؤسسة لاحتواء أي إشكال يقوم مع الغرب، ولمنع قيام علاقات بين الولايات المتحدة ودول مركزية في المنطقة، من دون الأخذ في الحسبان مصالحهم. صار السعوديون والإماراتيون على وجه التحديد، يتصرفون على أساس أن وجودهم مرتبط بتوفير عناصر الأمان على يد الغرب، وفي مقدمته أميركا. وهم، هنا، يشعرون بأن المعركة الوجودية التي قرروا أنهم في داخلها، تتطلب حرباً من نوع مختلف مع المحور المقابل. وعند هذا الحد، لا تعود العلاقات مع إسرائيل محل نقاش، بل ما يبقى للنقاش هو الشكل والإخراج المطلوب لمنع حصول ما ليس في الحسبان.

في إسرائيل ليس هناك من يتوهم بأن العلاقات مع حكومات الإمارات والسعودية والبحرين والسودان والمغرب كما مع حكومات مصر والأردن وقطر، يمكن أن تنعكس تحوّلاً في المزاج الشعبي في هذه الدول. لا بل إن الاستراتيجيين في كيان العدو، يعرفون أن الحكومات المطبّعة غير قادرة على ضرب فكرة المقاومة حيث تنمو.

عند هذا الحدّ، يصبح المهم والأهم هو المتعلق بالواقع الاستراتيجي الذي يخص المصالح الرئيسية لدول التحالف الجديد. السعودية والإمارات والبحرين مثلاً، هي من الدول التي تخشى على استقرار نظامها السياسي والأمني والاقتصادي أيضاً. وهي تعتقد بأن الحماية الأميركية لم تعد كافية، وأدركت تدريجاً، منذ عام 2011، أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الوجود هنا، ولو بالأجرة. أما إسرائيل التي تدرك أيضاً منذ عام 2006 أنها لم تعد قادرة على خوض الحرب وحدها من دون دعم أميركي، فتظهر الخشية ليس من تمدّد محتمل لمحور المقاومة، وخصوصاً بعد الذي يجري في اليمن، بل من أن انهيار المنظومة الحالية في الخليج العربي سيضيق هامش الحركة الأميركية والأوروبية في هذه المنطقة. وهو ما يتطلّب الحضور الإسرائيلي المباشر. والعارفون بشؤون المنطقة يلمسون أن إسرائيل لم تعد تكتفي بما يردها من معلومات بالواسطة من هذه الساحات. ولم تعد تكتفي بشبكات المتعاونين معها مهما علت رتبهم. صار الوجود المباشر للأجهزة الإسرائيلية المعنية أمراً ضرورياً. وهو يتطلب مشروعية تسهّل الكثير من الأمور التي تبقى معقّدة مهما أتاحت لها الحكومات هوامش للحركة. الى جانب أمر آخر، يتعلق بفئة من المستثمرين الإسرائيليين الذين يريدون هذه السوق مباشرة، أو استخدامها للوصول الى أسواق يصعب الدخول إليها بشكل عادي والتي تمتد شرقاً حتى أفغانستان، وغرباً حتى إفريقيا.

ولذلك، يمكن العودة الى كلام الدبلوماسي المغربي، وفهم الدور السعودي المحوري والأساسي. بمعزل عما يظهر منه إلى العلن الآن أو في أي وقت آخر. السعودية، هنا، باتت حجر الزاوية لهذا التحالف الجديد. وعلى عاتقها مهمات كثيرة. وفي هذا السياق، يمكن فهم التدرّج في الخطوات السياسية وغير السياسية التي يقوم بها حكام آل سعود داخل الجزيرة العربية وخارجها من أجل تثبيت دعائم هذا التحالف.

تنشر «الأخبار» في ما يلي نصّ وثيقة مصدرها البريد السري داخل مراكز الحكم في السعودية، كتبها رئيس المخابرات السعودية خالد الحميدان إلى رئيسه وليّ العهد محمد بن سلمان، تتعلّق بملف التطبيع مع الإسرائيليين. وهو تقرير يشرح الخطوط العامة للتوجّه السعودي في كيفية التعامل مع هذا الملف.

تقدير رئيس الاستخبارات السعودية:

حدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل

بتاريخ 2018/10/31، قدّم رئيس الاستخبارات العامة الفريق أول خالد الحميدان إلى الديوان الملكي السعودي تقريراً مصنّفاً «سرّيّاً للغاية»، يتضمن تقديراً أمنياً حول «مسار التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج وحدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل». يستعرض التقدير أبرز الأنشطة التطبيعية الخليجية مع إسرائيل منذ التسعينيات. ويتضمّن تفسيرات للتقارب الخليجي - الإسرائيلي الحالي. كما يقدم توقعاً لكيفية واوجه الاستفادة السعودية من إسرائيل. وفي ما يأتي نص التقرير الذي يقع تحت عنوان «إسرائيل والخليج... وحدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل»

«شهدت علاقات دول الخليج بإسرائيل ثلاثة أحداث مهمة في الأسبوع الماضي؛ فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة لسلطنة عمان، وزار وفد رياضي إسرائيلي قطر للمشاركة في بطولة العالم للجمباز، ورافقت وزيرة الرياضة والثقافة الإسرائيلية وفد بلادها في بطولة غراند سلام للجودو المقامة في أبو ظبي. وفي كل من عمان وقطر والإمارات، تم رفع العلم وعزف النشيد الوطني لإسرائيل.

وتشير المعلومات إلى زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الدوحة قريباً.

وقد نشر موقع «بي بي سي» موضوعاً استنسخ عنوانه من صحيفة «الأخبار» اللبنانية، هو «تضيق سماء الخليج بالضيوف الإسرائيليين لكثرتهم». وترددت شائعات عن الإعداد لزيارة نتنياهو للمنامة، بالترافق مع افتتاح سفارة لإسرائيل في البحرين. (المحرر: نشر موقع BBC في 29 تشرين الأول- أكتوبر 2018 تقريراً رصد تعليقات الصحافة العربية على التواصل الإسرائيلي مع دول عربية، واختار عنواناً للتقرير من تقرير نشرته «الأخبار» في اليوم نفسه).

وكانت البحرين قد استضافت في 24 يونيو 2018 وفداً إسرائيلياً ضمن اجتماعات لجنة التراث العالمي التي نظمتها «اليونيسكو»، بالتعاون مع هيئة البحرين للثقافة والآثار. كما استضافت العاصمة البحرينية في مايو 2017 وفداً إسرائيلياً للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا). وكان وفد إسرائيلي قد قام بزيارة البحرين ليحتفل بعيد يسمى عيد حانوتا في ديسمبر 2016. وفي المقابل، قام وفد بحريني من 24 شخصاً من جمعية «هذه هي البحرين»، بزيارة إسرائيل في ديسمبر 2017.

أولاً: الخليج وإسرائيل... تطورات العلاقة:

لا تشير الأحداث السابقة إلى مفاجأة كبيرة في السياق الإقليمي. فقبل أكثر من 20 عاماً بلغت علاقات قطر بإسرائيل درجة كبيرة من التقارب. ففي عام 1996 تم افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك شيمون بيريز، لكن الدوحة أغلقته بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009، كما تم التوقيع على اتفاقية لبيع الغاز القطري لإسرائيل. ومن جانب آخر، قامت إسرائيل عام 2009 بدعم أبو ظبي في ملف استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة the International Renewable Energy Agency IRENA أمام منافستها ألمانيا، ليسفر ذلك عن افتتاح مكتب تمثيل دبلوماسي إسرائيلي لدى الوكالة في أبو ظبي في نوفمبر 2015.

> **العلاقات مع إسرائيل لم تنقطع فعلياً لكن الجديد هو الحرص على إخراجها إلى العلن**

في العام 1994 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين سلطنة عمان حيث استقبله السلطان قابوس في مسقط، وناقش الطرفان قضايا، مثل كيفية تحسين إمدادات المياه. وبعد عدة أيام من اغتيال رابين عام 1995 استضاف رئيس الوزراء المؤقت شيمون بيرز وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي في مدينة القدس، ووقّعت إسرائيل وعمان في يناير 1996 اتفاقاً حول الافتتاح المتبادل لمكاتب التمثيل التجاري. إلا أن العلاقات جمّدت رسمياً مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أكتوبر 2000، مع ذلك، بقي التعاون البيني في مجالات حيوية، مثل مشروع تحلية المياه في سلطنة عُمان.

وعلى جانب البحرين، فقد كان أول وفد رسمي إسرائيلي يزور المنامة في أواخر سبتمبر 1994، وكان ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة قد التقى شيمون بيريز في الأمم المتحدة، كما كان وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد دعا في حديث نشرته صحيفة «الحياة» اللبنانية في 1 اكتوبر 2008 إلى إقامة منظمة إقليمية تتجاوز الأعراق والأديان، وتضم الدول العربية وإسرائيل وإيران وتركيا.

ثانياً: تفسير التقارب الراهن:

يمكن تقديم عدد من التفسيرات للتقارب الخليجي الإسرائيلي الحالي، منها:

* أن العلاقات مع إسرائيل لم تنقطع فعلياً، ولكن الجديد هو الحرص على إخراجها إلى العلن، والجديد أيضاً في التتابع الزمني للزيارات الثلاث لعمان وقطر والإمارات، ما أعطى انطباعاً بأن هناك سباقاً خليجياً نحو إسرائيل.

* حالة السيولة في النظام الإقليمي؛ ففي الوقت الراهن لم تعد معالم النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي محددة على نحو ما كانت في السابق، هناك اختلاف بشأن وضعية إيران وتركيا، وبشأن أدوار القوى العربية الكبرى كالسعودية ومصر، ومن ثم تتراجع أسس القرار العربي بشأن القضية الفلسطينية.

ثالثاً: حدود استفادة المملكة من إسرائيل:

يصعب على المملكة لمكانتها الدينية والسياسية العالمية تبني النهج نفسه إزاء إسرائيل علناً، مثل عمان أو الإمارات او البحرين، على الأقل في الوقت الراهن. لكن من الملاحظ أن السعودية خطت خطوات مهمة في الدفع نحو مزاج ديني متسامح ومزاج عربي تعايشي في المنطقة العربية. فتوجهات سمو ولي العهد في السنتين الأخيرتين، في ما يتعلق بالإصلاح الداخلي ومشروع نيوم وأحاديثه عن مستقبل الشرق الأوسط الواعد، عزّزت مزاجاً عربياً لن يتفاجأ بأي خطوات للتعاون.

ولقد قام وفد سعودي يضم عدداً من رجال الأعمال والإعلام السعوديين بزيارة لإسرائيل في يوليو 2016 التقى خلالها أعضاءً من الكنيست. وفي مارس 2018 التقى سمو ولي العهد بعدد من قيادات المنظمات اليهودية بمدينة نيويورك، أثناء زيارته للولايات المتحدة.

وطبقاً لبيان السفارة السعودية، فإن «اللقاء شدّد على الرابطة المشاركة بين جميع البشر، بما يؤكد أهمية التسامح والتعايش والعمل معاً من أجل مستقبل أفضل للبشرية جمعاء». وفي 27 فبراير 2018، أجرت صحيفة «سبق» الإلكترونية السعودية حواراً مع رئيس مؤتمر الحاخامات الأوروبيين، الحاخام بنخاس قولد شميدت.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قد قال في مارس 2018 إن السعودية منحت شركة طيران الهند (إير إنديا) الإذن للطيران فوق أراضيها عبر مسارات جديدة من تل أبيب وإليها، ولكن لم يرد أي تأكيد من المسؤولين السعوديين، وقالت الهيئة العامة للطيران المدني في الرياض إنها لم تمنح أي إذن لطيران الهند.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قال في كلمة ألقاها على أرض مطار تل أبيب، خلال زيارة الرئيس الأميركي ترامب لإسرائيل قادماً من المملكة في مايو 2017، «السيد الرئيس، لقد قمت برحلة من الرياض إلى تل أبيب، أمل أن يتمكن رئيس وزراء إسرائيل في يوم من الأيام من أن يقوم برحلة من تل أبيب إلى الرياض».

وفي حدود ذلك، يمكن للمملكة في الوقت الراهن أن تستفيد من إسرائيل بعدد من الأشكال:

* الانخراط في مشروعات التعاون الإقليمي على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

* الاستفادة من إمكانيات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

* التخفيف من الضغوط على المملكة وتحسين صورتها أوقات الأزمات وعند الحاجة.

* التعاون العلمي والبحثي».

محمد بن سلمان

خالد الحميدان

الدبلوماسيون العرب في الرياض و«الأخبار»

وفق مراسلات داخلية، أمكن لـ«الأخبار» الاطلاع على مضمونها، فقد «اهتم السفراء والدبلوماسيون العرب في الرياض تحديداً بما نشرته «الأخبار» اللبنانية في 30 أبريل 2019 تحت عنوان: سفارة عمّان لدى الرياض لقاء كوليس وابن سلمان... وقلق إماراتي من السعودية». وبحسب مضمون المراسلات، فإن السفراء ناقشوا خلفية ما نشر حول قيام السفير الأردني لدى الرياض، علي الكايد، برفع تقرير دبلوماسي إلى وزارة خارجيته بتاريخ 18 يناير 2019، حول تفاصيل لقاء جمعه مع السفير الإماراتي في الرياض، الشيخ شخبوط بن نهيان، والإشارة إلى أن اللقاء تضمّن تصريحات مفاجئة من السفير الإماراتي تجاه السعودية، تُناقض مواقف السفير وبلاده العلنية بحق المملكة، ومتانة العلاقات بين البلدين الخليجيين، والقول إن علاقة أبوظبي بعمّان «أهم» من علاقتها بالرياض. وحرص السفير الكايد، بحسب التسريبات المزعومة، على أن يشير في تقريره إلى أن لقاءه مع السفير الإماراتي تمّ بناءً على طلب الشيخ شخبوط، والهدف محاولة الإمارات تطمين الأردن، في وقت كان فيه الأخير قلقاً من الضغوط الأميركية والخليجية عليه، السياسية والاقتصادية، في إطار مشروع «صفقة القرن»، والتي تنصّل السفير الإماراتي من مسؤولية بلاده عنها، ورماها بصورة غير مباشرة على السعودية، وفق التسريب المزعوم».

أبو عبيد: جاسوس أم فاسد؟!

الرأي العام في لبنان لا يعرف شيئاً عن شخص إماراتي معروف باسم «أبو عبيد». لكن الرجل معروف جداً في أوساط اللبنانيين المقيمين في الامارات العربية المتحدة. سياسيون، إعلاميون، ناشطون ورجال أعمال يعرفون الرجل. يعرفونه ليس هناك فقط، بل يعرفونه في لبنان. كما هي حال أجهزة أمنية لبنانية تعرفت على الرجل وتعاونت معه «أمنياً»، وإن كانت الغالبية تنفي أن يكون قد تولى أي منصب رسمي في سفارة الإمارات في بيروت. حتى إنه لم يكن الضابط الأمني الذي يوجد عادة في غالبية السفارات العربية أو الأجنبية في لبنان، لكن «أبو عبيد» كان يجري تقديمه، سواء من نفسه أم من الآخرين، بأنه أحد أبرز المسؤولين الأمنيين، وأنه متخصص في ملف لبنان، ويعمل تحت إمرة إماراتية تقود في النهاية الى الشيخ طحنون بن زايد، «ميسّر» أمور «الأصدقاء من اللبنانيين» في الإمارات أو بيروت.

«ابو عبيد» كان يتردد الى لبنان، وكانت لديه علاقات وصلات واجتماعات وتكليفات ومعطيات وغير ذلك، ولكن كان له أيضاً هواه الخاص. وكانت له علاقاته الخاصة. وهو ارتبط بفتاة لبنانية لفترة طويلة، كان من المفترض أن يتزوجها. وعندما أعيد الى بلاده ولم يعد يزور لبنان، استمرت علاقته بها. وعلى ما تقول المعلومات، فقد أكد لها مراراً نيته الزواج بها، الى أن انقطعت أخباره. الفتاة نفسها اضطرت الى إشهار علاقتها به، وتواصلت مع أقرباء له في الإمارات، وسألت عنه أصدقاء آخرين، وكل ما علمته أنه جرى توقيفه عن العمل.

لكن المتابعات، بما فيها التي نقلها لبنانيون ممن انقطع عنهم الرجل، أفادت لاحقاً بأنه مسجون، وأنه أعفي من جميع مهامه، وأنه ينتظر المحاكمة. ولدى محاولة جهات لبنانية، بعضها أمنية ورسمية، التثبت من الأمر، كان الجواب: قضية فساد!

من يومها، قدمت روايات عديدة حول سبب توقيف الرجل، بينها أنه أهدر أموالاً كثيرة كانت مخصصة لعمله الأمني، أو أنه لم يكن يدفع كامل المبلغ المرصود لهذه الجهة التي أخطأت ففضحته، أو أنه عمد الى إنشاء شبكات أمنية تتبع له من دون هيكلية تعيدها الى مركز القرار في الإمارات، وصولاً الى أنه كان «فاتحاً على حسابه»، على حد تعبير البعض.

الجديد، هو ما وصل الى بيروت قبل أيام، عن أن المحاكمة الخاصة بالرجل انتهت تقريباً، وأن حكماً صدر بحقه، وأن عائلته تحاول فهم ما يجري، لأن ما نقل اليهم أن الرجل حُكم بالإعدام لأسباب لا تتعلق بالفساد، بل لكونه كان «عميلاً» لجهات معادية. ومع مزيد من التدقيق، تردّد أن الرجل متهم بالعمل لمصلحة «الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة»، وهو ما يجعله «خائناً يجب إعدامه».

عملية التدقيق في هذه الرواية وتفاصيلها مستمرة من قبل جهات عديدة، من بينها جهات لبنانية، أقرّت بأن «أبو عبيد» كان أحد من كُلّفوا بالتقصّي عن طريقة حصول «الأخبار» على وثائق دبلوماسية إماراتية نشرتها خلال العامين الماضيين، علماً بأننا سبق أن تلقّينا ما يشبه الطلب الرسمي بالتعاون لوقف مسلسل «الإمارات – ليكس». ويمكن تخيّل نوع المقايضة في هذه الحالة. مع الإشارة الى أن حكومة الامارات عملت مع الجهات الرسمية اللبنانية، الرئاسية والحكومية والأمنية والاعلامية، لمنع التداول بهذه الوثائق، بينما توقف وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش عن مهمة النفي، سيما أنه يعرف خط يده وخط يد العاملين معه جيداً... إذ لا يزال هناك من يرفض الاستعانة باللغة الرقمية في إعداد التقارير الأولية.

السؤال الآن: «أبو عبيد» لص ونصّاب أم «جاسوس»؟

طحنون بن زايد

المشهد السياسي

الرئيس المكلف يعود إلى بعبدا: درب الحكومة طويل

بعد حرب البيانات بين رئاسة الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف، بدا التواصل بين الطرفين غير ممكن. ولذلك، نشطت مساعٍ لإعادة الطرفين إلى خط التواصل الحكومي. وهي نجحت في تحديد موعد لزيارة جديدة لسعد الحريري إلى بعبدا، من دون أن تسهم في تراجع كل طرف عن مطالبه

ينتظر اللبنانيون اجتماعاً جديداً بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري. لكن لا مؤشرات الى أن النقاط العالقة قابلة لحل سريع، رغم حديث اليومين الماضيين عن نجاح وساطة حزب الله في إقناع الطرفين بإطلاق عملية تنازلات منطقية تقود الى حل.

بالنسبة الى عون، المسألة متعلقة بأصل قرار الحريري احتكار التمثيل السياسي للمسيحيين والمسلمين، لكن مع استعداد لتسوية «منصفة» مع الثنائي الشيعي ووليد جنبلاط، و«كسر» للتيار الوطني الحر مع امتلاكه نقطة تقدم بغياب «القوات اللبنانية» عن الحكومة من جهة، واتفاقه مع تيار المردة من جهة ثانية. ببساطة، تبدو مخاوف الرئيس عون، وهي بالتأكيد مخاوف النائب جبران باسيل، من أن الحريري يمثل في هذه اللحظة رأس حربة التحالف الجديد - القديم الذي يضم اليه الرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط ومعهما سليمان فرنجية مباشرة، وسمير جعجع بصورة غير مباشرة.

عون وباسيل يعلمان أن حزب الله يرفض المصادقة على حكومة لا يقبلان بها. والحزب بادر الى محاولة «جسر الهوة» من خلال تقديمه اقتراحاً الى باسيل يمكنه من الحصول على كتلة وازنة من الحصة المسيحية (ستة من تسعة وزراء)، بما يسمح له بالتحالف مع حزب الله (وزيران من أربعة شيعة) من امتلاك ثلث معطل حقيقي. لكن باسيل يرفض الفكرة انطلاقاً من حسابات مختلفة، إذ يؤكد أنه لا يريد الدخول في مواجهة مع الآخرين. وهو بعث بطرق مختلفة، علناً ومع وسطاء، برسائل الى بري والحريري تحديداً بأن لا مصلحة له في حصول معركة كسر عظم، وأن تحرّره من بعض الضغوط بفعل العقوبات الاميركية، لا يدفعه الى التعنت ورفض الحلول الوسط. لكن باسيل يدرك أن الأمر لا يتم بالتمنيات، وهو لذلك نجح، بالتعاون مع الرئيس عون، في استثارة حفيظة بكركي التي لا تظهر تعاطفاً فعلياً مع العونيين، لكنها لمست «محاولة لإعادة فرض قواعد العمل التي كانت قائمة قبل العام 2005»، عندما كان الثلاثي المسلم (الحريري وبري وجنبلاط) وبالتحالف مع «حلفاء سوريا من المسيحيين» يمسك بالتمثيل المسيحي في الحكومة والمجلس النيابي والادارة العامة.

هذا في جهة الحسابات الداخلية، أما في جهة الحسابات الخارجية، فإن الحريري الذي يتلقى الحجم الاكبر من الضغوط، صارح زواره قبل ايام، أان الضغوط الأميركية - السعودية حول تأليف حكومة «خالية من حزب الله» لا تزال قائمة. وأن الرياض وواشنطن لا ترحّبان أصلاً بدعم «حصة حلفاء حزب الله من المسيحيين»، أي التيار الوطني الحر والرئيس عون، عدا عن أن الحريري وبقية القوى لم يلتقطوا بعد أي إشارة الى نوع التعديل المتوقع في السياسة الاميركية تجاه لبنان مع الادارة الجديدة. حتى إن مسؤولاً أوروبياً قال قبل أيام لزائر لبناني: «لا أعتقد أن أحداً في فريق الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن تلفّظ بكلمة لبنان حتى الآن».

(دالاتي ونهرا)

والمقلق في حسابات الجميع، هنا، الرسائل الاميركية المتكررة من جانب الادارة الحالية؛ إذ يعِد مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر بـ«هدية وداعية» من إدارة دونالد ترامب، قد تصل الى بيروت في السادس من الشهر المقبل، على شكل حزمة عقوبات جديدة مبنية على قانون مكافحة الفساد، وتشمل عينة أوسع من الشخصيات التي تعتبر قريبة من أكثر من جهة من الطبقة السياسية الحاكمة. وفسّرت الخطوة بأنها تهديد إضافي للمرجعيات الكبيرة، وعلى رأسها الحريري، أو أنها تصفية حساب متأخرة مع شخصيات لم تلتزم بالسياسات الاميركية بصورة تامة.

> **يعِد شينكر بـ«هدية وداعية» الشهر المقبل على شكل حزمة عقوبات جديدة**

ملف العقوبات لا يقتصر فقط على الاميركيين، إذ باتت جهات أوروبية تشير الى الأمر صراحة، لكنها تتحدث عن أمرين: الاول، ان آلية اصدار العقوبات في أوروبا أكثر تعقيداً من آلية الحكومة الاميركية، وأن الدول الاوروبية تفضل أن تصدر عقوبات عن الاتحاد الاوروبي مجتمعاً وليس عن دولة أو اثنتين فقط. وهذا ما يفرض حسابات من نوع مختلف. لكن الاوروبيين، يتوافقون مع الاميركيين في هذه المرحلة على «توسيع هامش الادانة لكل الطبقة السياسية الحاكمة من دون استثناء».

وفي خضم هذه المرحلة الانتقالية، يبدو ان احد الاسباب المانعة لتأليف الحكومة الآن رغبة الحريري في عدم تحمل مسؤولية أي قرارات قاسية، مثل رفع الدعم والشروع في خطوات يريدها صندوق النقد. وهو لذلك يشجع بري على أن ينجز المجلس النيابي سريعاً حزمة القرارات التي تحتاج إليها الحكومة المستقيلة لرفع الدعم على وجه الخصوص، مع العلم بأن حكومة الرئيس حسان دياب تبدو مرتبكة إزاء هذا الامر، ولا يبدو - وفق كل المؤشرات - أن هناك تفاهماً جدياً داخلها على كيفية مواجهة الملف، حتى إن وزيراً بارزاً قال إن الرئيس دياب نفسه سمع مقترحات اللجنة الوزارية بشأن رفع الدعم، لكنه لم يعط موافقة، وهو يفضّل التعامل مع مقترحات موجودة لديه، ولا أحد يعرف كيف ومن أعدّها.

تقرير

التيار: الحريري غير مستعجل على التأليف

وفيق قانصوه

مبدئياً، يزور الرئيس المكلّف سعد الحريري بعبدا غداً في استئناف لمشاورات التأليف. عملياً، لا يُتوقّع الكثير من الزيارة لوجود «اقتناع» و«معطيات» لدى مصادر مطّلعة في التيار الوطني الحر بأن الرجل ليس في وارد التأليف بعد لأسباب خارجية وداخلية، وخصوصاً أنه يملك «ترف» الانتظار الذي يأكل من رصيد العهد لا من رصيده.

خارجياً، الضغط الأميركي ـ السعودي لا يزال مستمراً لعدم تأليف حكومة يتمثّل فيها حزب الله ولمواصلة فرض الحصار على ميشال عون. ليس تفصيلاً، هنا، دعوة سمير جعجع رئيس الجمهورية إلى الاستقالة، في تعبير عن عودة «الماكينة الإقليمية» التي يرتبط بها الأخير ارتباطاً وثيقاً الى نغمة استقالة الرئيس والانتخابات النيابية المبكرة. وعليه، يفضّل الرئيس المكلّف انتظار تسلّم إدارة جو بايدن مقاليد واشنطن، ولحظة وضع لبنان على طاولة التفاوض الأميركي ـ الإيراني، بما يعطّل قدرة الرياض على التعطيل.

أما داخلياً، فيدرك الحريري أن عليه، إذا ما ألّف الحكومة سريعاً، مواجهة قرارات مصيرية من نوع رفع الدعم عن السلع الأساسية. لذلك، الأفضل أن تتنكّب حكومة تصريف الأعمال، قبل رحيلها، هذه المهمة «غير الشعبية»، إلى جانب التأكد من الانتهاء تماماً من دفن التدقيق الجنائي، مع إدراك الحريري التام أن الأمرين، أي رفع الدعم والتدقيق، مطلوبان فرنسياً، وبقوة.

في غضون ذلك، مصادر بكركي أكدت لـ«الأخبار» أن البطريرك بشارة الراعي مستمر في مساعيه التي يأمل أن تثمر «شيئاً ما» هذا الأسبوع، علماً بأن البطريرك «حسم» موقفه الى جانب حكومة «يتمّ تشكيلها وفقاً لمنطوق الدستور، بروح التشاور وصفاء النيّات بين الرئيس المكلّف ورئيس الجمهوريّة في إطار الاتفاق والشراكة» على ما جاء في عظته أمس. وهو وإن شدّد على تأليف «حكومة لا محاصصات فيها ولا حسابات شخصية، ولا ثلث معطّلا»، ما رأت فيه مصادر الرئيس المكلف «رفعاً للغطاء عن مطالب رئاسة الجمهورية»، إلا أنه كان واضحاً بعد زيارته قصر بعبدا، الأسبوع الماضي، أنه لم يلمس من عون أنه يريد هذا الثلث، كما كان واضحاً عندما أبلغ رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، الذي زار بكركي في اليوم نفسه، أنه ضد التنازل عن «حقوق المسيحيين».

> **دعوة جعجع عون الى الاستقالة استعادة لنغمة الانتخابات المبكرة**

«جوهر المشكلة»، كما ورد في مطالعة باسيل أمام الراعي، أن ما يجري اليوم هو محاولة لإطاحة «المكتسبات» التي أعادت التوازن الى اتفاق الطائف ولو من خارج النص، مع إقرار حصة وزارية لرئيس الجمهورية ميشال سليمان في حكومة الرئيس تمام سلام عام 2014. كما أنه، في الوقت نفسه، محاولة لضرب روح الشراكة كما أقرّها الطائف نفسه. إذ إن شراكة رئيس الجمهورية في التأليف لم ترد في المادة 64 من الدستور ضمن صلاحيات رئيس الوزراء، وإنما في المادة 53 التي تنصّ على أن رئيس الجمهورية «يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة»، بعد استشارات نيابية ملزمة، بعدما كانت تنصّ سابقاً على أن «رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ويسمي منهم رئيساً». بعد الطائف، أعطي رئيس الحكومة حق التأليف على أن يوافق رئيس الجمهورية على الحكومة. وهذه الصلاحية أوردها المشترع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، ولا ينبغي أن توضع في إطار «التفسير السلبي» للدستور، بمعنى أن رئيس الوزراء يسمّي الحكومة وحيداً، وإذا رفضها رئيس الجمهورية ـ وهذا حقه ـ يكون عندها معطلاً للتشكيل. بمعنى أوضح، تقول مصادر في التيار الوطني الحر، «للحكومة طابخان يتفقان على مكوّنات الطبخة، لا طابخ يعدّها والآخر له حق أن يرفض تناولها. لا أحد يناقش حق الرئيس المكلف في التأليف. ولا ينبغي في المقابل أن يناقش أحد حق رئيس الجمهورية في مناقشة التشكيلة».

تقرير

مؤامرة القضاء على مرفأ بيروت مستمرة!

لتكتمل المؤامرة على مرفأ بيروت والدولة اللبنانية، تقدّم النائب جورج عقيص، عضو كتلة الجمهورية القوية، باقتراح قانون معجل مكرر يهدف إلى إعفاء المتقاضين الذين تعرّضوا لأي ضرر، مادياً أو معنوياً، مباشراً أو غير مباشر، حالياً ومستقبلاً، نتيجة انفجار مرفأ بيروت، من الرسوم القضائية كافة. الاقتراح لا يمكن أن يقرأ إلا بوصفه استكمالاً للقرار الذي أصدره المحقق العدلي في جريمة المرفأ، بادعائه على إدارة واستثمار مرفأ بيروت بناءً على نص المادة 210 عقوبات المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي والتي من شأنها جعل إدارة واستثمار مرفأ بيروت - كشخص معنوي - مسؤولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمالها، ومسؤولة أيضاً عن الإلزامات المدنية التي قد يحكم بها لصالح المتضررين من شركات ملاحة بحرية وشركات تأمين وأصحاب سفن بحرية وأهالي ضحايا ومتضررين في المناطق المجاورة.

كما يأتي اقتراح القانون ليسهّل مهمة نقيب المحامين ملحم خلف الذي وجّه الفريق القانوني المكلف من نقابة المحامين بالادعاء بوكالته عن المتضررين بتقديم 750 دعوى امام المحقق العدلي بوجه إدارة واستثمار مرفأ بيروت والدولة اللبنانية والمطالبة بتعويضات تصل إلى مئات المليارات. وإذا ما استكمل هذا المسار، فإن مرفأ بيروت سيتحول من مرفق عام إلى صندوق تعويضات لشركات محلية وأجنبية وكل متضرر من انفجار مرفأ بيروت أياً كانت طبيعة ضرره وأياً كانت صفته أو جنسيته، تمهيداً لإلقاء الحجوزات الاحتياطية والتنفيذية على كامل ملك الدولة العام المرفئي بعناصره الاستثمارية والعقارية والمالية كافة! كما يمكن لهذه النتائج أن تتفاقم عند السير بأي تحقيق دولي وأمام أي هيئة قضائية دولية، حيث تتحول تلك الحجوزات الى حظر دولي وعدم صلاحية المرفأ قانونياً ودولياً كميناء للملاحة.

(الأخبار)

تقرير

تمردٌ جديد لعماد عثمان: حصانة أمنية للضباط المتقاعدين!

تعميمٌ جديد بتوقيع المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، صدّقه القضاء، يفتح باباً لحصانات جديدة. لم يعد بمقدور القضاء استدعاء أي ضابط متقاعد إلا عبر قيادة المديرية!

رضوان مرتضى

ينشط المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، في الأسابيع الأخيرة، في إصدار المذكرات والتعاميم التي تُظهر سعياً منه للاستقلال عن القضاء أو التمرّد عليه. وكأن المديرية الأمنية جزيرة مستقلة بحكم ذاتي يقودها هو كقائدٍ أعلى للقوات المسلّحة. وكأنّ البلاد بألف خير كي «يُفلفِش» الرجل في قانون تنظيم قُوى الأمن الرقم 17 أو يُكلّف ضباطاً لإعداد دراسات قانونية في خضم الاشتباك المحموم بين القضاء والأمن. ورغم أنّ اللواء عثمان «مسرور» بما يراه حصاداً جماهيرياً لكونه بات مدعى عليه من القاضية العونية غادة عون في المعركة الدائرة سياسياً، إلا أنّ خطوات عثمان لا تعني سوى مزيد من انحلال مؤسسات الدولة. جديد إبداعات المدير العام لقوى الأمن مراسلة موجهة الى النيابة العامة التمييزية، طلب فيها التعميم على النيابات العامة باستدعاء الضباط المتقاعدين عبر قيادات الأجهزة التابعين لها حصراً! لا يستسيغ عثمان أن يتم تجاوزه كقائد لقوى الأمن، حتى من قبل القضاء. يُريد إحكام سيطرته على أفراد مديريته الموجودين في الخدمة الفعلية، والمتقاعدين أيضاً. وبعد تعميمه على الضباط والرتباء بـ«أننا لسنا كتبة لدى القضاة»، محظراً عليهم الاستجابة لطلبات النيابات العامة معاونتها في التحقيقات، ضارباً عرض الحائط بالقانون الذي يعتبر قوى الأمن كضابطة عدلية معاونة للمدعين العامين، يبرر عثمان طلبه الجديد بأنّ الضباط المتقاعدين يبقون في الاحتياط لمدة من الزمن بعد التقاعد، ويبقون مرتبطين بصورة مباشرة بالجهاز الأمني الذي كانوا ينتمون إليه.

ورأى عثمان أنه بناءً على الأسباب الآنفة الذكر، وتمكيناً للقيادات الأمنية والعسكرية المختصة من الاطلاع وأخذ العلم، اقترح التعميم على النيابات العامة أن يتم الاستدعاء عبر شعبة العديد في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أو قيادة الجهاز الذي يتبع له الضابط صاحب العلاقة.

النيابة العامة التمييزية لبّت طلب عثمان، وعمّمت كتابه على النيابات العامة، علماً بأن مصادر قضائية أكدت أنّ هناك التباساً يتعلق بتفسير الطلب، كاشفة أن تعميماً تفسيرياً سيصدر قريباً لتوضيح الالتباس، على اعتبار أن ذلك لا يعني حكماً أن تبليغ المتقاعدين يتم حصراً عن طريق الإدارة الأمنية التي ينتمون إليها. وكشفت المصادر أنّ المسألة طُرحت مع تبليغ قائد الجيش السابق جان قهوجي، علماً بأنّ الحال في الجيش ليس مشابهاً؛ إذ تقول مصادر عسكرية لـ«الأخبار» إنّ التبليغ القضائي يتم عبر قيادة الجيش في الملفات التي تطال الضابط أو العسكريين أثناء خدمته الفعلية. أمّا إذا لم تكن للاستدعاء علاقة بمهامه العسكرية، فإن التبليغ يتم مباشرة.

> **النائب العام التمييزي وافق على طلب عثمان وعمّمه على النيابات العامة!**

حتى هذا الفصل بين نوعين من الملاحقات غير مستساغ من القضاء، إذ ترى مصادر قضائية هذه الخطوة بمثابة شد عصب عشائري، مستغربة ألا يكون القضاءُ قادراً على استدعاء أي متقاعد إلا عبر مديريته.

هكذا باتت مآثر عثمان تتكدس. بدعُ بلبوس قانوني تُعمّم من دون حسيب ولا رقيب. ووزارة الداخلية لا تُحرك ساكناً تجاه اللواء. فبعد إعلان تمرده الصريح بأنه لن يخضع لواجباته المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية لجهة معاونة النيابات العامة في تحقيقاتها، وقبلها إصداره «المذكرة الميليشيوية» إلى رجال الأمن مبيحاً لهم توقيف أي شخص يشتبهون فيه من دون أمر قضائي، ها هو بطلبه الجديد يمنح حصانة للضباط المتقاعدين. بالتبليغ عبر المديرية حصراً يمنح هذه المديرية حق عدم تبليغ من تشاء، بما يعرقل سير العملية القضائية، بقرار أمني. وبدلاً من السعي إلى التخفيف من الحصانات التي تشمل الموظفين وعدداً من أعضاء النقابات والنواب والوزراء، يلجأ مدير عام لجهاز أمني إلى اختراع «شبه حصانة» جديدة، تعزز اللاعدالة في نظام العدالة اللبناني.

(هيثم الموسوي)

تقرير

في الجلسة التشريعية اليوم، 4 اقتراحات قوانين معجّلة مكررة تتيح رفع السرية المصرفية عن حسابات مصرف لبنان لإجراء التدقيق الجنائي، وهو شرط أي شركة تدقيق للقبول بتنفيذ المهمة من دون وقوف حاكم المصرف رياض سلامة في وجهها. فرصة أخرى، من الأرجّح أن «يُطيّرها» المجلس النيابي الذي سبق له أن دفن هذا التدقيق يوم ربطه بإخضاع المؤسسات العامة والوزارات للتدقيق بالتوازي

التدقيق الجنائي: المجلس النيابي يُسقط الأمل الأخير؟

رلى إبراهيم

منذ نحو شهر، صدرت توصية من مجلس النواب تقضي بإخضاع مصرف لبنان والوزارات والمجالس والمؤسسات المالية والصناديق والبلديات بالتوازي للتدقيق الجنائي من دون أي عائق أو تذرع بالسرية المصرفية. يومها، أتت التوصية النيابية لتدفن التدقيق الجنائي بشكل رسمي، من منطلق أنها مجرد «فولكلور» لا يُصرف في حسابات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. اليوم، يدفن مجلس النواب فرصة أخرى لإعادة إصلاح المسار المالي والنقدي عبر قانون يلزم سلامة بالاستجابة لمطالب الشركة المكلفة بالقيام بتدقيق تشريحي في المصرف المركزي؛ إذ علمت «الأخبار» أن اقتراحات القوانين المعجلة المكررة الأربعة، المطروحة من كتلة الجمهورية القوية، وكل من النواب فيصل كرامي وعبد الرحيم مراد وعدنان طرابلسي والوليد سكرية، وتكتل «لبنان القوي»، وكتلة التنمية والتحرير، لن تكون موضع نقاش بل سيتم دفنها مجدداً... وهذه المرة داخل اللجان النيابية. وذلك دليل إضافي على عدم وجود نية فعلية للقيام بهذه العملية، وأن «حزب المصرف» مستمر في تنفيذ أجندته بحماية مصلحته ومصلحة حليفه الرئيسي، أي سلامة. ففي الشكل، كل القوانين المقدمة تصيب على بعض في المجلس حول مدى حماستها للتدقيق، ها هي يزايد اليوم بعضها على بعض في تقديم اقتراحات قوانين ستبقى حبراً على ورق. فمجرد طرح رئيس مجلس النواب نبيه بري هذه القوانين على التصويت بصفة العجلة أو للنقاش، سيغربل «الكاذب» من صاحب النية الجدية بالمحاسبة والكشف عن وجهة هدر الأموال وكيف تبخّرت الودائع. وهو ما لا ترغب غالبية الكتل النيابية في حصوله، وقد بدأت منذ يوم أمس تجد حججاً للهروب من الامتحان.

ضمن لائحة اقتراحات القوانين المعجلة المكررة التي ستطرح في الجلسة التشريعية اليوم، وعددها سبعون، أربعة قوانين تتعلق بالتدقيق الجنائي في مصرف لبنان والمؤسسات والإدارات العامة والصناديق. ثمة 3 مسارات لتلك القوانين، إما ترفض مباشرة عبر التصويت بالأكثرية على عدم حملها صفة «العجلة»، وإما تحوّل الى اللجان لدراستها، أو تطرح للنقاش داخل المجلس. وبحسب الاصطفافات القديمة، تتمسّك كل من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ وحزب الله بإجراء التدقيق الجنائي، فيما حملت الكتل الأخرى مواقف مموّهة رغم مبادرة بعضها الى تقديم قوانين ومرافعات في المجلس النيابي تنادي بضرورة المحاسبة. وأتى طرح إخضاع الوزارات والمؤسسات العامة والصناديق والبلديات للمحاسبة بالتوازي مع التدقيق في مصرف لبنان، لتطيير المحاسبة الفعلية عبر «تكبير الحجر»، ووضع مزيد من الشروط بدلاً من قانون بمادة واحدة يخضع سلامة لطلب شركة التدقيق برفع السرية المصرفية عن حسابات المصرف.

النائب في كتلة التنمية والتحرير ياسين جابر يتوقع - خلافاً للمصادر التي تؤكد تطيير القوانين - أن يأتي قرار المجلس بالنقاش بالقوانين الخاصة بالتدقيق الجنائي انسجاماً مع توصية البرلمان السابقة. ويقول إنه في هذه الحالة، «يفترض دمج القوانين المقدمة بعضها مع بعض للخروج بصيغة واحدة مشتركة ومتوافق عليها». ويلفت الى أن «أي شركة تدقيق لن تقبل أن تتولى هذه المهمة من دون إقرار قانون»، مشيراً الى أن «التدقيق في حسابات الوزارات لا يحتاج الى رفع السرية المصرفية». وهنا تكمن المشكلة، فتلك الحسابات أدخلت عمداً الى جانب مصرف لبنان، كمطلب محق يراد به باطل. وذلك ما حصل فعلياً عبر توسيع مروحة التدقيقات لتشمل كل المؤسسات والإدارات التي تخضع أصلاً لأجهزة الرقابة، فضلاً عن الحسابات المالية للدولة اللبنانية الموجودة في ديوان المحاسبة ولا تحتاج الى شركة تدقيق جنائي، خلافاً لحسابات مصرف لبنان. في هذا السياق، يُعقّب جابر بأن الحساب الرقم 36 في مصرف لبنان ليس بالأهمية التي يُسوّق لها. وهو ما توافق عليه مصادر تيار المستقبل، مقلّلة من أهمية الجلسة التشريعية اليوم لناحية اتخاذ أي قرار في ما خص التدقيق الجنائي، فالطريقة المطروحة «غير جدّية»، فضلاً عن أن «لا وجود لتدقيق جنائي على صعيد واسع، بمعنى أن طرح التدقيق في مصرف لبنان بشكل فضفاض غير قابل للتنفيذ وليس سوى مجرد طرح سائج؛ إذ إن وظيفة التدقيق الجنائي هي إجراء تحقيق في عملية محددة أو شبهة ما، وليس بالشكل المطروح اليوم». ثمة مسألة أخرى تتعلق بإمكانية رفع السرية المصرفية عن مصرف لبنان، على ما تقول المصادر نفسها، وليس المصارف، ما يعني مجدداً الدوران في الحلقة نفسها، ما دام الوصول الى حسابات مصرف لبنان مع المصارف غير ممكن. أما القوانين المطروحة، «فلا تحمل الطابع الجدّي هي الأخرى، ولم يظهر أي نقاش جديد في هذا الشأن سوى النقاش الذي حصل سابقاً في المجلس النيابي. للتشريع أصوله، علماً بأننا مع التدقيق الشامل والكامل في مصرف لبنان وكل الوزارات بحسب التوصية الصادرة، أي بالتوازي، من دون أن تكون هناك مشكلة للاتفاق حول آلية تُحدّد آلية لإخضاع المؤسسات تدريجياً».

(هيثم الموسوي)

> لم تجد أي من الكتل نفسها معنية بتشكيل لوبي مع باقي الكتل لضمان مرور أحد القوانين الأربعة

من جهته، يقول النائب في تكتل "لبنان القويّ" إبراهيم كنعان إن التوجه سيُحدّده تصويت الهيئة. التكتل «طرح اقتراح قانون الأسبوع الماضي لرفع السرية المصرفية عن حسابات مصرف لبنان لفترة زمنية غير محددة، ما دام الأمر يتعلق بالتدقيق الجنائي. وهو يشمل أيضاً المؤسسات العامة والوزارات والإدارات». لذلك، «من المفترض أن يتمّ النقاش في هذه القوانين، وأن يقع الخيار على القانون الأعلى سقفاً، أي المُعدّ من قبل التيار الوطني الحر».

الحزب الاشتراكي، على ما يقول النائب هادي أبو الحسن، «يؤيد كل القوانين التي تهدف الى حماية المال العام ومكافحة الفساد من دون تردد». لكنّ ثمة شرطاً لتأييدها، وهو «ألا تكون لها مفاعيل استنسابية، بمعنى من يطبّق هذه القوانين. ففي غياب أي قضاء مستقل، تصبح هذه القوانين أداة للتشفّي». هل هذه حجة جديدة تدعم «تطيير» التدقيق رغم أن الاقتراحات تحدد وجهة رفع السرية المصرفية لصالح شركة دولية وليس القضاء اللبناني؟ «أبدأ، التدقيق مطلبنا ونريده في كل الوزارات والصناديق من دون استثناء، ونحن مع رفع السرية المصرفية عمّن يتولى الشأن العام، بشرط أن يكون هناك قضاء مستقل». لكن قانون إصلاح القضاء لا يزال عالقاً منذ أشهر في لجنة الإدارة والعدل؟ يشير أبو الحسن الى أن الاشتراكي، في جلسة إقرار التوصية، «كان واضحاً في مطالبته بالإفراج عن التشكيلات القضائية وإقرار قانون استقلالية القضاء مع الإفراج ثم بتّ التدقيق؛ فتلك المواضيع مترابطة في ما بينها. التحقيق سيؤدّي الى ظهور نتائج معينة تتطلب أيضاً تحرك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد غير المُؤلفة حتى الساعة، والتي يفترض تأليفها أيضاً بالتوازي مع المطالب السابقة... وإلا فستكون الاستنسابية». والاستنسابية، كما يُعرّف عنها أبو الحسن، هي «التصويب على فريق سياسي لصالح مصالح فريق سياسي آخر». الخلاصة هنا أن ممثلي الشعب اللبناني سيعيدون اليوم قتل أي أمل بالإصلاح المالي ومحاسبة من هدر أموالهم وأفقرهم. هكذا، ستطير فرصة جديدة لقوننة التدقيق الجنائي ورفع ذريعة السرية المصرفية التي يتمسك بها سلامة للتمرد على قرارات الحكومة والقانون. ولن يتوانى حزب المصرف عن خلق ذرائع جديدة لتقديمها الى الرأي العام، في كل مرة يكون الموضوع هو المسّ بهالة الحاكم وإمبراطوريته.

تقرير

فضلو خوري خائف من طلابه: ممنوع الاقتراب من «الأميركية»!

فاتن الحاج

أحداث يوم الغضب الطلابي، السبت، لرفض دولرة الأقساط، أربكت رئيس الجامعة الأميركية فضلو خوري. لم ينتظر حتى الإثنين كي يصدر بيانه الذي برّر فيه اعتداء الجيش وقوى الأمن الداخلي على الطلاب بالرد على «أعمال عنف»، و«على أفراد معيّنين مندسين أشعلوا المواجهة في شارع بلس بإلقاء الحجارة وغيرها من المقذوفات على قوى الأمن». لكن رئيس «الأميركية» لم يخبرنا بأن القوى الأمنية طاردت المتظاهرين في شوارع الحمرا ومنعت تقدمهم مجدداً باتجاه الجامعة، بعدما حاول طلاب الجامعة الأميركية تحديداً دخول حرم جامعتهم لإسماع صوتهم من الداخل، ولم يقل لنا ماذا كان يفعل الجيش على كل مداخل الجامعة والمستشفى، وهل كان يحمي الجامعة من طلابها؟ وإذا كان الرئيس دحض ما سماه «الافتراءات بأن الجامعة كان لها دور في استدعاء قوى الأمن وتوجيه عملياتها ضد المتظاهرين»، فمن يكون فعل ذلك يا ترى؟ هل باتت «الأميركية» ملعباً لفضلو خوري أو محمية من محميات النظام السياسي ممنوعاً المساس بها؟ ألا يشكّل قرار طرد مئات العمال وزيادة الأقساط بنسبة 160 في المئة في منتصف العام الدراسي شكلاً من أشكال العنف الاقتصادي؟

بحسب نائب رئيس الحكومة الطالبية جاد الهاني، «لم تكن الأمور لتصل الى ما وصلت إليه لو أن خوري سمح للطلاب بدخول جامعتهم. كل ما كانوا يريدونه في تلك اللحظة هو التعبير عن غضبهم من زيادة الأقساط التي ستقضي على مستقبلهم الدراسي، ورفضهم للسياسات الفاسدة في الجامعة التي أوصلتها إلى هذا العجز. والمتظاهرون كانوا طلاباً من جامعات مختلفة وليسوا أفراداً مندسين». أما الكلام عن أن طالباً واحداً فقط أصيب بجروح طفيفة وأنه لم يُصب أي طالب آخر من طلاب الجامعة الأميركية فهو «غير دقيق، لأن الطلاب تعرضوا لحالات اختناق كثيرة نتيجة كمية القنابل المسيلة للدموع التي ألقيت في وجوههم، وعولجت الحالات على الأرض».

الهاني دحض سردية خوري عن أحداث السبت، إذ «ليس صحيحاً ما قاله الرئيس لجهة أن الجامعة لم تستدع القوى الأمنية، بل إن التنسيق كان على مستوى عال بين الجيش وقوى الأمن الداخلي وأمن الجامعة الذي يتولى مسؤوليته حالياً الضباط المتقاعد في الحرس الجمهوري فادي غريب، الذي سهّل تنقلات القوى الأمنية ووثّق المشهد بالصور

> أمن الجامعة وثّق التظاهرة بالصور كي تجري محاسبة الطلاب المنتفضين

كي تجري محاسبة الطلاب المنتفضين. وتاريخ الجامعة يحفل بهذا التنسيق مع القوى الأمنية، وليس آخره طرد 800 عامل تحت حراسة أمنية مشددة».

الهاني نفى ما قاله خوري لجهة أن الجامعة بذلت جهوداً كبيرة للتواصل بشأن التعديلات على الرسوم الدراسية وضرورة شرحها، إذ «لم تتشاور مع الحكومة الطالبية، الجهة الأولى المعنية بالدفاع عن مصالح الطلاب وحقوقهم». وأكد أن «هدفنا ليس العنف والتخريب، كما قال الرئيس، نحن أبناء هذه الجامعة ونريد لإدارتها أن تكون تشاركية، وأن تبقى جامعة مفتوحة تستوعب الجميع من كل الطبقات ونرفض تحويلها إلى جامعة للنخبة». وأوضح «أننا سننتظر ما سيرشح عن جلسة مجلس النواب (اليوم) بشأن دولرة الأقساط لنبني على الشيء مقتضاه ولتنسيق الخطوات المقبلة مع المجموعات الطالبية المستقلة والمعارضة».

عضو شبكة مدى الشبابية اليسارية كريم صفي الدين رأى أن مشهدية السبت «أظهرت بوضوح كذبة الجامعة الأميركية التي تنادي بالمواطنية والإدارة التشاركية من خلال الانتخابات الطالبية، في حين أن الجميع يعلم أن الحكومة الطالبية منزوعة الصلاحيات والطالب زبون، واليوم بات زبوناً مطروداً».

أما عضو قطاع الطلاب والشباب في الحزب الشيوعي علي إسماعيل، فأشار إلى أن الجامعة الأميركية «لم تكن تتوقع هذا الحجم من الضغط الطلابي الذي لا يناسب إدارتها، لا من ناحية الشكل ولا من ناحية الخطاب السياسي، وهي عندما تقول إنها تحترم حرية التعبير والتظاهر السلمي، تريد أن تكون الحركة الاحتجاجية على ذوقها، وبالتالي فإن الرسالة التي أراد رئيس الجامعة توجيهها للطلاب في الشارع: لا تقتربوا..هذه الجامعة محمية من محميات النظام السياسي».

من تظاهرة الطلاب أمام الجامعة الأميركية (أ ف ب)

تذاكر MEA بالدولار الـ«فريش»: إجبار اللبنانيّين على صرف دولاراتهم المخبأة

هديل فرفور

نحو 100 مليون دولار أميركي يبلغ مجموع الأموال المستحقة لشركات الطيران في لبنان والمُحتجزة في مصرف «سيتي بنك» بموجب قرار أصدره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل عشرة أشهر.

ففي شباط الماضي، أوعز سلامة إلى المصرف المذكور بتجميد عمليات تحويل الأموال التي يقوم بها لمصلحة الاتحاد الدولي للطيران (أياتا) الذي يتولى مهمة «جباية» فواتير بيع التذاكر من مكاتب السفر وتوزيعها على شركات الطيران وفق ما تقتضيه خطة الفوترة والتسوية Billing and Settlement Plan/ BSP.

حينها، عُدّ القرار ضربة كبيرة لقطاع السفر في لبنان لأنه يُعطّل الوسيلة الوحيدة التي كانت معتمدة لتنظيم آلية الدفع بين المسافرين (سواء عبر مكاتب السفر أو مباشرة) وشركات الطيران، قبل أن «تجتهد» شركات الطيران في لبنان، وتعمد إلى «خلق» حلول متفرقة، كلجوئها إلى بيع نسبة معينة من تذاكرها التي تباع حكماً بالدولار «أونلاين»، وتسديد النسبة المتبقية من سعرها عبر إيداع الأموال في حسابات الاتحاد بالليرة اللبنانية على أساس سعر «متغيّر» للدولار، ما أدّى إلى «فوضى كبيرة» بحسب أمين سرّ نقابة مكاتب السفر ريمون وهبة، لافتاً إلى «اعتماد كل شركة طيران آلية دفع خاصة بها، ما أدى إلى حالة إرباك كبيرة بسبب تغيّر سعر دولار الطيران وعدم توحيد آلية الدفع».

في غضون ذلك، كانت شركة طيران الشرق الأوسط، الشركة الوطنية «المدعومة» من مصرف لبنان، تحصر دفع ثمن التذاكر عبر بطاقة الدفع الإلكترونية بالدولار فقط. ومع تفاقم أزمة سعر الصرف، باتت شركات الطيران تُغيّر دورياً آلية بيعها للتذاكر حتى راجت أخيراً مسألة فرض مكاتبها التسديد النقدي المباشر بالدولار للنسبة الأكبر من تسعيرة التذكرة (نحو 80% من سعر التذكرة).

والتحاقاً بهذه الخطوة، أعلن رئيس مجلس إدارة «ميدل إيست» محمد الحوت، أمس، أن الشركة ستتوقف عن قبول الدفع بالدولار من الوافدين في البنوك المحلية، «وسنبدأ بيع تذاكرنا بالفريش دولار فقط (...) الاستمرار في قبول الدولارات المحلية غير مجدٍ تجارياً لأن 85% من نفقات شركة الطيران بالعملة الصعبة».

وفيما لم يُحدد الحوت موعد تنفيذ القرار، رأى وهبة أنه يحتاج إلى وقت ولا يمكن اعتماده في الوقت القريب «لأنه يستوجب توحيد آلية الدفع وهو مرتبط بعدة جوانب يجب مراعاتها»، مُشيراً إلى أن اجتماعات ستعقد خلال الأيام المقبلة بين شركات الطيران ومكاتب السفر للبحث في تداعيات القرار.

مصادر مطلعة على الملف قالت لـ«الأخبار» إن من المعلوم أن آلية الدفع التي تعتمدها الشركة الوطنية تصبح المرجعية لبقية شركات الطيران، ما يعني أن بيع التذاكر سيكون حصراً بالفريش دولار، مُضيفة: «هذا الأمر يعني أن مصرف لبنان يريد خروج ملايين الدولارات المخبأة في البيوت إلى الخارج».

وبمعزل من خلفيات القرار، فإنّ جانباً مهماً يجب الالتفات إليه يتعلّق بإقدام الشركة الوطنية التي تحتكر سوق الطيران في لبنان (وهو ما يسمح لها برفع سعر تذاكرها) بـ«تهريب» دولاراتها إلى حساباتها في الخارج (https://al-akhbar.com/Community/291578)، بحيث يصبح المشهد كالآتي: شركة وطنية مدعومة من مصرف لبنان لا تثق بـ«دولارات» المصارف تفرض الدفع بالـ«فريش دولار» لتقوم بتهريبه إلى حساباتها في الخارج.

«الدولار الطالبي» هذا الأسبوع؟

لم يدخل قانون «الدولار الطالبي» حيّز التنفيذ الفعلي بعد، رغم مرور أكثر من 10 أيام على صدور تعميم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الرقم 13297 في 9 كانون الأول المتعلق بتطبيق أحكام القانون، لجهة تحويل المصارف المبالغ المالية إلى الطلاب اللبنانيين في الخارج.

وكانت «الجمعية اللبنانية لأولياء الطلاب» قد لوّحت بالتصعيد في الشارع هذا الأسبوع، اعتراضاً على «المماطلة والتسويف في تنفيذ القانون من السلطة السياسية والمصارف على حد سواء». إلا أن «جمعية أهالي الطلاب» قالت إنها ملتزمة الانتظار حتى مطلع هذا الأسبوع لتنفيذ وعد قطعته جمعية المصارف بالبدء بتطبيق آلية التحويل، وهي «غير معنية بأي تحرك احتجاجي ينظّم في هذا الإطار».

عضو الجمعية سامي حمية عزا التأخير إلى «الشروط القاسية التي تضمّنها تعميم جمعية المصارف الرقم 246 بتاريخ 10 كانون الأول 2020 والتي تعوق استفادة غالبية الطلاب، لكن التعميم يشترط أن يكون المستفيد قد حوّل مبلغاً من المال عبر المصرف قبل تشرين الثاني 2019، في حين أن الطلاب كانوا في معظم الأحيان يحملون أموالهم معهم أو كان التحويل يجري بواسطة OMT».

وأوضح أن «القانون وضع في الأساس للطلاب الذين لا يملك أهاليهم أرصدة في البنوك، ومن هؤلاء من لا يملكون حسابات مصرفية في الأصل وهم موظفون يعتمدون على الراتب الشهري فحسب». ولفت الى أن جمعية الأهالي طالبت جمعية المصارف بـ«الضغط على البنوك لتسهيل التنفيذ والأخذ في الحسبان هواجس الأهالي، ومنها فتح حسابات لمن لا يملكون حساباً مصرفياً، الاستعاضة عن بند التحويل المسبق بإفادة جامعية للطالب عن عام 2019، والمطالبة بتحويل المبلغ إلى حساب الطالب حصراً وليس إلى أي حساب آخر لقطع الطريق على التجار في أي استثمار يمكن أن يحصل في هذا المجال، وأن تحصر المستندات المطلوبة بالتي ذكرها القانون. وقد وعدت جمعية المصارف بترجمة هذه الملاحظات في تعميم جديد يصدر بداية هذا الأسبوع».

(الأخبار)

كورونا

لسنا جاهزين لمزيد من الانتشار

طوال عشرة أشهر، استطاعت بلدة متريت في قضاء الكورة أن تبقى خارج مربع خطر كورونا. ففي وقت كان الفيروس ينفلش في معظم البلدات اللبنانية، كانت متريت مضرب مثل، إلى أن فقدت هذه الصفة مع إعلان البلدية أمس تسجيل ثلاث إصابات فيها للمرة الأولى، بعد إجراء فحوص PCR لعددٍ من الأشخاص. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن فيروس كورونا ما عاد تحت السيطرة، وبات عبوره نحو القرى غير الموبوءة مسألة وقتٍ لا أكثر.

بسرعة هائلة ينتشر فيروس كورونا بين الناس. هذا ما تقوله الأرقام، وما يؤكده المعنيون الذين هم على تماس يومي... مع الفيروس، ومن بين هؤلاء المدير العام لمستشفى بيروت الحكومي، فراس الأبيض، الذي شدد على أن «عدوى كورونا موجودة وبقوة في لبنان ومنتشرة على نطاق واسع». وتخوف الأخير من الارتفاع في أعداد الإصابات التي سيتسبّب فيها موسم الأعياد، داعياً المواطنين إلى التزام الإجراءات، انطلاقاً من أن «سلوكنا الفردي والجماعي خلال هذه الفترة سيحدد شدة الوباء ومدى انتشاره في الأسابيع المقبلة». لاحقاً، لفت أبيض الى أن «العالم يراقب عن كثب الأخبار المتعلقة بالطفرة الجينية الجديدة لفيروس الكورونا في المملكة المتحدة». وأضاف: «ما هو الإجراء الذي يجب أن يتخذه لبنان؟ نحن غير جاهزين لمزيد من الانتشار المجتمعي للعدوى».

إذاً، على أساس ما سيحصل خلال فترة الأعياد يتحدد مسار الفيروس، فإما يستمر في تحليقه وإما يتقهقر، وتبقى هذه النتيجة رهن بمدى وعي الناس أو عدم وعيهم. ما قاله الأبيض لناحية دعوة الناس إلى الالتزام، أعاد قوله وزير الصحة العامة، حمد حسن، أمس، في تغريدة عبر موقع «تويتر»، مؤكداً أن «الالتزام بالسلوك الوقائي هو سبيل النجاة الدائم»، حتى في مواجهة الحديث عن «تحول فيروس كورونا».

وفي انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع، يواصل عداد كورونا الصعود مع تسجيل 1534 إصابة، رفعت العدد الإجمالي إلى 42 ألفاً و600 إصابة، و11 وفاة، ارتفع معها عدد الضحايا الى 1281.

أما حالات الاستشفاء فليست بأفضل من حال العداد، حيث سجل حتى يوم أمس 1003 حالات في المستشفيات، منها 418 حالة في العناية المركزة و144 أخرى موصولة إلى أجهزة التنفس.

إلى ذلك، تتواصل قرارات إقفال القرى والبلدات التي تسجل أعداد إصابات مرتفعة بين سكانها، وكان أمس دور بلدة معركة للالتزام العزلة خمسة أيام تبدأ صباح اليوم، بعدما فاقت أعداد الإصابات فيها المتوقع.

الكرة اللبنانية

الأسبوع التاسع من الدوري لا يحمل تغييراً

لم يحمل الاسبوع التاسع من الدوري اللبناني لكرة القدم جديداً على صعيد مقدمة الترتيب مع فوز الغرف الثلاثة المتصدرة. بقي النجمة متصدراً والساحل وصيفاً، والانصار ثالثاً، في حين تلقّى الإخاء الاهلي عاليه خسارة مفاجئة من شباب البرج ليبتعد عن الثلاثي المتصدر

عبد القادر سعد

حققت الغرف الثلاثة المتصدرة لترتيب الدوري والمتساوية بعدد النقاط ما هو مطلوب بالشكل، حيث فاز النجمة وشباب الساحل والأنصار وحققوا النقاط. لكن في المضمون، كان هناك أكثر من علامة استفهام حول أدائهم وخصوصاً النجمة الذي فاز على الغازية 3-1 بعدما كان متأخراً، والأنصار الذي عانى الأمرّين قبل أن يحقق فوزاً على طرابلس 1-0. أما شباب الساحل، فقد وجد أيضاً صعوبة في التغلّب على الصفاء 1-0 لتمتد شراكة الصدارة أسبوعاً جديداً.

في صيدا، كان فريق النجمة يعود بثلاث نقاط سمحت له بالبقاء متصدراً برصيد 21 نقطة، بغضّ النظر عن نتيجتي شباب الساحل مع الصفاء والأنصار مع طرابلس.

عاد الانصار من طرابلس بفوز صعب وعرض غير مقنع ونتيجة غير عادلة للشماليين

دخل النجماويون بمعنويات عالية بعد الفوز على الأنصار في الأسبوع الثامن، لكن المستوى انخفض فصدموا بعد ثلاث دقائق بتقدم الشباب الغازية عبر هدف حيدر أبو زيد. لم يقدم النجماويون الصورة اللائقة أمام رئيسهم اسعد صقال الذي حضر بعد طول غياب. صحيح أنهم عادلوا سريعاً في الدقيقة العشرين عبر علي علاء الدين، لكنهم وجدوا صعوبة في التقدم قبل أن يسجل محمود سبليني في الدقيقة 63 ويعزز حسين عواضة النتيجة في الدقيقة 87.

لم يكن النجماويون مقنعين. حاول مدربهم موسى حجيج تدارك الأمر عبر تبديلاته، فنجح مع إدخال خليل بدر وحسين عواضة حين صنع الأول الهدف وسجله الثاني بعدما أهدر فرصة ثمينة بطريقة غريبة جداً. قد يكون طبيعياً أن يتراجع مستوى اللاعب اللبناني بعدما قدم مباراة كبيرة قبل اسبوع، لكن هذا لا يمكن أن ينسحب الى الأسبوع العاشر. ففيه سيواجه النجمة العهد في لقاء قمة لا يحتمل أن يكون مستوى النجماويون فيه أقل مما كانوا فيه أمام الأنصار.

في طرابلس، كان الأنصار أيضاً يحقق فوزاً غير مقنع. أفلت الأنصاريون من أيدي الطرابلسيين الذين استحقوا أن يخرجوا فائزين على أقل تقدير. فالزائر البيروتي الذي تقدّم بهدف كريم درويش، وجد نفسه أمام مجموعة شابة ولاعبين كلهم إصرار. بدا شباب طرابلس كمحمد العرجا (مواليد عام 1997) وجهاد عيد (مواليد عام 2000) وحسن قريتم (2000) مرتاحين الى درجة أنهم كانوا يستعرضون في بعض الأحيان أمام نجوم الأنصار الكبار. فعل الطرابلسيون كل شيء باستثناء التسجيل وبقوا في المركز التاسع برصيد 9 نقاط، في حين فعل الأنصاريون العكس. سجلوا لكنهم لم يقدموا المستوى المطلوب وفازوا ليبقوا في المركز الثالث برصيد 21 نقطة. وحده حسن معتوق كان حاضراً في اللقاء، لكن يداً واحدة لا تصفّق، وما هو واضح أن هناك مشكلة فنية في الأنصار يجب تداركها.

في جونية، كان شباب الساحل يعود بثلاث نقاط بعد فوزه الصعب على الصفاء 1-0، سجله يوسف بركات. حقق الساحل المطلوب ورفع رصيده الى 21 نقطة وبقي ثانياً، في حين تراجع الصفاء الى المركز الثامن برصيد عشر نقاط.

المفاجأة في الأسبوع التاسع كانت من بحمدون. فشباب البرج حقق فوزاً غالياً على الإخاء الأهلي عاليه بثنائية نظيفة، سجل عدنان ملحم الهدف الأول في الدقيقة 59 بعدما كان قد أهدر ركلة جزاء في الشوط الأول، كما سجّل حسين عواضة الهدف الثاني في الدقيقة 89. فوز سمح للبرجيين بالتقدم الى المركز السابع برصيد 11 نقطة، فيما بقي الإخاء الأهلي عاليه رابعاً برصيد 16 نقطة، لكنه وقع تحت ضغط العهد الخامس برصيد 15 نقطة.

منح محمود سبليني التقدم للنجمة بعدان كان متاخرا امام الشباب الغازية (إيمان حناوي)

انتخابات

رئيس جديد لاتحاد الركبي يونيون اليوم

يدخل سمير دبوق الى لعبة «الركبي يونيون» من بوابة رئاسة الاتحاد

تبصر النور اليوم لجنة إدارية جديدة لاتحاد رياضي، في إطار سلسلة الجمعيات العمومية التي تعقد لإجراء انتخابات جديدة. عند الساعة الخامسة عصراً في قرية الصيفي، تجتمع أندية لعبة الركبي يونيون (أربعة أندية) لانتخاب سبعة أعضاء سيشكلون الاتحاد الجديد للعبة. ثمانية مرشحين سيتنافسون على سبعة مقاعد، وهم: سمير دبوق، غسان حجار، إيغل زريق، عبد الله جمال، ريمون عصفور، إلياس الخوري. لارا زلعوم وجورج عون.

قد يبدو خبر الجمعية العمومية والانتخاب عادياً. لكن ما هو لافت اسم أحد المرشحين، والذي من المفترض أن يكون رئيساً للاتحاد: سمير دبوق. هو رئيس نادي شباب الساحل في لعبة كرة القدم. فجأة طرح اسمه كرئيس لاتحاد الركبي يونيون. أمر أثار الاستغراب، نظراً إلى «بعد المسافة» بين كرة القدم والركبي يونيون. لدبوق مسيرة طويلة وخبرة كبيرة في لعبة كرة القدم. فريقه شريك في صدارة ترتيب الدوري اللبناني لكرة القدم. لكن ماذا أتى بسمير دبوق الى لعبة الركبي يونيون؟

سؤال يجيب عنه دبوق في اتصال مع «الأخبار»، معتبراً أنها لعبة جميلة ولدي فكرة وافية عنها، انطلاقاً من ممارسة صديق لي في قبرص للعبة، وأنا كنت أتابعها دوماً. أتصل بي الشباب من اللعبة، وعرضوا عليّ الفكرة لترؤس الاتحاد، ووافقت. كان من المفترض أن يكون عبد الله جمال هو الرئيس، لكنه رفض، وسنعمل كي يكون أميناً للسر. أهدف الى تطوير اللعبة التي هي حديثة في لبنان، حيث تشكّل الاتحاد عام 2009. إنها لعبة جميلة، لكنها مظلومة إعلامياً. أتمنى أن نوفّق في مسيرتنا» يقول دبوق حول مشروعه الجديد.

اكرم الحلبي يعلن لائحته

وفي السياق الانتخابي عينه، أعلن رئيس الاتحاد اللبناني لكرة السلة اكرم حلبي، من منزله أمس الأحد، لائحته المكتملة المؤلفة من 15 مرشحاً لخوض انتخابات اللجنة الادارية الجديدة للاتحاد التي ستُجرى مساء غدٍ الثلاثاء 22 كانون الأول الجاري في مقر نادي انترانيك (بيروت) في النقاش.

والمرشحون هم: أكرم حلبي، شربل رزق، ضومط كلاّب، الأب جهاد صليبا، سامي ناصر، تمّام جارودي، هشام جرادي، محمد أبو بكر، طوني دبب، مارون جبرايل، غازي بستاني، فيكن جبرجيان، هايغ تاباكيان، باتريك لحود وايلي خليل. وحضر إعلان اللائحة المحاضر الأولمبي الدولي جهاد سلامة والدكتور مازن قبيسي ورئيس نادي هوبس جاسم قانصوه ورئيس نادي دينامو فيصل قلعاوي.

ع. س.

NBA

لقب ليكرز مهدّد من خمسة أندية

تسعى خمسة أندية إلى عرقلة مشوار لوس أنجلوس ليكرز نحو لقبه الثامن عشر في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين في موسم 2021 الذي ينطلق غداً الثلاثاء. بروكلين مع الثنائي كيفن دورانت - كايري إيرفينغ، لوس أنجلوس كليبرز مع كواهي لينارد - بول جورج، ميلووكي مع أفضل لاعب مرتين في الدوري اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو، دنفر مع العملاق الصربي نيكولا يوكيتش وجمال موراي، بالإضافة إلى ميامي وصيف النسخة الأخيرة.

ضمّ بروكلين قبل أكثر من سنة دورانت وإيرفينغ، لكن الأول لم يلعب بسبب انقطاع في وتر أخيل، فيما عانى الثاني كثيراً من إصابة في كتفه. سنحكم على تفاهمهما ومستوياتهما في الأسابيع القليلة المقبلة.

لكن على الورق، وإذا نجحا بخلق تفاهم مميز، فسيصبح بروكلين من أقوى الفرق في منطقة الشرق، وخصوصاً لإحاطتهما بلاعبين مميزين (سبنسر دينويدي، كاريس ليفيرت، دي أندريه جوردان، الفرنسي تيموثيه لواوو - كايارو...) قادوا الفريق إلى الأدوار الإقصائية الموسم الماضي في غيابهما. يبقى التوصل إلى كيمياء بين تشكيلة الفريق في موسم ينطلق في توقيت غير اعتيادي، بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

تقع مهمة إيجاد توليفة مناسبة على نجم الدوري السابق الكندي ستيف ناش، أفضل لاعب في الدوري عامَي 2005 و2006، في خطواته التدريبية الأولى، حيث يعاونه ملهمه السابق في فينيكس صنز المدرب مايك دانتوني الذي كان حتى الموسم الماضي مدرباً لهيوستن روكتس.

بعد وصول لينارد وجورج الموسم الماضي، كان كليبرز مرشحاً فوق العادة للمنافسة على اللقب. لكن في نصف نهائي المنطقة الغربية، انقلب عليه دنفر ناغتس وأقصاه بسبع مباريات (4-3) بعدما كان متقدماً 3-1 وعلى باب النهائي.

بالإضافة إلى السقوط الموجع، أقيل مدربه الشهير دوك ريفرز وانتقل أحد نجومه مونتريزل هاريل إلى جاره اللدود ليكرز.

سيكون موسم التعويض بالنسبة إليه، ليستحق عن جدارة لقب المرشح لنيل اللقب. حلّ تايرون لو بدلاً من ريفرز، بعدما كان مساعداً له وقبلها مدرب كليفلاند كافالييرز مع ليبرون جيمس في رحلة 2016 المتوّجة باللقب.

عزّز صفوفه بضم لاعب الارتكاز الإسباني سيرج إيباكا والجناح الفرنسي نيكولا باتوم، ما يمنحه صلابة إضافية تحت السلة وخبرة افتقدها في قفاعة فلوريدا الصحية، حيث اختتم الموسم بنظام التجمّع دون جماهير بسبب كورونا.

بعد التأكد من الاحتفاظ بنجمه أنتيتوكونمبو لخمس سنوات إضافية من خلال منحه العقد الأكبر في التاريخ (228 مليون دولار)، يتعيّن على ميلووكي باكس قطع شوط إضافي في مراحل الـ"بلاي أوف".

كانت الرحلة الأخيرة مرهقة: أولاً المعركة ضد العنصرية التي حرّكت اللاعبين، ونجم عنها إلغاء غير مسبوق لمباراة في البطولات الرياضية الأميركية الكبرى. ثم التواء في كاحل "اليوناني الغريب" (غريغ فريك)، أفسد آماله في مواجهة ميامي هيت.

وللمنافسة على اللقب، ضمّ مسؤولو ميلووكي الجناح جرو هوليداي لاعب نيو أورليانز السابق وأحد أكثر اللاعبين المطاردين في فترة الانتقالات، بوبي بورتيس لاعب نيويورك السابق تحت السلة وصانع اللعب دي جاي أوغوستين لاعب أورلاندو السابق.

برغم ذلك، حقق باكس أرباحاً جراء رحيل جورج هيل، إريك بليدسو وويس مائيون.

فاجأ دنفر النقاد الموسم الماضي لقدرته على قلب المواقف بعدما كان على حافة الإقصاء، فتخطّى يوتا 4-3 وقلب تاخره 3-1 إلى فوز على كليبرز 4-3، قبل أن يرضخ أمام ليكرز ونجمه ليبرون جيمس.

دقّت ساعة التأكيد بالنسبة إلى ناغتس، لكن رحلة الموسم المقبل ستكون بدون مدافعيه جيريمي غرانت ومايسون بلاملي الراحلين إلى ديترويت.

يعوّل هجومياً على لاعب ارتكازه الصربي العملاق نيكولا يوكيتش، الجناح الكندي جمال موراي، وعزّز صفوفه بصانع لعب ريال مدريد الإسباني السابق الأرجنتيني فاكوندو كامباتسو.

كان مفاجأة الموسم الماضي بوصوله إلى النهائي، لكن ميامي هيت دفع ثمن إصابات السلوفيني غوران دراغيتش وبام أديابيو ليسقط أمام ليكرز 4-2.

لكن جيمي باتلر ألهم الفريق الموسم الماضي بشجاعته وقوّته الدفاعية والهجومية.

يعوّل أيضاً على تايلر هيرو، كيفن ناين ودنكان روبنسون، فيما ضمّ إيفري برادلي (لوس أنجلوس ليكرز) ومو هاركليس (نيويورك) لتعويض رحيل جاي كراوفر إلى فينيكس.

على غرار ليكرز، لم يسترح هيت سوى شهرين وعشرة أيام قبل الموسم الجديد، لكنه أثبت عن قوة ذهنية تتيح له الارتداد بقوة على غرار إنجازاته في الفقاعة الصحية في أورلاندو.

يسعى ليكرز إلى الحفاظ على لقبه الذي احرزه الموسم الماضي (أ ف ب)

فاجا دنفر النقاد الموسم الماضي لقدرته على قلب المواقف بعدما كان على حافة الإقصاء

استراحة

كلمات متقاطعة 3627

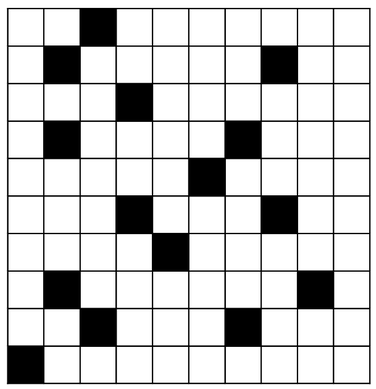

أفقيا

1- عائلة رئيس عربي راحل – مدينة إيرانية – 2- أصغر نهر في العالم – ماركة سيارات – 3- ملكة تدمر – إرتدى ثيابه – 4- نعم – إحدى المهن الحرة – 5- جزيرة إيطالية صغيرة – يطوفا المدينة سيراً على الأقدام – 6- من الحبوب – عرف الديك – نقود – 7- مدينة مصرية – صافي الألوان ناصعه – 8- دولة عربية – 9- من أسماء الأسد – من أسماء الرمح – طعم الحنظل – 10- رئيس جمهورية لبناني راحل

عمودياً

1- غابة من أشجار الأرز في لبنان – 2- مستشار الملكة زنوبيا أعدم على يد الأمبراطور أورليانس – ثرى – 3- صبي – بين جبلين – 4- معدن ثمين – نوع من النبات يتكاثر في بلدان البحر المتوسط زهرها أصفر اللون – 5- عائلة مصلح ومفكّر إشتراكي بريطاني راحل أنشأ أولى التعاونيات الإستهلاكية – يُجادل في قضية – 6- تستعمل لإحتساء القهوة – طرّب صوته – 7- من أعضاء الجسم – أضطرم وتلهبّ – مكر – 8- من الأمبراطوريات القديمة – 9- مدينة سويسرية – حرف جر – 10- عالم دين لبناني مغيّب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- نضال الأشقر – 2- جر – وع – دروب – 3- بغش – باركلي – 4- باب ادريس – 5- م م – له – ايزا – 6- حج – قن – لن – 7- قرقماز – بوا – 8- أجنبي – ملبّس – 9- تا – الروّ – يم – 10- يلدز – سنغار

عمودياً

1- نجيب ميقاتي – 2- ضرغام – رجال – 3- شب – حقن – 4- لو – الجمباز – 5- أعبده – أيل – 6- آر – قزّ – رس – 7- ادريان – مون – 8- شركسي – بل – 9- قول – زنوبيا – 10- ربيع الأسمر

sudoku 3627

9	5	3						4
	7		4			5		
1		2			8			3
		6				7		
4		7	9	6		1		8
	9							
			8			2		7
	8		2		9		5	
2		4	5				1	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3626

3	4	2	8	1	6	7	9	5
1	8	5	9	7	3	4	6	2
7	9	6	2	4	5	1	3	8
6	2	9	5	3	1	8	4	7
8	5	3	4	9	7	2	1	6
4	7	1	6	8	2	3	5	9
2	3	8	1	5	9	6	7	4
5	6	7	3	2	4	9	8	1
9	1	4	7	6	8	5	2	3

مشاهير 3627

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومنتج ومخرج أميركي حائز على الجائزة الأكاديمية في الفنون السينمائية. فاز عام 1995 بجائزة الأوسكار كأفضل ممثل. من ألقابه « بيكاسو السينما » و « الفنان العبقري »

6+7+8+9+1+2+1+6 = عاصمتها مدريد ■ 4+3+5 = فوّض ■ 11+5+10 = واضح

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: نرمين الخنسا

اليمن

الرياض وأبو ظبي تتقاسمان الجنوب
«ترويكا» جديدة لتثبيت الاحتلال

بعد قرابة عام ونصف عام من المعارك، تمكّنت السعودية والإمارات من استيلاد «شرعية» جديدة على أنقاض «شرعية» عبد ربه منصور هادي. تمنح حلفاء أبو ظبي حصّتهما من النفوذ، وتضرب حلفاء الرياض باستبعاد العناصر «غير المخلصة». تركيبة محاصصة يراد من خلالها تثبيت الاحتلال السعودي ــ الإماراتي للمحافظات الجنوبية. في واحد من أضلع «ترويكا» جديدة تضمّ، إلى الحكومة، الرئاسة الصورية ورئاسة مجلس النواب الموالية لـ«التحالف»

أحمد الحسني

أخيراً، تمكّن التحالف السعودي ــ الإماراتي من تأليف الحكومة الجديدة الموالية له، ليبدأ بذلك فصل جديد تَضمّن من خلاله الرياض وأبو ظبي وصايتهما على المناطق الخاضعة لهما بشكل مطلق. وبعد مشاورات دامت أكثر من عام في الرياض، تمخّضت عن تلك المشاورات ولادة المشروع الجديد لـ«التحالف»، المتمثّل في إشراك «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم من الإمارات، في الحكومة، بواقع خمس حقائب، منها النقل والثروة السمكية، اللتان تمثّلان الهاجس الأكبر لأبو ظبي، على اعتبار أن الأخيرة تُعدّ السيطرة على المنافذ البحرية والجوية والموانئ، إضافة إلى الثروة السمكية والسواحل، جزءاً من أهداف تدخلها في الحرب على اليمن. في المقابل، أُخرج فريق الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، عملياً، من الحكومة، وتمّ تقليم أظافر ما تُسمّى «الشرعية»، باستبعاد أهمّ شخصية محورية فيها هي وزير الداخلية أحمد الميسري، وكذلك استبعاد ممثلي الكوّنات المقرّبة من هادي أو المحسوبة عليه، كـ«الائتلاف الوطني» و«حركة النهضة» و«المجلس الأعلى للحراك الثوري».

هكذا، أسّس «التحالف» «شرعية» جديدة على أنقاض «شرعية» هادي، وهو ما لم يكن سهلاً عليه، إذ انفتحت، من أجل ذلك، معركة دامت ما يقارب عاماً ونصف عام بين حكومة هادي و«الانتقالي»، وانتهت بتوقيع «اتفاق الرياض» الذي ضَمن بقاء الجنوب بين أيدي الرياض وأبو ظبي، وخَلق ما يشبه «تريوكا» جديدة، قائمة على مؤسّسة الرئاسة بعد مصادرة قرارها ومنعها من تعيين أيّ مسؤول في المواقع السيادية أو حتى الخدمية إلا بموافقة «التحالف»، ومجلس النواب برئاسة سلطان البركاني المقرّب من السعودية والإمارات، وحكومة معين عبد الملك الجديدة التي يتقاسم صلاحياتها السفير السعودي محمد آل جابر، والضابط الإماراتي أبو خليفة النيادي.

على أن «تريوكا التحالف» الجديدة تجد نفسها في مواجهة العديد من الملفّات الشائكة، وأهمّها الغضب الشعبي المتصاعد على تردّي الأوضاع المعيشية وتدهور الخدمات (خصوصاً الكهرباء) وهبوط العملة المحلية، وهو ما يتجلّى في تظاهرات يصفها بعض المراقبين بـ«ثورة الجياع» أو «ثورة الخبز»، للمطالبة بتوفير الخدمات ودفع المرتّبات والحفاظ على سعر العملة والوقود. مطالبات يُضاف إليها ملفّ القوى المناهضة لـ«التحالف» والتي تنشط بقوة في المحافظات الجنوبية، فضلاً عن الوجوه النافذة التي أُخرجت من الحكومة، والتي يُتوقّع أن تؤطّر نفسها في كيانات سياسية معارضة جديدة أو تنضمّ إلى المكوّنات الموجودة أصلاً. وما يعزّز ذلك الاحتمال تصريحات الوزير السابق، أحمد الميسري، عقب إعلان الحكومة، حيث قال إنه «يمتلك مشروع السيادة الوطنية، ولن يتوقف هذا المشروع، سواء كنا في الحكومة أو خارجها»، مضيفاً إن «المواجهة الجديدة ستكون لإسقاط مشروع محمد بن سلمان (الحكومة الشرعية) ومشروع محمد بن زايد (الانتقالي)». ووصف الميسري المشروع الجديد بـ«الرخيص»، منتقداً «تفريط هادي برجاله في الحكومة»، معلناً «عودته قريباً إلى البلاد لرفع راية الاستقلال».

أسس «التحالف» «شرعية» جديدة على أنقاض «شرعية» هادي (أ ف ب)

في موازاة ذلك، برزت مواقف عدّة رافضة للواقع الجديد، والتي عَبّرت عنها المكوّنات السياسية المناوئة لـ«التحالف». ومن بين تلك المواقف بدا لافتاً ما رأته حركة "تاج الجنوب العربي" التي ربطت التطوّرات في الجنوب بما "يحدث في المنطقة العربية والهرولة نحو التطبيع"، معتبرةً أن "الحكومة أداة محلّية ضعيفة للتحالف للاستفادة منها في تمرير مشروع التطبيع". ورفضت "تاج" "الالتفاف على قضية الجنوب بإعادة تدوير الأحزاب اليمنية المتهالكة التي تتحمّل وزر ما يحدث في البلاد من حروب وفساد". وأعلن فصيلا "مجلس الحراك الثوري"، بقيادة حسن باعوم وفؤاد راشد، من جهتهما، التوجّه عن "تصعيد ثوري في المحافظات الجنوبية"، فيما كشف راشد عن "العمل على تحالفات جديدة لمكوّنات الحراك الجنوبي في جبهة وطنية واحدة، والعمل على نسج علاقات مع أطراف محلية وخارجية وفق احتياجات الحراك وأهدافه".

بالنتيجة، يمكن القول إن عملية إعادة الهيكلة التي طبّقها "التحالف" على القوى الموالية له، واستولد منها التوليفة الجديدة المُعلَنة أخيراً، تستهدف أولاً ضمان سيطرته على المناطق الجنوبية بشكل كامل، وثانياً التمهيد لتنشيط الجبهات في مواجهة "أنصار الله". لكنّ تلك الأهداف تصطدم، بحسب محلّلين، بواقع صعب في الجنوب والشمال على السواء، لا يبدو من السهل على السعودية والإمارات ترويضه لمصلحتهما.

لقمان عبد الله

مدفوعةً بالتحدّيات الإقليمية والدولية التي باتت تُهدّد مستقبل وجودها في اليمن، قفزت السعودية، في استعجالها تأليف حكومة جديدة موالية لها، فوق مندرجات "اتفاق الرياض" الذي رعته بنفسها بين طرفي النزاع، والذي فشلت في تطبيقه منذ أكثر من عام؛ إذ كان من المفترض، وفق الاتفاق المذكور، أن ينتهي بتأليف حكومة جديدة لتجذّر الخلاف بينهما، وتعذّبه الجوانب السياسية إلى الأبعاد الجوهرية، وارتباطه بأجندات خارجية، ولا سيما بدولة الإمارات وصراعها مع "الإخوان". على أن أكثر المتفائلين بتأليف الحكومة لا يطمحون إلى أكثر من تَمكّنها من في محافظة أبين، من دون نزع بؤاعث الصراع، وهو ما لم تسعَ إليه السعودية أصلاً، حتى تُبقي لنفسها القدرة على التحكّم في خيوط اللعبة. هكذا، عمدت إلى تنفيذ إجراء عسكري أقرب ما يكون إلى إعادة انتشار للقوات منه إلى انسحاب من المدن، الأمر الذي كانت ما تُسمّى "الشرعية" تُصرّ على رفضه طوال سنة كاملة. في مقابل ذلك، أخضعت "المجلس الانتقالي الجنوبي"، بإجباره على تحجيم مطالبه، لِيَنال أقلّ من نصف حصة الجنوب البالغة 12 وزيراً، بتمثيله بخمسة وزراء، بعد أن كان متمسّكاً بكونه "الممثّل الشرعي الوحيد" للمحافظات الجنوبية.

ويرى مراقبون أن التشكيلة الحكومية الجديدة تحمل في ذاتها بذور الشقاق، بسبب تعدّد الأطراف المشاركين فيها، وتناقض أهدافها وتوجّهاتها السياسية والأيديولوجية، وعمق خلافاتها، وولاء كلّ منها لطرف خارجي؛ إذ كيف يمكن، مثلاً، لكلّ من "الانتقالي" وحزب "الإصلاح" (إخوان مسلمون) أن يجلسا إلى طاولة واحدة ويعملا معاً، فيما كلّ منهما يتطلّع إلى القضاء على الآخر؟ وهو ما لا يُتوقّع إخراج السلاح المتوسّط والثقيل من المدن، ولا سيّما عدن، قبيل تأليف الحكومة، إلا أن ما حدث عملياً هو أن الطرفين احتفظا بكامل أسلحتهما، كلٌّ في مناطق نفوذه، تمهيداً لجولة أخرى من النزاع. وعليه، نفّذت المملكة إرادتها السياسية وفق متطلّبات المرحلة الراهنة، على حساب مصالح القوى المحلّية المنضوية تحت لوائها.

ما حصل هو وقف صوري للحرب أن أنهكتهما بنيران حرب محافظة أبين، واستنزفت قدراتهما من دون أن يستطيع أيٌّ منهما الحسم الذي كانت إدارة مصالح الراعيَين الإقليميَين مانعة منه، فضلاً عن المدد المالي والسياسي والعسكري لتغذية الحرب التي استمرّت قرابة ستة أشهر من دون أن يتقدم أيٌّ من الطرفين متراً واحداً. يدرك الأطراف المحلّيون أن "الانتقالي" الحكومي ما هو إلا التفاف على مطالبهم التي قاتلوا سنوات طويلة من أجل تحقّيقها، ليثبت مجدّداً أن أولئك الأطراف إنما يمثّلون أدوات لتمرير الأجندة الخليجية التي يتصدّرها مشروع التطبيع مع الكيان العبري، مع ما للجغرافيا اليمنية من أهمية في هذا المشروع لناحية "الأمن الاستراتيجي" للكيان. ولم تَعُد هذه الحقيقة مُخفاة في إسرائيل، حيث بات يكثر الحديث عن إغراء "الأصقاع الجدد" في جنوب اليمن بوعود زائفة في الانفصال، مقابل تأمين مصالح تل أبيب. وفي هذا الإطار، لا يمانع "الانتقالي"، في أدبياته السياسية والإعلامية، الانخراط في مشروع التطبيع مقابل الاعتراف به كـ"ممثّل شرعي وحيد" في الجنوب، على أن يبقى صرف مرتّبات الموظفين العسكريين والمدنيين، ووقف انهيار العملة. إذاً، الزمت السعودية طرفي الصراع بتجاوز خلافاتهما التي كانت حتى الأمس القريب مستعصية على الحل، والقفز فوق مطالبهما الحزبية والأيديولوجية والمناطقية، والتسليم بما يُملى عليهما، بعد

يثبت مجدّدا ان الاطراف المحلّيين إنما يمثّلون ادوات لتمرير الاجندة الخليجية (أ ف ب)

شعار الانفصال مرفوعاً لخداع العامّة، الأمر الذي جاهر به أكثر من مسؤول في "الانتقالي" بعد إشهار التطبيع بين الإمارات وإسرائيل.

أمّا تبرير الموافقة على تسهيل تأليف الحكومة من دون تحقيق الحدّ الأدنى من المطالب، فيكون بتكرار المزاعم نفسها عن "الحفاظ على الأمن القومي العربي"، وفق قول رئيس "الانتقالي" عيدروس الزبيدي، ومواجهة "التمدّد الإيراني" في الإقليم.

وتواجه الحكومة الجديدة الكثير من الانتقادات لكون معظم وزرائها مغتربين إلى الحيثية الشعبية، حتى داخل قواعد أحزابهم؛ إذ شكّل المعيار الأساسي في اختيارهم مدى قربهم من السفير السعودي في اليمن، محمد آل جابر، الذي بات يوصف بـ"بريمر اليمن". والجدير ذكره، هنا، أن سياسة التملّق والخضوع لا تقتصر على القيادات الدنيا أو الوسطى، بل تشمل أيضاً القيادات العليا. ولا ينحصر ذلك في حزب أو جهة بعينها، بل يطال الجميع على اختلاف توجّهاتهم، بدءاً من الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وصولاً إلى قادة الأحزاب الكبيرة.

تقرير

استعجال «مبادرة سلام» لملاقاة بايدن: عودة «قدامى المُطبّعين»

يُكثّف «المُطبّعون القدامى». وهم مُمثّلون في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، مساعيهم إلى تحريك عجلة المفاوضات مع إسرائيل قبيل دخول جو بايدن البيت الأبيض. لكلّ منهم في ذلك غايات وحسابات. إذ بينما تسعى القاهرة إلى تثقيل رصيدها من الأوراق «الدسمة» خصوصاً في ظلّ الهجمة «الحقوقية» عليها، تجد رام الله الفرصة سانحة لإحياء ما تُسمّيها «عملية السلام»، التي تريد عمّان بدورها أن لا تكون على حسابها مثلما حملته إليها «صفقة القرن»

مي رضا

سريعاً، دبّت الحركة في السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية بعد سنوات دونالد ترامب العجاف. لقاءاتٌ واجتماعات مكثّفة منذ إعلان فوز جو بايدن أحيت الأمل بخيار المفاوضات لدى رام الله التي تجد أنه مهما كان أفق تحرّكاتها وأسعاً، فلا بد أن يمرّ عبر عمّان التي تقاطعت معها في المواقف خلال مرحلة شدّ الأعصاب الأخيرة، ثمّ مع القاهرة بعدما تجاهلتها الأخيرة لأربع سنوات. وسريعاً أيضاً، التقط الأردن الإشارة، وقرّر الانخراط في جولة اللقاءات المكّوكية في دول الجوار، وفي جعبته نقاط ذات أولوية، لكن بحذر، خاصة في ظلّ تسارع التطبيع العلني مع إسرائيل. انخراط يأتي في أعقاب اقتناع كلّ من القصر والدولة العميقة بأن الانكفاء سيضرّ أكثر من المشي في حقل الغام «الأعداء» في الخليج.

أمّا مصر، التي أدركت هشاشة موقفها المستند إلى الحليف السعودي الواقع أيضاً في مأزقَين داخلي وخارجي، فوجدت أن العودة إلى البدايات أسلم، وقرّرت تفعيل التنسيق مع «المُطبّعين القدامى» للتوسّط في مفاوضات جديدة. ومن هنا، جاء لقاء الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مع وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، و«زميله» الفلسطيني، رياض المالكي، في القاهرة أول من أمس. ومجدّداً، رفع الجانبان الأردني والفلسطيني شعارات «حدود 1967... وعاصمتها القدس الشرقية»، مع إعادة تأكيد الموقف في شأن «الوصاية الهاشمية» ووقف الاستيطان» الذي يتسارع في هذه الأيام بعد الكشف عن وحدات استيطانية جديدة وبدء تنفيذ شبكة طرق من شأنها أن تنهش «الخطّ الأخضر»!

> لا تبدو القاهرة إلى الآن قادرة على مواجهة البرلمان الأوروبي

هكذا، تسعى القاهرة إلى رعاية المفاوضات التي تقترحها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، علماً أن مصادر عبرية قالت إن الجولة المقبلة ستكون تحت رعاية مصرية - أردنية - فرنسية - ألمانية (يحشد لها السيسي)، لكن رئيس السلطة، محمود عبّاس، المتعطّش للمفاوضات، يبحث هذه المرّة عن رعاية دولية وغير محدودة بجهة واحدة أو عبر قنوات «مازومة» مثل القاهرة. ومع أن حضور عمّان قد يكون مريحاً لرام الله، فإن الجانب الأردني كذلك يريد الرعاية الدولية الأوسع من «اللجنة الرباعية» (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة وروسيا)، خاصة أنه يوصَف المشهد الحالي - على لسان الصفدي - على أنه غياب للأفق السياسي وجمود في العملية التفاوضية «بالتوازي مع «إجراءات إسرائيلية لا شرعية على الأرض تقوّض كلّ فرص تحقيق السلام العادل والشامل الذي يشكّل حلّ الدولتين طريقه الوحيد». وهو موقفٌ تركن إليه عمّان في الوقت الفاصل عن دخول بايدن رسمياً البيت الأبيض، والذي تنتظر معه عودة التوازن إلى العلاقات مع واشنطن بضمانة دولية لا إقليمية فقط، ولا سيّما أن وجود لاعبين عرب جدد في الملعب الإسرائيلي سيؤثّر كثيراً في الحضور العام للمملكة في الحرم القدسي. وهذا ما برز واضحاً في تصريحات الصفدي الذي انتقد فيها الإجراءات الإسرائيلية في القدس، حيث قال خلال اللقاء مع السيسي إن الموقف «يستدعي أن نعمل معاً من أجل حشد موقف دولي للتصدّي لبناء المستوطنات وتوسعتها وهدم البيوت وضمّ الأراضي والانتهاكات في المسجد الأقصى... وإيجاد أفق يأخذنا إلى طاولة المفاوضات على أساس القانون الدولي».

وبينما يأمل «ثلاثي المطبّعين القدامى» إحراز تقدّم في التفاوض مع العدو يمنحهم مساحة مريحة لترتيب سياساتهم الخارجية والداخلية، تسعى مصر إلى ضمّ العراق، ولو شكلياً، إلى «مؤتمر سلام» يُعقد في القاهرة، ويضمّ أيضاً حضوراً من المُطبّعين الجدد وغيرهم، وهي مساعٍ بدأت منذ أشهر من دون ردّ واضح من بغداد. لكن يبقى العامل الحاسم هو التعاطي الإسرائيلي مع جوقة المُطبّعين القدامى والجدد، وما سيترتّب على ذلك من «تعديلات» محتملة لاتفاقات التسوية مع مصر والأردن خصوصاً.

تسرّب مصادر عبرية أن المحادثات المقبلة ستكون برعاية مصرية ــ أردنية ــ فرنسية ــ ألمانية (من الويب)

تقرير

القاهرة بوجه التصعيد الأوروبيّ: مداولات للفلفة الأزمة

القاهرة ــ الأخبار

على رغم أن تأثير إقرار البرلمان الأوروبي مشروع قانون يدين أوضاع حقوق الإنسان داخل مصر، على العلاقات المصرية - الأوروبية، لا يبدو واضحاً إلى الآن، إلا أن الاستنفار المصري في التعامل مع المشروع عَكس حالة الاضطراب لدى نظام عبد الفتاح السيسي، الذي أجبر رجاله في جميع الجهات على إصدار بيانات تُندّد بالخطوة الأوروبية، بما في ذلك «اتحاد العمال» الذي لا ناقة له ولا جمل في ما حدث.

وتَضمّن مشروع القانون الأوروبي، المُقَرّ بصيغته الأولى الأسبوع الماضي على خلفية التحرّك الإيطالي في قضية مقتل الباحث جوليو ريجيني ورفض القاهرة تسليم المتّهمين بقتله من ضبّاط الشرطة، دعواتٍ إلى محاسبة المتورّطين في انتهاكات حقوق الإنسان، ومطالبات بتحقيق أممي في الجرائم المرتكبة، فضلاً عن الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الموقوفين على خلفية مواقفهم الحقوقية، ومنهم مئات المحبوسين احتياطياً. ولعلّ أكثر ما أثار حفيظة القاهرة في المشروع، الذي مُرّر بغالبية كبيرة من دون أن تنجح المحاولات المصرية في إيقافه خلال اللحظات الأخيرة، هو ترافقه مع مطالبة بعض الأصوات بفرض حظر أوروبي شامل على تصدير السلاح إلى مصر إلى حين تحسّن الظروف، فضلاً عمّا يمكن أن يُولّده من تأثيرات سلبية في الاستثمارات الأوروبية داخل البلد.

إزاء ذلك، لم يكن لدى مصر لمواجهة التحرّك الأوروبي سوى بيانات الشجب والإدانة الصادرة بالعربية، والتي لم تشمل «الهيئة العامّة للاستعلامات» المسؤولة عن التعامل مع الإعلام الخارجي والتابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة، فيما البيان الوحيد الموقّع بالإنكليزية صدر عن «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»، الكيان الذي أسّسه مدير مكتب رئيس المخابرات، الضابط أحمد شعبان. على أن مصادر مواكبة تتحدّث عن مقترحات أخرى للتعامل مع الأزمة الجديدة، التي ولّدتها ردود فعل أوروبية «مبالغ بها» وفق ما تراها مصر، بعد أن كانت الأخيرة تراهن على إغلاق قضية ريجيني بالتوافق مع روما، وهو ما لم تصبّ في مصلحته موجةٌ ساخطة في الداخل الإيطالي، حملت روما على تصعيد الموقف أوروبياً. ومن بين تلك المقترحات الآتية من برلمانيين سابقين ووزارة الخارجية، ترتيب لقاء سريع مع كتل الأحزاب المُمثّلة في البرلمان الأوروبي، والتي صاغت مشروع القرار، من أجل مناقشتهم وشرح الأوضاع لهم والتشديد لهم على أهمية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يُعدّ «الشريك التجاري الأول لمصر»، على أن تكون هناك ردود على جميع ما تثيره المنظّمات الحقوقية سواء التي يديرها مصريون في الخارج أو المنظّمات الدولية التي تُوثّق الانتهاكات في مصر. أمّا «الخارجية» فاقترحت ترتيب لقاء مع سفراء دول الاتحاد وأعضاء «المفوضية الأوروبية» الموجودين في مصر بمشاركة نواب وحقوقيين مصريين ضمن جلسة الأردني كذلك يريد الرعاية الدولية الأوسع من «اللجنة الرباعية» (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة وروسيا)، خاصة أنه يوصَف المشهد الحالي - على لسان الصفدي - على أنه غياب للأفق السياسي وجمود في العملية التفاوضية «بالتوازي مع «إجراءات إسرائيلية لا شرعية على الأرض تقوّض كلّ فرص تحقيق السلام العادل والشامل الذي يشكّل حلّ الدولتين طريقه الوحيد». وهو موقفٌ تركن إليه عمّان في الوقت الفاصل عن دخول بايدن رسمياً البيت الأبيض، والذي تنتظر معه عودة التوازن إلى العلاقات مع واشنطن بضمانة دولية لا إقليمية فقط، ولا سيّما أن وجود لاعبين عرب جدد في الملعب الإسرائيلي سيؤثّر كثيراً في الحضور العام للمملكة في الحرم القدسي. وهذا ما برز واضحاً في تصريحات الصفدي الذي انتقد فيها الإجراءات الإسرائيلية في القدس، حيث قال خلال اللقاء مع السيسي إن الموقف «يستدعي أن نعمل معاً من أجل حشد موقف دولي للتصدّي لبناء المستوطنات وتوسعتها وهدم البيوت وضمّ الأراضي والانتهاكات في المسجد الأقصى... وإيجاد أفق يأخذنا إلى طاولة المفاوضات على أساس القانون الدولي».

وبينما يأمل «ثلاثي المطبّعين القدامى» إحراز تقدّم في التفاوض مع العدو يمنحهم مساحة مريحة لترتيب سياساتهم الخارجية والداخلية، تسعى مصر إلى ضمّ العراق، ولو شكلياً، إلى «مؤتمر سلام» يُعقد في القاهرة، ويضمّ أيضاً حضوراً من المُطبّعين الجدد وغيرهم، وهي مساعٍ بدأت منذ أشهر من دون ردّ واضح من بغداد. لكن يبقى العامل الحاسم هو التعاطي الإسرائيلي مع جوقة المُطبّعين القدامى والجدد، وما سيترتّب على ذلك من «تعديلات» محتملة لاتفاقات التسوية مع مصر والأردن خصوصاً.

الحدث

«كورونا» لا يُهزم: نسخة جديدة «خارجة عن السيطرة»!

لم يكد يستبشر العالم خيراً بانطلاق عملية التلقيح ضدّ فيروس «كورونا»، حتى ظهرت أنباء اكتشاف سلالة جديدة من الفيروس، أكثر قدرة على الانتشار من سابقتها وهو ما يهدّد بتفشٍّ أكبر إلى أن يتمّ تلقيح عدد كافٍ من السكّان

علي عواد

لا يُصنّف المجتمع الطبّي الفيروسات كعائن أو شكل حياة، وإنما في منطقة رمادية بين الأشكال الحيّة وغير الحيّة، في ما يشبه «روبوتاً» بيولوجياً من نوع ما. وعلى غرار كلّ أشكال الوجود، تَطوّر فيروس «كورونا» إلى نسخة أكثر قدرة على الانتشار بنسبة تصل إلى 70 في المئة من سابقتها، لكنها ليست أشدّ خطورة لناحية المرض الذي تُسبّبه، وذلك بحسب ما أعلنه رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، فيما وصف وزير الصحة البريطاني السلالة الجديدة بـ«الخارجة عن السيطرة». ويثير ظهور هذه النسخة، المسؤولة عن 60 في المئة من الإصابات في العاصمة لندن وفق المُعلن رسمياً، القلق لدى السلطات البريطانية، وكجزء من محاولة الأخيرة السيطرة على السلالة الجديدة، خضع أكثر من 16 مليون بريطاني لإجراءات إغلاق جديدة وصارمة من المستوى الرابع، دخلت حيّز التنفيذ يوم أمس في لندن وجنوب شرق إنكلترا.

وقبل التوغّل في المعلومات الآتية من «بلاد الضباب»، تجدر العودة إلى الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. حينها، أعلنت السلطات الدنماركية أنها أعدمت، عبر الحَرق، أكثر من 17 مليون حيوان «مِنك»، وهو من فصيلة «ابن عرس»، وذلك بعد إصابة حوالى 800 شخص بنوع جديد من فيروس «كورونا» كان قد أصاب تلك الحيوانات. وبحسب ما ذكرته صحيفة «ذا غارديان» آنذاك، حظرت بريطانيا القادمين من الدنمارك، في محاولة لاحتواء السلالة الجديدة، وسط مخاوف من أن تؤدي قفزة أخرى في الفيروس من الحيوانات إلى البشر إلى جعله أكثر فتكاً. وبالإضافة الى الدنمارك، أبلغت خمس دول أخرى هي: إسبانيا وإيطاليا وهولندا والسويد والولايات المتحدة عن إصابات بـ«كورونا» في حيوان «المنك»، وهو تغيّر في الفيروس سُمّي «N501Y».

في دراسة أجريت بالنيابة عن «اتحاد الجينوم» في المملكة المتحدة، ونُشرت على موقع «virological» يوم أول من أمس، ونشرت جزءاً من مضمونها شبكة «يورونيوز» الإخبارية، تبيّن أن السلالة الجديدة من فيروس «كورونا» التي تجتاح لندن تحتوي على متغيّر «N501Y» الموجود في نسخة «كورونا» لدى حيوان «المنك»، بالإضافة إلى عدّة تغيّرات طفيفة أيضاً داخل فيروس «كورونا» البريطاني. وبالنتيجة، أصبحت السلالة الجديدة من الفيروس قادرة على الارتباط بأنزيم «ACE2» البشري بشكل أفضل من قبل، بعد التحوّر الذي حصل في البروتين المكوّن للتيجان على سطح الفيروس، والذي من خلاله يخترق الفيروس الخلية البشرية، كي يتكاثر داخلها.

> **توصّل الخبراء الأوروبيون إلى أنه لا تأثير للسلالة الجديدة على اللقاحات**

بناءً على التطوّرات الأخيرة، دعت «منظّمة الصحة العالمية» الدول الأوروبية إلى «مضاعفة قيودها» في ضوء انتشار السلالة الجديدة في بريطانيا. وفيما فرضت هولندا حظراً على الرحلات من المملكة المتّحدة، أعلنت بلجيكا أنها ستتّخذ خطوةً مشابهة اعتباراً من منتصف ليل أمس، وستحظر الطيران والقطارات القادمة من بريطانيا. كذلك، أفاد متحدّث باسم الحكومة الألمانية، أمس، بأن بلاده ستحدّ من عدد الرحلات مع بريطانيا وجنوب إفريقيا، حيث اكتُشفت سلالة متحوّرة لـ«كورونا» أيضاً. كما ستتخذ إيطاليا والنمسا خطوات مشابهة لحماية مواطنيهما.

أصبحت السلالة الجديدة من الفيروس قادرة على الارتباط بأنزيم «ACE2» البشري بشكله أفضل من قبل (أ ف ب)

السلالة الجديدة واللقاح

أعلنت الحكومة الألمانية، مساء أمس، أن خبراء الاتحاد الأوروبي توصّلوا إلى خلاصة مفادها أن اللقاحات الراهنة المضادة لفيروس «كورونا» تتّصف بالفاعلية لمكافحة السلالة الجديدة من الفيروس، والتي رُصدت خصوصاً في بريطانيا. وقال وزير الصحة الألماني، ينس سبان، لقناة التلفزيون العامة «زد دي إف»، إنه «استناداً إلى كلّ ما نعرفه حتى الساعة، وإثر اجتماعات حصلت بين خبراء السلطات الأوروبية، لا تأثير للسلالة الجديدة على اللقاحات، وهي لا تزال فعّالة».

إذاً، نحن الآن أمام نسخة جديدة من الفيروس، قادرة على الانتشار بشكل أفضل من قبل، ولكن لم يحدث أيّ تغيّر فيها لناحية شدّة المرض. غير أن المشكلة حالياً باتت تتمحور حول ضرورة المحافظة على منحنى وبائي منخفض، ريثما يتمّ تلقيح أفراد المجتمع. وكون السلالة الجديدة أسرع قدرةً على الانتشار والانتقال بين الناس، فهذا يعني أن المرافق الطبّية في البلدان التي ستصل إليها هذه السلالة ستكون تحت خطر الاكتظاظ بالمصابين، بشكل لن يجد معه المرضى أسرّة كافية لهم، في سيناريو مشابه لما حصل في إيطاليا مطلع العام الحالي. لذا، من المتوقع أن تشهد البلدان عودة إلى إجراءات إغلاق أكثر صرامة من ذي قبل، إلى أن يتم تلقيح عدد كافٍ من المواطنين.

تقرير

التحريض الفرنسي على تركيا: معركة ماكرون الخاسرة

تُظهر العقوبات المحدودة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا، تراجعاً متزايد النفوذ فرنسا في إطار التكتّل، بعدما كانت قد دعت إلى ممارسة ضغوط قصوى على أنقرة

لينا كنوش

عندما قرّر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، تصعيد مواجهته مع نظيره التركي، رجب طيب إردوغان، أمل أن يحظى بدعم شركائه الأوروبيين لفرض عقوبات مشدّدة على أنقرة. لكنّ قمّة المجلس الأوروبي الأخيرة، التي عُقدت في 10 و11 كانون الأول/ ديسمبر، أبرزت عمق الانقسامات الأوروبية حول هذا الموضوع، ولا سيّما أن المقاربة الفرنسية لم تكن محطّ إجماع بين بقية المشاركين. فقد حرصت كلّ من المجر وبلغاريا على الحفاظ على علاقاتهما التجارية الجيّدة مع تركيا، بينما سعت كلّ من إيطاليا وإسبانيا ومالطا إلى إظهار مواقف مشابهة، على اعتبار أنّ ما يجمعها مع أنقرة هو العلاقات في مجال الطاقة وفي الميدان العسكري، إضافة إلى التجارة. أمّا ألمانيا، فما زالت تطرح رؤية أكثر مرونة من تلك الفرنسية، عبر إعطاء الأولوية للحوار، على الرغم من موافقتها على العقوبات المحدودة.

بالتالي، لم يطالب بعقوبات قطاعية وبحظر صادرات إلى تركيا سوى فرنسا واليونان وقبرص. وبناءً عليه، «مُني المدافعون عن موقف حازم حيال أنقرة بنكسة قاسية خلال الاجتماع الأخير للمجلس الأوروبي»، على حدّ تعبير ديبيه بيون، الخبير الجيوسياسي والمدير المساعد في «معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية»، الذي يوضح أن «العقوبات التي فُرضت رمزية لا أكثر، وهي لا ترقى إلى المستوى الذي أراده ماكرون». من جهته، يعتقد بيرم بالتشي، مدير «المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية في اسطنبول»، بأن أبعاداً جيوسياسية، إضافة إلى تلك الاقتصادية، حكمت موقف دول أوروبية تحاول الحدّ من انزياح أنقرة نحو الشرق. وهو يشير إلى أن «هذه العقوبات لن تؤدّي تركيا، لأنها تستهدف حصراً شخصيات مقرّبة من نظامها»، مضيفاً أنه «سيتمّ تجميد أصولهم في أوروبا ومنعهم من السفر نحو البلدان الأوروبية التي لا يزورونها أصلاً». ويبيّن بالتشي، في هذا المجال، أنه لو تمّ اعتماد عقوبات اقتصادية، لكان وقعها على أنقرة أكبر، لكن منع التجارة مع الشركات التركية سلاح ذو حدّين، قد يكون ضارّاً بالبلدان الأوروبية. علاوة على ذلك، هو يلفت إلى أن «النموذج الروسي ما زال ماثلاً أمام أوروبا، بعدما أدّت العقوبات إلى نتائج سلبية. فهي لم تؤدّ إلى انفتاح روسيا تجاه القارّة، بل عزّزت موقع الرئيس فلاديمير بوتين».

وبالعودة إلى الموقف الفرنسي المتشدّد من تركيا، فإن ما يحرّكه صلته الوثيقة بالتدهور التدريجي في العلاقات بين الدولتين، على وقع القضايا الخلافية الكثيرة بينهما. كما أن المشاركة التركية الفعّالة في عدد من النزاعات، والتي قادت إلى تحوّل في موازين القوى الميدانية لمصلحة أنقرة، تُفاقم من غيظ باريس. وفي هذا السياق، يقول بيون إن تتمتّع به القوى الغربية. "بشكل عام، هناك صعوبة كبيرة لدى العديد من الدول الغربية، وفي مقدّمتها فرنسا، في التكيّف مع فكرة أنها لم تعد تستطيع فرض إملاءاتها على بقية دول العالم"، يقول بيون، مشيراً إلى أن "عدداً متعاظماً من هذه الدول، ومن بينها تركيا، يزداد استقلالية". ويضيف أنها "لم تقطع تحالفاتها مع دول الغرب لكنها ليست مستعدة لتلقّي الأوامر بخشوع. على المسؤولين الفرنسيين فهْم هذه الحقيقة، لأنها أضحت معطى بنيوياً في الحياة الدولية".

> **تُحرّك الاعتبارات السياسية الداخلية مقاربة ماكرون تجاه تركيا**

ويلفت الخبير الجيوسياسي إلى أهمية الاعتبارات السياسية الداخلية لدى ماكرون، والتي تفسّر حزمه في مقابل إردوغان. ويشير إلى المعركة التي يشنّها الرئيس الفرنسي اليوم "ضدّ ما يسمّيه الانفصالية الإسلامية، أي الإسلام السياسي في الواقع"، مضيفاً: "تستنتج أن تكتيكه السياسي مستوحى من ذلك الذي اعتمده نيكولا ساركوزي عندما كان رئيساً". وفي هذا المجال، يوضح أن ماكرون "يحاول استقطاب جمهور اليمين المتطرّف لمضاعفة عدد ناخبيه والفوز برئاسة ثانية. يحاول توظيف كراهية الإسلام في الأوساط المشار إليها، ويُدخل الخلافات مع تركيا في هذا السياق". ويخلُص إلى أنها "لعبة معقّدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية الخارجية مع تلك الداخلية".

لم يطالب بعقوبات قطاعية وبحظر صادرات الى تركيا سوى فرنسا واليونان وقبرص (أ ف ب)

أميركا

الهجمة الإلكترونية تتمدّد
اتهامات متصاعدة لموسكو

قبلة ترامب من خطورة الهجوم الإلكتروني ومن الدور المنسوب إلى روسيا فيه (أ ف ب)

في وقت يبدي فيه العديد من المسؤولين الأميركيين مخاوف حيال نطاق الهجوم الإلكتروني الواسع الذي استهدف وكالات حكومية، قلل الرئيس دونالد ترامب، أول من أمس، من خطورته ومن الدور المنسوب إلى روسيا فيه. وكتب ترامب في تغريدة على موقع "تويتر": "الهجوم الإلكتروني أكثر أهمية في الإعلام الزائف ممّا هو في الواقع". وأضاف: "كلّ شيء تحت السيطرة. روسيا روسيا روسيا، هذه أول لازمة تتردّد عند حصول أيّ شيء"، مضيفاً: "قد تكون الصين (هذا محتمل!)". وبذلك، خالف ترامب رأي مسؤولين أميركيين، وأيضاً موقف وزير خارجيته مايك بومبيو، الذي أيّد الجمعة شكوك خبراء أشاروا

> **نفت روسيا بشدّة ضلوعها في الهجوم**

بأصابع الاتهام إلى موسكو. وقال بومبيو: "كانت محاولة كبيرة للغاية، وأعتقد أنه يمكننا الآن أن نقول بشكل واضح جداً إن الروس اخترقوا في هذا النشاط".

من جهتها، وقالت سفارتها في واشنطن إنّ "روسيا لا تشنّ هجمات إلكترونية". مع ذلك، لقيت تصريحات ترامب تأييداً من رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، الديموقراطي آدام شيف، الذي يعتبره الرئيس عدوّه اللدود منذ أن ترأس فريق الادعاء في آلية إقالته. وكتب شيف على "تويتر": "إنها خيانة مشينة جديدة لأمننا القومي من قِبل هذا الرئيس"، مضيفاً: "إنها تغريدة أخرى غير نزيهة كان من الممكن أن يكتبها الكرملين. إشارة إذعان جديدة (للرئيس الروسي فلاديمير) بوتين". ومن الجانب الجمهوري، رأى السناتور ماركو روبيو أنه يتبيّن "بوضوح متزايد أن الاستخبارات الروسية قادت أخطر اختراق إلكتروني في تاريخنا". وشدّد على ضرورة "أن يكون ردّنا متناسباً ولكن مهمّاً". كذلك، أكّد السناتور ميت رومني أن خرقاً لبيانات الحكومة الأميركية على نطاق واسع أحدث "ضرراً بالغاً"، معتبراً في حديث إلى شبكة "إن بي سي" أن "علينا أن نقرّ بأن الرئيس لا يرى شيئاً عندما يتعلّق الأمر بروسيا".

تصريحات رومني تقاطعت مع تصريحات كبير الأعضاء الديموقراطيين في مجلس الشيوخ، مارك وارنر، الذي قال لشبكة "إيه بي سي": إن الهجوم الإلكتروني ربّما يكون مستمرّاً، وإن المسؤولين لم يحدّدوا بعد حجمه بشكل كامل. لكن وارنر لم يصل إلى حدّ استخدام الخطاب العدائي الذي لجأ إليه رومني، بوصفه العملية بأنها "غزو". ورأى وارنر أن "الأمر يقع في تلك المنطقة الرمادية بين التجسّس والهجوم"، لكنه أيّد دعوة رومني إلى الردّ، معتبراً أن على واشنطن أن توضح للخصوم "أنك إذا قمت بهذا النوع من الإجراءات، فسنقوم نحن وآخرون بالردّ".

ويقول أشخاص مطّلعون على الأمر إن فريق الرئيس المنتخَب، جو بايدن، سيبحث، بمجرّد توليه منصبه، عدّة خيارات لمعاقبة روسيا في شأن دورها المزعوم في الهجوم، بدءاً من العقوبات المالية وصولاً إلى الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الروسية. وفي مقابلة مع شبكة "سي بي إس"، قال رون كلاين الذي اختاره بايدن ليكون كبير موظفي البيت الأبيض، إن الرئيس المنتخَب يفكّر في ما هو أكثر من العقوبات. وأوضح أن "الأمر لا يقتصر على العقوبات، بل يمتدّ إلى تحرّكات وأشياء يمكننا القيام بها لتحجيم قدرة الأطراف الأجانب على شنّ مثل هذه الهجمات".

(رويترز، أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب أحمد محمد طليس لموكليه موسى واليان ولدا مخائيل عجوب سندي تمليك بدل ضائع بالعقار 1607 راس بعلبك السهل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فضل الله توفيق الموسوي لنفسه سند تمليك بدل ضائع بالعقارين 757 و 239 قرحا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت اكرام علي سماحه لموكلها محمد علي الحاج دياب سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 16 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مزهر عزات شريف لموكليه فريد وورده والماطه اولاد مسعود رحمه سندات تمليك بدل ضائع بحصصهم بالعقارات 2192، 2189، 1951، 1903، 1891، 1334، 1285، 1182، 87، 88، 701، 702، 703، 704، 1170، 1171، 1444، 1886، 1446، 1249، 1337، 1887، 189، 246، 1890، 1172، 1173 عيناتا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جورج حنا شمعون لموكله سمير امين شمعون سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 411 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب راشد نقولا لطوف لموكله جرجس نقولا لطوف سند تمليك بدل ضائع بالعقار 687 شليفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مصطفى محمد كركلي لموكله علي حسن حميه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 268 طليا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسن علي شومان لموكله محمد حسن شومان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1840 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف طلبت مي محمد الغوش بصفتها الشخصية ومنى علي السوداني بوكالتها عن وائل محمد الغوش ووسام محمد الغوش سندات ملكية بدل ضائع في القسم رقم 6 من العقار 2898 برجا.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب فادي حسن البعيني وكيل نديم اديب صفا احد ورثة اديب سعيد صفا سند ملكية بدل ضائع للمورث في العقار 40 عين قني.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت طلبت ايمان أحمد قبيسي بوكالتها عن محمد عبد الحليم لطفي وكيل محمد احمد مختار الحريري بصفته رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك البحر المتوسط ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل ضائع باسم/ بنك البحر المتوسط ش.م.ل. بالقسم 11 من العقار 4005 مصيطبة.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن في المعاملة التنفيذية الرقم 2016/77 المنفذ: بنك الاعتماد المتحد ش.م.ل. - وكيله المحامي مارون الشامي.
المنفذ عليه: وليد ميشال ناصيف – وكيله المحامي رمزي هيكل.
السند التنفيذي: عقد تعامل عام وكشف حساب تحصيلاً لمبلغ/73,/2595546840/ ل.ل. عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2019/3/13.
تاريخ تسجيله: 2019/3/19.
المطروح للبيع: /1200/ سهماً في العقار /282/ مزرعة الحضيرة. قطعة أرض تحيط بها تصوينة من حجر الباطون تحتوي على بناء من الباطون غير منجز قيد الانشاء يحتوي على سفلي ثاني وسفلي اول وارضي واول وتكملة مقطع بحجر الباطون وهو بحالته الحاضرة غير صالح للسكن والقسم الشمالي من العقار ضمنه بعض الاشجار، مساحته /882/م، يحده غرباً 281 شرقاً 283 شمالاً 73 جنوباً 287 و288، اظهرت حدود هذا العقار ولا يوجد تجاوز بالمحضر الفني /956، 2003/، يشترك بملكية الطرقات 73 و74 و384، تنازل المشتري عن كل حق شفعة وان عقاره معد للكسن المراجع /1/، تصديق تخطيط طريق بالمرسوم /3378/ بملف /5/ النقاش، ورد كتاب بإظهار حدود الطريق العام الممتد امام هذا العقار وسواه بكتاب البلدية عدد 841 تاريخ 2003/10/14، ارسل تكليف للمساحة، استحضار دعوى رقم 2004/200 لمصلحة عدنان ذوقان بوعياش، حجز احتياطي رقم 2004/259 لمصلحة بنك المدينة، حجز تنفيذي ومحضر وصف رقم 2016/77.
قيمة التخمين: /599200/ دولار أميركي.
قيمة الطرح: /359520/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الاثنين فيه 2021/1/11 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء أن يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح أو تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة أيام تلي الإحالة، عليه إيداع كامل الثمن تحت طائلة إعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك الهرمل - دائرة خدمات المكلفين المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بعلبك - دورس مبنى مستشفى دار الأمل سابقاً.
لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
عمار علي عوفة	1623287	RR192518675LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك
ابراهيم همدر
التكليف 1195

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

في موسم الأعياد خلال الأعوام الماضية، كنا نخصّص مساحة لاستعراض الأفلام التي تستعدّ الصالات اللبنانية لطرحها في هذا الموسم. إلّا أنّ عام 2020 كان مختلفاً على مختلف الصعد، وليست الثقافة في منأى عن هذه التحدّيات والتحوّلات. في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والصحيّة التي نعيشها، ارتأينا استعراض أبرز الأفلام التي تستوحي روحيّة العيد على منصّة الستريمينغ الأميركية، فجرعة من الأمل والسحر والحلم والحبّ والسفر هي أكثر ما نحتاجه في هذه الأزمنة الصعبة.

إعداد **شفيق طبارة**

أفلام العيد على نتفليكس: موعد مع الفانتازيا والأمل والحبّ

فانتازيا وسحر

مع القليل من الإيمان والأمل، يمكن تحقيق كلّ الأحلام. هذه باختصار قصة فيلم Jingle Jangle: A Christmas Journey الجديد (2020) الذي يعيد خلق روح عيد الميلاد. فيلم المخرج والكاتب المسرحي الأميركي ديفيد تالبرت، عبارة عن فانتازيا موسيقية عن الألعاب والاختراعات والحب والأسرة والأحلام. صانع الألعاب الشهير جيرونيكوس جانغل مصاب باكتئاب قضى على صنعه وأبعده عن عائلته. والسبب أنّ الدفتر الخاص به الذي يدوّن فيه جميع أسرار عمله تمت سرقته من قِبل تلميذه غوستافسون. بعد عقود عدة، تأتي إلى متجر الألعاب الخاص به فتاة صغيرة تدعى جوروني، تدّعي أنّها حفيدته. تصبح الفتاة قبلة الحياة للرجل العجوز الغارق في الديون. ومن هنا تبدأ الحفيدة والجد في رحلة طويلة مليئة بالأغاني والأحلام والفانتازيا والسحر لاستعادة ما يخضهما. فيلم يحتوي على جميع العناصر اللازمة والجرعات المناسبة من الحب والأمنيات للانغماس روح عيد الميلاد.

«ترنيمة» للمحبة والخير

لطالما حضر الكاتب البريطاني تشارلز ديكنز في عيد الميلاد. كل سنة، نشاهد نسخة جديدة من قصّته «ترنيمة عيد الميلاد» الشهيرة التي كتبها عام 1843. هذه السنة الملاك في هذه القصة الشعبية هي المغنية دولي باترون. فيلم Dolly Parton's Christmas on the Square الجديد (2020) للمغنية والراقصة والكوريغراف والمخرجة الأميركية دبي الن مليء بالغناء والرقص. قد يكون الفيلم لطيفاً للغاية في بعض الأوقات، أو مكرراً ولكنّ محبي الموسيقى والمغنية سيحبونه. ريجينا فولر سيدة أعمال ثرية، عادت إلى مسقط رأسها قبل فترة وجيزة من عيد الميلاد، ليس للاحتفال بالعيد بل لطرد سكان البلدة من منازلهم. بعد وفاة والدها، تريد فولر بيع جميع ممتلكاتها لتستثمر في بناء مركز تسوق ضخم. ولكن بعد زيارة الملاك (دولي باترون) ومن خلال التواصل مع الناس في المدينة، تكتشف ريجينا جانبها الجيد، وتعيد حساباتها.

إنقاذ العيد مع سانتا والصغار

مغامرة فيها الكثير من روح الدعابة مع سانتا كلوز (كيرت راسل). فيلم The Christmas Chronicles (إخراج الأميركي كلاي كايتس) الذي يعود إلى عام 2018 يدور حول فكرة إنقاذ ليلة الميلاد. فيلم يضفي سحراً من التسعينات، وفي بساطته يكمن سحره. تدور القصة حول الأخ والأخت ببرس، وخططهما في تصوير سانتا كلوز بالكاميرا، والتي تحولت إلى رحلة غير متوقعة. كارثة تحدث عندما يفقد سانتا كيس الهدايا المخملي، والقبعة السحرية التي تسمح له بالانتقال من سطح إلى سطح، وتلف مزلجته. يتعاون سانتا مع الأطفال لإنقاذ العالم من فقدان روح عيد الميلاد.

رحلة إلى القطب الشمالي

بعد التعرف إلى سانتا كلوز (كيرت راسل) في الجزء الأول قبل عامين، يأخذنا الجزء الثاني The Christmas Chronicles: Part two الجديد (2020، إخراج كريس كولومبس) إلى موطن ومنزل وعالم سانتا كلوز وزوجته في القطب الشمالي، مع مغامرة جديدة لإنقاذ ليلة الميلاد. لا يقتصر هذا الجزء فقط على المغامرة، بل يأخذ وقته لاكتشاف القليل من أساطير الرجل الملتحي، ويظهر أيضاً جزءاً من ماضيه. يلقي الشريط الضوء على الكثير من حكايات الرجل في الثقافة العامة التي تثير اهتمام الأطفال والكبار على حدّ سواء.

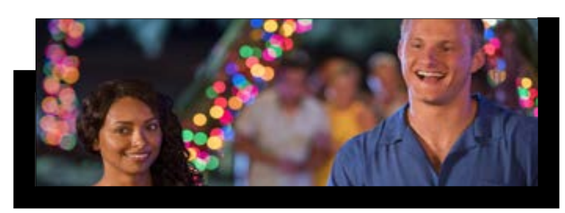

حبّ في المدار الاستوائي

Operation Christmas Drop (إخراج مارتن وود، 2020) قصة حب في عيد الميلاد، بعيداً عن الأمطار والثلوج، إذ تدور القصة في جزيرة استوائية. هدية من نتفليكس في عيد الميلاد مليئة بالنوايا الحسنة. ايريكا أرسلت من قبل عضواً في الكونغرس إلى قاعدة القوات الجوية الأميركية في غوام. تتمثّل مهمتها في العثور على سبب لإغلاق برنامج إنزال القوات الجوية الأميركية للبضائع والمعلبات على جزر ميكرونيزيا في فترة الأعياد (عملية عسكرية إنسانية حقيقية تحدث كل سنة منذ 1952). لكن خطتها تعثّرت عندما وقعت في حب الكابتن أندرو، مرشدها في الرحلة الذي أقنعها في النهاية أنّ القاعدة والعملية يجب أن تظلّ سارية.

رومانسية خفيفة

بعدما سئمت سلوان من المواعيد العاطفية الكابوسية، وجاكسون من تدخلات العائلة في حياته العاطفية، يلتقيان بشكل عشوائي في متجر. يتّفقان على أن يكونا على علاقة فقط خلال موسم الأعياد والعطل. وببطء شديد وبينما يسخران من الكليشيهات الرومانسية، تنمو علاقتهما لتتخذ منعطفاً جديداً وعميقاً. فيلم Holidate (إخراج جون وايتسيل ، 2020) قصة رومانسية خفيفة مناسبة لأجواء الكريسماس.

القديس نيكولاس كمالم تروه من قبل

ما قد يبدو فيلماً آخر عن عيد الميلاد، بقصة بسيطة ورسوم متحركة، يتحول إلى مفاجأة سارة، تظهر لنا تاريخ عيد الميلاد برؤية ومنظور جديدين. بكثير من الذكاء والمرح تتشابك عناصر كثيرة تبدو في البداية أنها بلا معنى، وبشكل تدريجي تنسج قصة عاطفية مضحكة ومدهشة. Klaus (إخراج سيرجيو بابلوس ـ 2019) أول فيلم رسوم متحركة إسباني على نتفليكس هو تطوّر آخر لأصل سانتا كلوز باستخدام أجواء خيالية من القرن التاسع عشر، والاستقلال عن القصة التاريخية للقديس نيكولاس. قصة الفيلم تدور حول ساعي البريد المتمركز في بلدة على جزيرة في أقصى الشمال، حيث يصادق الحطاب وصانع الألعاب المنعزل «كلاوس»، مع ساعي البريد والحطاب، تبدأ أسطورة سانتا كلوز.

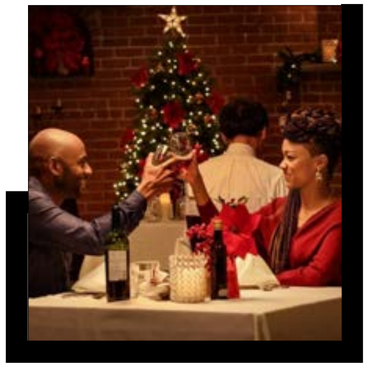

القناعة كنز...

يخسر الأب العازب ويليام وظيفته كدي جاي على الراديو، وعيد الميلاد قريب ولديه أربعة أطفال. يخطّط المنتج الخاص به وعمته لمساعدته لشراء محطة راديو صغيرة. من هذه المحنة تبدأ عائلة ويليامز تقليص نفقاتها وتبني حياة أفضل. في فيلم Holiday Rush (إخراج ليسلي سمول ، 2019)، يواصل الأب مع أطفاله الكفاح ويتعلّمون جميعاً أن الفرح الحقيقي يأتي مما تملك وليس مما لا تملك.

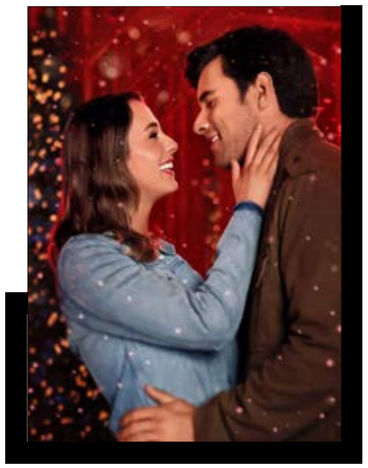

من يُسكت العيد؟

The Grinch (إخراج سكوت موزير ، 2018) قصة غاضب ساخر في مهمة محدّدة، وهي تخريب عيد الميلاد. قصة مضحكة ومذهلة بصرياً، قصة عالمة عن روح عيد الميلاد والأمل الذي لا يُقهر. كل سنة يغضب غرينش لأن احتفالات عيد الميلاد تقلق راحته وهدوءه. وعندما تعلن القرية أنّ احتفالات عيد الميلاد هذه السنة سوف تكون أكبر بثلاث مرات عن العادة، يقرّر سرقة عيد الميلاد، لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد بعض السلام والهدوء. في المقابل، هناك فتاة صغيرة اسمها سيندي تسعى لمقابلة سانتا كلوز لشكره على مساعدته لها ولأمها. مع اقتراب عيد الميلاد، يهدد مخططها اللطيف بالتصادم مع مخطط غرينش الشنيع. هل ستحقق سيندي هدفها المتمثل في مقابلة سانتا كلوز أخيراً؟ هل سينجح غرينش في إسكات احتفالات عيد الميلاد إلى الأبد؟

الحب أم المصلحة؟

في A California Christmas (إخراج شوم بول بيتشينو ـ 2020) نرى جوزيف، المستهتر الثري الذي لا يتحمّل مسؤولية حقيقية في شركة والدته، حصل أخيراً على فرصة لإثبات نفسه وكسب ترقية كبيرة في الشركة إذا تمكن من إقناع مالكة مزرعة متحفظة ببيع أرضه القيمة في أرض النبيذ في سان فرانسيسكو في كاليفورنيا. عند الوصول إلى المزرعة، تعتقد كالي وشقيقتها أنّه عامل المزرعة الجديد، ويتظاهر جوزيف بذلك لكسب ثقة العائلة. شيئاً فشيئاً يبدأ جوزيف بالشعور بالدفء مع الشقيقتين وأمهما التي تعيش المرحلة الأخيرة من سرطان غير قابل للشفاء. الآن، سوف يتعيّن على جوزيف أن يقرّر: البقاء مع كالي الذي وقع في حبها أو إنهاء الصفقة والحصول على الترقية.

أفلام أخرى على نتفليكس من وحي العيد

- An unremarkable Christmas (2020) Juan Camilo Pinzon
- Christmas made to order (2018) Sam Irvin
- How The Grinch Stole Christmas (2000) Ron Howard
- Angela's Christmas Wish (2020) Damien O'Conner
- The Holiday (2006) Nancy Meyers
- Love Actually (2003) Richard Curtis
- A very Murray Christmas (2015) Sophia Coppola
- Four Christmases (2008) Seth Gordon
- Elf (2003) Jon Favreau
- The Polar Express (2004) Robert Zemeckis

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 21 كانون الأول 2020 العدد 4229

صورة وخبر

رغم التحدّيات والأزمات الصحيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، لا يزال لبنان يحاول الاعتصام بالعيد. وفي الوقت الذي تواصل فيه بيروت نفض غبار كارثة تفجير المرفأ عنها، ارتدت ساحة ساسين في الأشرفية حلّة الميلاد، علّه زمن الرجاء يُطيّب نفوس ناسها في زمن الأحزان. (أنور عمرو ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أمّا أنا فَـنَدِمت...

لأنني حذّرتُ رفاقيَ الذاهبين إلى
المَهلَكة: «ستندمونَ بعدَ فواتِ
الوقت»...

خَوَّنوني، وطردوني خارجَ محميّةِ
اليتامى، كما لو أنني أنا مَن هيّأ
الكمينَ وقادَ إلى الهاوية.

وحين قلتُ: «أرى المذبحة»
سَدّدوا بنادقَهم إلى صدري وطالبوني
بدفعِ دِيّةِ المذبوحين.

: رفاقي الذين خوّنوني...
خوّنوني وَ«لا نَدمْ».

التطبيع مع العدو تحت مجهر «المعارف»

في سياق الأنشطة المنوّعة التي تحرص على إقامتها واقعياً ورقمياً، وفي ظلّ توالي صفقات تطبيع العلاقات بين دول عربية والكيان الصهيوني، تدعو «جامعة المعارف ـ لبنان»، غداً الثلاثاء، إلى حضور ندوة إلكترونية بعنوان «تطبيعٌ من وراء الجدار ـ شينٌ افتراضية». الموعد المرتقب الذي يحتضنه تطبيق Google Meet، يجري بمشاركة كلّ من: الباحث السياسي بلال اللقيس، جواد نصر ورئيس «الجمعية اللبنانية لمقاومة التطبيع» الدكتور عبد الملك سكريّة (الصورة).

ندوة «تطبيعٌ من وراء الجدار ـ شينٌ افتراضية»: غداً الثلاثاء ـ بين الساعة الخامسة والنصف والسابعة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ تطبيق Google Meet. للاستعلام: 01/820930 أو maarefhr@gmail.com

جائزة عصام العبد الله بين الجواد ويمّين

منحت «مؤسسة عصام العبد الله» جائزة عصام العبد الله للشعر المحكي في عامها الثاني مناصفةً للمشترَكَين بشير علي الجواد وماهر يمّين. اتّخذت القرار لجنة تحكيم مؤلّفة من: المير طارق آل ناصر الدين، قزحيا ساسين، محمد حمود، فادي ناصر الدين وإبراهيم شحرور. وجاء القرار بعد قراءة ثلاث قصائد لـ 28 مشتركاً لا يتخطّى عمر كلّ واحد الـ 45 عاماً. وبقرار لجنة التحكيم منح الجائزة لمشترَكَيْن اثنين، تقاسم الفائزان قيمة الجائزة الماديّة والبالغة خمسة ملايين ليرة لبنانية. علماً بأنّ جائزة عصام العبد الله للشعر المحكي هي الأولى من نوعها في لبنان وتختصّ بالشعر المحكي فقط، كما تصدر عن «مؤسسة عصام العبد الله». وتجدر الإشارة إلى أنّها شهدت هذه السنة مشاركة لافتة من سوريا.

ماجد أبو شرار... السينما مرآة للمعاناة الفلسطينية

«قصص فلسطينية»، مشروع تتعاون فيه «مؤسسة ماجد أبو شرار الإعلامية» مع «مركز بديل» في فلسطين، لإنجاز أفلام قصيرة للشباب الفلسطيني وعرضها في بيروت. غداً الثلاثاء، وفي «قاعة الجبهة الديمقراطية» في مخيم «مار الياس» في بيروت، ستُعرض أفلام نُفِّذَتْ بين الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ 48 ولبنان، على أن يتبع النشاط نقاش بين الحاضرين. وتخيّم على الأشرطة معاناة الفلسطينيين الإنسانية جرّاء الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي ومحاولة تهويد القدس. ومن ضمن الأعمال التي ستُعرض، هناك فيلم «ما زلت واقفاً» للشاب عيسى المعطي (19 عاماً) الذي بُترت قدمه نتيجة إصابته برصاص الاحتلال، وفيلم «كلية تحت الحصار» للشاب سعيد العبادلة الذي يعاني من الفشل الكلوي ولا يستطيع الحصول على العلاج جرّاء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. ومن وحي الأزمة الصحية المستجدة، يسلّط فيلم «كوفيد ـ نكبة» لصاحبه إبراهيم براقعة الضوء على صعوبة الحجر الصحي في مخيم «عايدة» للاجئين بسبب الاكتظاظ السكاني. أما فيلم «لن نرحل»، فيروي قصة منى الكرد التي استولى الاحتلال على نصف بيتها في عام 2009، وتواجه الآن قراراً بإخلاء المنزل. ومن مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان، سيُعرض فيلم «عالقون في لبنان» الذي يسرد قصة عائلة فلسطينية نجت من قوارب الموت أثناء محاولتها الهرب إلى أوروبا، و«لا مكان لنكون» الذي يتناول قضيّة لاجئ فلسطيني منعته الحكومة اللبنانية من الحصول على تصريح لبناء منزل في مخيم «عين الحلوة» (صيدا ـ جنوب لبنان).

«قصص فلسطينية» غداً الثلاثاء ـ بين الساعة الثالثة والنصف والرابعة والنصف بعد الظهر ـ في «قاعة الجبهة الديمقراطية» (مخيم «مار الياس» ـ بيروت).

من فيلم «عالقون في لبنان»

ثلاثي آرثر ساتيان حفلة في الأشرفية

بعد طول انقطاع بسبب الإجراءات التي فرضها فيروس كورونا، يعود عازف الجاز اللبناني ـ الأرمني الشهير آرثر ساتيان (الصورة ـ كيبورد) إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت)، يوم السبت المقبل، ليحيي سهرة جاز بامتياز. يرافق ساتيان في الحفلة المرتقبة العازفان خاتشاتور سافزيان على الباص وفؤاد عفرا على الدرامز. وكما جرت العادة بالنسبة إلى غالبية أنشطة «أونوماتوبيا»، يعود ريع السهرة لدعم برنامج هذا الفضاء البيروتي المخصّص لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة ثلاثي آرثر ساتيان: السبت 26 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 21 كانون الأول 2020 العدد 129
Lundi 21 Décembre 2020 no129

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
مقابلة
سمير حمّود: نعم كنا نعلم بأن الإنهيار آتٍ

04
إسحاق ديوان، جمال إبراهيم حيدر
العلاقات السياسيّة تخنق فرص العمل

05
مارك أيوب
كهرباء زحلة: عندما تموّل الدّولة نقيضها

07-06
زياد حافظ
سوريا تواجه بالاكتفاء الغذائي الذاتي

08
شربل نحّاس
إقتصاد ودولة للبنان: المحدّدات والخيارات الإستراتيجية

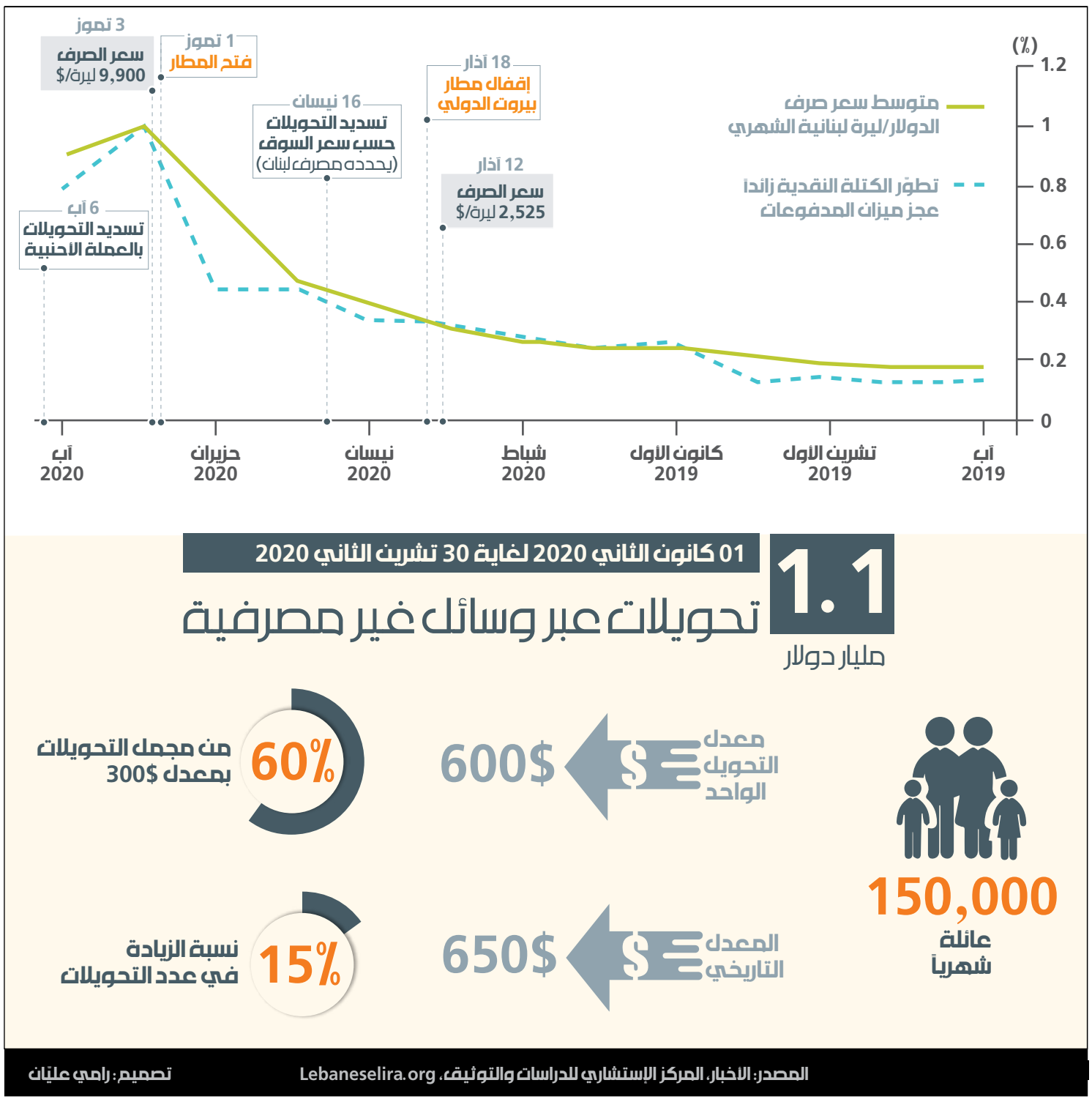

لماذا لم يتدهور سعر الصرف أكثر؟

ليس مستغرباً أن يسجّل سعر صرف الليرة مقابل الدولار استقراراً نسبياً خلال الأسابيع الماضية. فالانهيار الأكبر الذي شهده، سُجّل في الفترات التي تلت قرارات السلطة النقدية بمنع تسديد التحويلات غير المصرفية بعملة الدولار، وتسديدها حصراً بالليرة. ورغم أنه لم يظهر وجود أثر مهم على سعر الصرف نتيجة إقفال مطار بيروت الدولي بين 18 آذار و1 تموز بسبب جائحة «كورونا»، إلا أنه كان واضحاً أن الفترة التي تلت فتح المطار أمام الزوار في بداية فصل الصيف، شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف ناجماً عن قدوم المغتربين إلى لبنان محمّلين بدولارات نقدية لشراء أصول رخيصة أو لتهريبها من الخارج. ففي الفترة التي منع بموجبها مصرف لبنان تسديد الحوالات النقدية بالعملة الأجنبية، أو فرض تسديدها بسعر السوق، سجّل سعر الدولار قفزة هائلة من 2500 ليرة في 12 آذار إلى 9900 ليرة في 3 تموز. هذا الأمر يثير شكوكاً واسعة في خطوات مصرف لبنان وأهدافها التي أسهمت في هذا التطوّر السلبي. وما يعزّز هذه الشكوك، أن مصرف لبنان والمصارف استفادا من هذا التطوّر في سعر الصرف وتعدّد أسواقه، لإطفاء الخسائر في موازنة مصرف لبنان وفي موازنات المصارف من دون أن يبالي أيّ منهما بالضرر الهائل اللاحق بالأسر المقيمة في لبنان ودفعها إلى ما دون خطوط الفقر. أصلاً لولا السماح بتسديد الدولارات بعملة التحويل، ابتداءً من 6 آب، وبالتالي إتاحة صرفها في السوق الموازية بالسعر الفعلي لليرة مقابل الدولار، لكان الضرر أكثر عمقاً في نسيج الأسر وأكثر رغبة في الانزلاق نحو العنف تعبيراً عن انحدارها نحو الفقر.

خلال عام 2019 بكامله، كان مصرف لبنان ينفذ هندسات مالية مع شركات تحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية. فرض عليها بتعميم صدر في 14 كانون الثاني 2019، أن تسدّد قيمة التحاويل الواردة إليها من الخارج، بالليرة اللبنانية حصراً، وأن تبيعه الدولارت التي تحصل عليها. استمر هذا الأمر لغاية 30 كانون الأول 2019، أي بعد مرور 65 يوماً على أحداث 17 تشرين التي تخللها إقفال أبواب المصارف لفترة زمنية غير معتادة وتطورات أمنية واجتماعية خطيرة، فضلاً عن تسارع انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار متجاوزاً الـ2000 ليرة مقابل الدولار الواحد لأول مرّة بعد تثبيت بدأ في عام 1998، فأصدر تعديلاً للتعميم السابق يطلب بموجبه تسديد قيمة التحاويل بذات عملة التحويل، أي بالدولار أو باليورو... جاء هذا التعديل بعد شحّ هائل في التدفقات المالية بالدولار خلال النصف الثاني من عام 2019 على وقع القيود غير الشرعية وغير النظامية والاستنسابية التي فرضتها المصارف على حسابات الزبائن وعمليات التحويل والسحب، ما أدّى إلى تراجع مخزون العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان من 31 مليار دولار في تموز 2019 إلى 29,5 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2019 (الفرق في المخزون هو مؤشر ولا يعكس بالضرورة حجم المبالغ التي أُنفقت والتي يتطلب إحصاؤها أرقاماً دقيقة عن عمليات التدفق والإنفاق من المخزون).

وفي الأشهر الأولى من عام 2020، بلغ معدل التحويلات الشهرية الواردة إلى لبنان نحو 5ملايين دولار، واستمر المعدل بالارتفاع رغم بدء موجات انتشار جائحة «كورونا» حول العالم وإقفال الكثير من الاقتصادات لكبح انتشارها وإقفال مطار بيروت في 18 آذار. وفي نيسان بلغ المعدل ذروته القصوى مسجلاً 150 مليون دولار شهرياً، لكنّ مصرف لبنان قرّر إجراء تعديل إضافي وأصدر في 16 نيسان تعميماً يطلب بموجبه تسديد قيمة التحاويل وفقاً لسعر السوق الذي تحدّده مديرية العمليات النقدية لدى مصرف لبنان.

أدّى هذا القرار إلى انحدار تدريجي في معدل التحويلات الشهرية ليبلغ 30 مليون دولار شهرياً في تموز. وفي أول تموز انتهى إقفال مطار بيروت، وبدأت الطائرات تعود إلى لبنان محمّلة بمغتربين يحملون دولاراتهم معهم نقداً. وفي 4 آب حصل انفجار مرفأ بيروت، ثم قرّر مصرف لبنان للمرة الرابعة تعديل التعميم سامحاً بتسديد التحويلات بالدولار، ما أدّى إلى زيادة في معدل التحويلات بنسبة 50% في شهرَي آب وأيلول، وفقاً للإحصاءات التي حصلت عليها «الأخبار».

في المحصّلة، بلغت قيمة التحويلات الواردة إلى لبنان بواسطة الشركات غير المصرفية، نحو 1,1 مليار دولار منذ مطلع السنة ولغاية نهاية تشرين الثاني. وهذه التحويلات هي الداعم الحقيقي للأسر والاقتصاد اللبناني. عملياً هذه الدولارات يستخدمها النظام الاقتصادي من أجل إعادة تمويل الاستيراد السلعي والخدماتي. فالإحصاءات تشير إلى أن أكثر من 150 ألف عائلة تستفيد شهرياً من هذه التحويلات النقدية بالدولار، وأن عدد التحويلات زاد بنسبة 15% مقارنة مع السنة الماضية، فيما بلغ معدّل التحويلة الواحدة نحو 600 دولار، مقارنة مع معدل تاريخي بقيمة 650 دولاراً، و60% من التحويلات الواردة تبلغ قيمتها 300 دولار، أي أن المغتربين لم يتخلّوا عن أسرهم في لبنان وإن كانوا قد خفّفوا من تحويلاتهم في الفترات التي لم يسمح فيها مصرف لبنان بتسلّم الدولارات المحوّلة. هذه الأموال هي جزء أساسي من الاستقرار النسبي لسعر الصرف، وخصوصاً أن المعطيات المسرّبة من المصارف تشير إلى أن حجم التحويلات الواردة إليها من المغتربين لغاية نهاية تشرين الثاني، لا تتجاوز المليار دولار. أيّ وقف لهذه التحويلات هو محاولة لخنق الأسر والاقتصاد وتدهور إضافي ومتسارع في سعر الصرف.

مقابلة | اجراها محمد وهبة

نعم كنّا نعلم. لم يتردّد الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، في مقابلة مع «الأخبار»، في الإقرار بأنه حين كان يشغل موقعه الرسمي منذ 2015 ولغاية 2020، كان هو إضافة إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يعلمان أنّ الانهيار آتٍ. لكنّه يبرّر السكوت العلنيّ بمخاوفه من أن يؤدّي مثل هذا الإعلان إلى انهيار مبكر في ظلّ عدم وجود بديل للنموذج الاقتصادي القائم. برأيه، هذا النموذج بدأ مع الدولرة الكاملة في النصف الثاني من الثمانينيات ولم يبدأ في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، ويرى أن تثبيت سعر الصرف كان مجرّد مرحلة أو نتيجة للمسار نفسه الذي ربط صورة تثبيت العملة بكلّ من الرئيس الراحل رفيق الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ويضاف إليها صورة حلقات السرقة التي لا يُبرئ منها أحداً. العلاج بالنسبة إلى حمود وسلامة هو إطفاء الخسائر المتراكمة في بنية النموذج منذ الثمانينيات عبر إصدار النقود لمدّة توازي فترة تراكمها، أي أكثر من 30 عاماً إذا اقتضى الأمر. هذا هو رهانهم على إعادة إحياء النموذج قبل البحث عن بديل

سمير حمّود

- نعم كنّا نعلم...
- أبلغت الرؤساء مراراً منذ 2015 بأنّ الانهيار آتٍ
- هناك رهانٌ على إعادة إحياء النموذج

■ كنت تشغل موقع رئيس لجنة الرقابة على المصارف في الفترة الممتدة بين 2015 و2020، بدأ الانهيار في عام 2019، أي حين كنت لا تزال في الموقع. ما هي روايتك عن هذا الأمر؟ هل هو انهيار بنيويّ محتّم أم أن أسبابه ظرفيّة؟

- عندما تأخذ البلاد خطأً معيّناً، لديها خيار السير به أو الخروج منه. ففي عام 1984 بدأ تدهور الليرة اللبنانية ببطء، لكنه تصاعد في السنوات اللاحقة إلى أن بلغ ذروته في 1988. في المرحلة الأولى من هذا المسار انفجرت أزمة مصرفية، إلّا أنها لم تكن أزمة نقدية. فالودائع بالدولار، منذ ما قبل 1975 ولغاية 1982، لم تكن عبئاً على الاقتصاد أو المالية العامة أو الاحتياطات، بل كانت مفيدة للبلد لأنها كانت متوافرة لدى المصارف المراسلة وبلغت الفوائد المسدّدة عليها أقلّ من فائدة الليبور. بمعنى آخر لم تُستعمل هذه الودائع للإقراض المحلي، ولم تخلق منها النقد. صحيح أن ما يُقال عن هذه الكتلة بأنها تتجاوز قدرة الاقتصاد على الامتصاص، لكنّ هذا الأمر لم يكن مستجدّاً بل كان سابقاً لفترة طويلة من الزمن. أمّا اليوم، فبدلاً من البكاء على النموذج القديم، يجب البحث عن نموذج جديد.

■ في هذا الكلام ما يبرّئ ذمّة صانعي سياسة تثبيت سعر الصرف. ألم يكن التثبيت سياسة مفصليّة في هذا النمط الذي أسّس له في 1998؟

- الرئيس رفيق الحريري والحاكم رياض سلامة، كانا رمز تثبيت سعر الصرف على 1500 ليرة. رفيق الحريري لم يكن أيديولوجياً بل كان ثرياً. ومن أجل إعادة العملة المحلّية إلى عملة إقراض وادّخار، تم تثبيت سعر الصرف لإعطاء الأمان للناس، وذلك بحماية الحريري. فعندما جرت محاولة للعب بالليرة بعد التثبيت ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى 42% قال الحريري: «مع رفيق الحريري لا تلعبوا هذه اللعبة». بمعنى آخر، ارتبطت صورة الحريري وسلامة بتثبيت سعر الصرف على 1500 ليرة. اللعب بهذا التثبيت كان يعني إعادة النموذج إلى عام 1988، ولو لم نسلّف بالدولار لكان بالإمكان الحفاظ على هذا التثبيت.

صار الخيار المتاح هو الحفاظ على الدولارات عبر تسديد فائدة أعلى من الليبور لمنع هروب الدولارات. الفائدة هي جزء من كلفة الإنتاج. كيف تدفع فائدة أعلى من الخارج وتريد أن يقوم الاقتصاد.

هكذا، في عام 1988 صار لدينا نمط عمل «نموذج» تكرّس من خلال خلق المقاصة بالعملات الأجنبية. تبرّع البنك اللبناني الفرنسي بالقيام بها، ثم انتقلت إلى شركة لبنان المالية، وفي عام 1993 انتقلت إلى مصرف لبنان. المقاصة بالعملات الأجنبية تعني أنه بات بالإمكان الإقراض بالعملة الأجنبية وخلق النقد من هذه العملية من دون أن يقابلها موجودات بالعملة الأجنبية في الخارج. في النهاية ذهبنا إلى الدولرة الكاملة، وبات التسعير المحلي بالدولار.

■ ما تقوله هو أن انهيار اليوم هو انهيار عام 1988 بمفاعيل 32 سنة إلى الأمام؟

- نعم يعيش الخطأ كلّ هذا الوقت، لكنه لا يعيش إلى الأبد. لو تمكنّا من استبدال النموذج الاقتصادي كنا خرجنا من دون انهيار. أمّا اليوم، فبدلاً من البكاء على النموذج القديم، يجب البحث عن نموذج جديد.

■ في هذا الكلام ما يبرّئ ذمّة صانعي سياسة تثبيت سعر الصرف. ألم يكن التثبيت سياسة مفصليّة في هذا النمط الذي أسّس له في 1998؟

- الرئيس رفيق الحريري والحاكم رياض سلامة، كانا رمز تثبيت سعر الصرف على 1500 ليرة. رفيق الحريري لم يكن أيديولوجياً بل كان ثرياً. ومن أجل إعادة العملة المحلّية إلى عملة إقراض وادّخار، تم تثبيت سعر الصرف لإعطاء الأمان للناس، وذلك بحماية الحريري. فعندما جرت محاولة للعب بالليرة بعد التثبيت ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى 42% قال الحريري: «مع رفيق الحريري لا تلعبوا هذه اللعبة». بمعنى آخر، ارتبطت صورة الحريري وسلامة بتثبيت سعر الصرف على 1500 ليرة. اللعب بهذا التثبيت كان يعني إعادة النموذج إلى عام 1988، ولو لم نسلّف بالدولار لكان بالإمكان الحفاظ على هذا التثبيت.

■ هناك قلّة من الدول التي نفّذت سياسة تثبيت سعر العملة المحلّية على فترات زمنية طويلة من دون أن تكون لديها موارد كبيرة في الاقتصادات التي تشبه لبنان لا يمكن تثبيت سعر العملة على فترة تمتدّ إلى 20 سنة. لأن التثبيت يعني دعم كل عمليات الاستيلاء؟

- عملياً، صرنا أسرى نموذج التثبيت لأنه لم يكن لدينا نموذج آخر. النموذج الاقتصادي المنتج هو الآخر، لكن لا أحد يستثمر في اقتصاد منتج إلّا بوجود استقرار سياسيّ وأمنيّ. الاستقرار المنتج طويل الأمد، بينما الاستثمار في المصارف والأدوات المالية النقدية هي بطبيعتها قصيرة الأمد. كان عمر أمد الوديعة في لبنان 45 يوماً. من يستثمر باقتصاد كهذا؟ لهذا تحوّل اقتصادنا إلى اقتصاد مافيوزو له ارتباطات سياسية في بلد غير مستقرّ. انظر إلى الإسماء الكبيرة، ربما تغيّر بعضها إنّما الارتباطات بقيت نفسها. ليس هناك فريق سياسي بلا تمويل من الخارج. هذه الأموال للتخريب وليست للبناء. والحريري عندما قرّر الاستدانة للإعمار، ما كان رؤيته؟ الفوضى؟ لم يكن هناك من يسرق لوحده بل هي سرقة ضمن حلقة لا أحد بريء منها.

■ مررنا ببعض فترات الاستقرار، لكن لم نذهب في اتجاه نموذج بديل؟

- لم يكن لدينا استقرار بل كانت لدينا إدارة للفوضى السياسية. السوري يضبط هذه الإدارة، والعرب للتمويل من أجل دفن كل الأوساخ هنا على حساب لبنان. حتى إسرائيل مرض كبير على حساب لبنان. إسرائيل لم تنهزّ بأزمة لبنان.

من كان يصدق، أنه بعد استشهاد الرئيس الحريري في عام 2005، وبعد الاعتداء الإسرائيلي الكبير في عام 2006 لم يحصل الانهيار. كان يُفترض أن ننهار في ذلك الوقت. لا بل حصلت ظروف معاكسة. فمنذ عام 2008 ولغاية 2010، كان وضعنا باللوج؛ هل يتصوّر العقل أنه بعد كل ذلك أتى 50 مليار دولار إلى لبنان وصرنا ندعم قروض السيارات والإسكان... وفي ذلك الوقت أيضاً ازداد تدفّق الأموال السياسية، واستمرّ الأمر مع سعد الحريري أيضاً ومع حزب الله. هذا ليس انتعاشاً اقتصادياً، بل هو ورم مالي أكبر، إذ صارت لدينا ودائع بقيمة 180 مليار دولار، منها 40 ملياراً بالليرة والباقي بالعملة الأجنبية، والقروض ارتفعت إلى 65 مليار دولار مقابل ناتج محلّي بقيمة 54 مليار دولار.

العلاقة بين التطوّر المالي والتطوّر الاقتصادي تُقاس تقنياً على النحو الآتي: قسمة الكتلة النقدية المساوية (M2) على الناتج المحلي الإجمالي. رغم كلّ هذه التدفّقات بقيت هذه الكتلة 1/1. لكن الكتلة النقدية (M3) صارت 3,5 مرات الناتج، وهي تتضمّن إضافة إلى (M2) الودائع بالدولار. هذا الأمر كان يعني أن التطوّر الاقتصادي أدنى بكثير من التطوّر المالي، فاستمر النمط (النموذج) نفسه. لكن ما حصل لاحقاً هو أنه بين عامَي 2011 و2015 سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 70 مليار دولار، وبات لدينا عجز في الحساب الجاري بقيمة 30 مليار دولار، وعجز بقيمة 10 مليارات دولار في ميزان المدفوعات. هكذا انتهت البحبوحة. بدأنا مرحلة الاستنزاف؛ من يحمل عجز الميزان الجاري على حساب ميزان المدفوعات؟

وفي لجنة الرقابة على المصارف، تبيّن أنه في السنوات اللاحقة ازداد العجز التجاري إلى 117 مليار دولار، وعجز الميزان الجاري إلى 50 مليار دولار، وعجز ميزان المدفوعات إلى 20 مليار دولار، لكن هذا الأخير تدنّى إلى 13 بالهندسات المالية.

فالمقصود بالهندسات المالية: نحن نتاكل وإذا لم نجذب الودائع سنتهار. المصارف جلبت حساباتها من المصارف المراسلة إلى المصرف المركزي. هذا الأخير كان يأمل استعادة «الوقوف على أقدامنا».

■ إذاً، هل كانت الهندسات المالية عبارة عن رهان على حصول أزمة خارجية تعيد التدفّقات كالتي حصلت في عام 2008، إلى هذه الدرجة كان الوضع مُزرياً؟

- كنا نراهن على ارتياح داخليّ. الحاكم رياض سلامة، قال إنه إذا بقيت الأموال بأيدي المصارف لدى المصارف المراسلة في الخارج، فإنّ الكتلة النقدية، تتجاوز الموجودات الخارجية التي خلقناها داخلياً عبر التاريخ. هي عبارة عن كتلة نقدية بالدولار ليس مقابلها موجودات خارجية بل موجودات محلية. وهذه الموجودات هي عبارة عن حسابات المصارف لدى مصرف لبنان، دين الدولة بالعملة الأجنبية، دين على القطاع الخاص بالعملة الأجنبية.

لو أيقنا الأموال مع المصارف لكانت هذه المصارف عربدت أكثر من الآن وكانت ستمنح الأموال لمن تريد، وكان البنك المركزي بلا دولارات، وكانت لدينا أزمة مصرفية وأزمة عدم السداد عن الدولة بالعملة الأجنبية.

هذا هو النموذج. ما كان يجب القيام به؟ هل نخرج منه بلا نموذج جديد؟ في عام 2015 ذهبت إلى الرؤساء الثلاثة (نبيه بري، رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة) أكثر من مرّة. كنا نرى الأزمة، لكن دقّ ناقوس الخطر كان يعني التسبّب بانهيار كبير من المعيب أن نكون سببه. نعم كان الأمر واضحاً. فأيّ مصرف في العالم لديه سيولة أكثر من 35% بينما نسب التسليف حول العالم تتجاوز 100%؟ بين إقراض القطاع العام والقطاع الخاص هناك نسبة 60%، لكنها لا تكفي لتعبئ المصارف. كيف يمكن أن أطمئن على استمرارية القطاع المصرفي الذي يقرض فقط 60%، وبلا موجودات خارجية؟ لا يمكن استمرار هذا النموذج. لا بدّ من موازنة المالية العامة من جديد، ووقف الهريان الناتج من نفخ الكتلة النقدية بالعملة الأجنبية التي لا يقابلها موجودات خارجية، لكن لم نجد النموذج الجديد.

■ ما أفهمه منك هو أن الدولار المحلّي هو الحل؟ أي عكس كل المسار منذ الثمانينيات إلى اليوم. ألا يمثّل هذا الحل ضريبة كبيرة يدفعها الناس عبر التضخّم لتغطية الموجودات المحلية التي لا تقابلها موجودات خارجية، عبر إصدار النقد؟

- بالإمكان تغطية هذه الموجودات على فترة مماثلة، أي ما يفوق 30 سنة. هذه وجهة نظر الحاكم، وهذه وجهة نظري أيضاً.

■ قد يكون صائباً أن تأخذ الموجودات الخارجية للمصارف مقابل توريطها في لعبة الداخل لمنعها من المضاربة عندما يحصل الانهيار، لكن هذا الأمر يعني استمرار عمل النموذج، وبالتالي استنزاف هذه الموجودات عبر تمويل الاستيراد. أليست هذه الموجودات الخارجية هي التي كانت تغطّي ودائع الناس؟

- صحيح. لكن كلّ ما كان لدينا من هذه التغطية يوازي 40% في عام 2015. كان لدى مصرف لبنان 25%، و15% لدى المصارف.

■ إذاً قرّرتم أن تبدأوا بالموجودات الخارجية التي توازي 40% ولم تبذلوا جهداً من أجل تغطية الموجودات التي لا تغطية لها وتمثّل 60% من الموجودات المحلية؟

- كيف سأفكفكهم؟

■ هذا إقرار بالعجز في التعامل مع النموذج. إذ لم يعُد لدينا سوى خيار أخذ الأموال التي في الخارج والرهان على إنقاذ ما.

- أنا أراهن على استقرار بلد. قلت لك هذا النموذج عاش كثيراً، لكن لا أحد يمكن أن يأخذ قرار انهيار النموذج بيده. رياض سلامة كان لديه هدفان: تثبيت سعر الصرف والسيطرة على التضخم.

■ بنقاشاتك مع الحاكم أيام كنت رئيساً للجنة الرقابة، ألم يكن الحاكم يدرك أن النموذج سينهار؟

- نعم كان يعلم. لكن هذا النموذج يجب إعادته إلى الحياة إذا كُتب الاستقرار لهذا البلد. لنتذكر أنه في الأعوام 1996 و1998 و2004 اشترت المصارف أملاك العالم سداداً للديون وتطبيقاً للتعميم 41. يومها حقّقت المصارف أرباحاً هائلة بعد الارتفاع الكبير في أسعار العقارات في عام 2007. هذه كانت محاولة لاستمرارية النموذج بلا انهيار، وإلّا كانت انتهت المصارف في ذلك الوقت... كنت وقتها في بنك البحر المتوسط، وكان مجموع تسليفاتنا بحدود 1200 مليون دولار مقابل ديون مشكوك بتحصيلها بقيمة 700 مليون دولار. خلال سنة واحدة انتهت الديون المشكوك بتحصيلها بنتيجة التعميم والتملّك. في ذلك الوقت كان موقفي أن يكون هناك شركة عقارية وليس التملك المصرفي للعقارات.

■ إذاً، القيّمون على النموذج يراهنون على إعادة إحيائه؟

- أنا واثق إذا كُتب للبلد ذلك. لكن اليوم لم يعد هناك مصارف. التحدّي في إعادة النظام المصرفي إلى العمل. المصارف العاملة اليوم هي بمثابة صندوقجية. ولتعود هذه المصارف يجب أن تستقطب الودائع وتقدّم التسليفات، وهي لا تقوم بهذا الدور منذ 2019، بل تركّز على إدارة الصندوق. لكن لا يمكن تسريب ما هو في الصندوق بطريقة حرّة. يجب خلق قطاع مصرفي من جديد للعب دوره الطبيعي وتعديل النموذج. أولاً يجب إصدار قانون فصل بين القديم والجديد (لا أحبّذ تسمية كابيتال كونترول). كلّ ما هو جديد لا يجب أن يدخل في المقاصة المحلية، بينما سأعالج كلّ العمليات السابقة على 30 سنة.

■ في ظلّ العلاج الحالي للمشكلة السابقة، تتم عملية نقل الثروة من طرف إلى آخر. تسديد القروض عبر شيكات مصرفية محسومة بنسبة 65% هي جوهر هذا العلاج. هذه العربدة الكبيرة لم يطلبها منك أحد، وهي تستند إلى إفلات سعر الصرف؟

- لا يمكن توحيد سعر الصرف إلّا إذا جرى تقييد لحرية حركة الأموال. في الحالة الراهنة، لو بقي سعر الصرف على 1500 سيرتفع سعر الدولار إلى 100 ألف ليرة في ظل وجود 100 مليار دولار ودائع. حالياً تتم معالجة 5 مليارات دولار سنوياً فقط.

■ أليست هذه العمليات تجميلية - دفترية لتحسين ميزانيات المصارف؟

- اليوم يعيش البلد على الشيكات المصرفية وعلى سحب الأموال على سعر 3900 ليرة مقابل الدولار المسحوب. في النهاية، هل يجب أخذ أموال المودعين وبهدلتهم بمعيشتهم أيضاً؟ ألا يجب أن أسمح له بتحويل أمواله إلى عقار؟ اليوم لا يزال لدينا 28 مليار دولار لديهم موجودات عقارية مقابل ديونهم. والأمر الثاني معيشة الناس.

■ لماذا مطلوب من الناس أن يتحمّلوا هذا الأمر؟

- هذا هو واقع الأزمة.

■ ألا تقول إن لديك أملاً بإعادة إحياء النموذج الذي أوصلهم إلى هذا الانهيار؟

- كنت أريد منع الانهيار. كنّا أسرى النموذج، لكن يجب الوصول إلى مرحلة لإطفائه لأن وقفه المفاجئ يعني الانهيار. لكن لا يمكن كسر النموذج السابق قبل نموذج جديد. إذا انضرب النموذج يجب أن أبحث عن واحد جديد. هذا الأمر يتطلّب الفصل بين القديم والجديد.

لجنة الرقابة سيئة

كم تتحمّل لجنة الرقابة على المصارف؟ الإجابة التي يقدّمها رئيس لجنة الرقابة السابق سمير حمود، تبدأ من عام 1967 حين أخذت اللجنة من حاكم مصرف لبنان صلاحية الرقابة ولم تأخذ الصلاحيّة التنظيميّة. يشير إلى أن اللجنة تراقب استناداً إلى القانون والتعاميم، لكنّها رغم ذلك كانت تعدّ تقارير عن السيولة والملاءة وعن تآكل الموجودات الخارجية. «كنا نعلم كلّ ما يحصل، حتى سندات اليوروبوند التي بيعت من الداخل إلى الخارج كانت مليارَي دولار ثم ارتفعت إلى 4 مليارات وهكذا دواليك... لكن الرقابة لا تخرج عن إطار السلطة الناظمة. في أوروبا أصبحت الرقابة سلطة ناظمة، بينما لا تزال في العالم العربي دائرة. لبنان يقع بين الاثنين. لم يحصل على السلطة الناظمة، ولا يمكن الحصول عليها بسبب التركيبة الطائفية».

يقرّ حمود بأن لجنة الرقابة كانت سيئة «ليس على دوري فقط»، بل ما زالت «لأنه لا يمكن القيام بشيء في ظل 5 تنفيذيين (خمسة أعضاء في اللجنة) بلا رأس». وبالمقارنة، فإنّ حاكم مصرف لبنان لديه صوت مرجّح وهو المدير التنفيذيّ في مصرف لبنان، بينما نواب الحاكم ليس لهم الحق في الدخول على دائرة إلا بإذنه. القانون هو خطأ. غير أنه في المقابل «لا أعمل بطريقة مرّقلي لمرقلك».

مقال

عن تقنين الدعم وقنوات التوزيع السياسي

الفقر المستدام

محمد وهبة

يوم الإثنين الماضي نشرت وزارة الاقتصاد والتجارة ورقة بعنوان: «تصوّر وزارة الاقتصاد والتجارة لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين». الورقة التي أعدّها وزير الاقتصاد راوول نعمة وفريقه تأتي بعد مجموعة اجتماعات عُقدت مع الجهات المعنية مثل مصرف لبنان والوزارات الأخرى المعنية (صناعة، طاقة، مالية)، لكنها تعكس حالة العجز التي تعيشها قوى السلطة وفشلها في حلّ الأزمة بعد فشل سابق يتعلق بالاتفاق على توزيع الخسائر واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والجهات الدولية المانحة الأخرى للحصول على الدولارات التي تُنعش النظام الاقتصادي.

انتقال هذه القوى من فشل إلى آخر، ليس حالة مستجدّة، لكنّه في الواقع يعكس رهاناتها على إعادة إحياء النموذج الاقتصادي الذي كان قائماً على استقطاب الدولارات من الخارج وتحويلها إلى موجودات محلية يتم توزيعها عبر قناتين أساسيتين: قناة التوزيع السياسي، وقناة التوزيع المالي - التجاري. مشكلتها أنها تعيش أسيرة لهذا الدور ولا يمكنها التخلّي عنه حتى في عز الإفلاس. ففي ظل البحبوحة كان يمكن أن تمارس هذه القوى الدور الذي رسمته لنفسها ولاستمراريتها، إنما اليوم هي تتناتش ما تبقّى من الأموال وتختلف في ما بينها على قنوات التوزيع. فالدعم القائم اليوم بدولارات مصرف لبنان، يمرّ عبر قناة الوزارات حيث يجري تحويله إلى الشركات المستفيدة، ومنه إلى المستهلك. بمعنى آخر، إن قناة التوزيع السياسي لا تزال فاعلة وفي أفضل حالاتها، لكنها تعاني من نقص في الموارد يدفعها أو يفرض عليها التفكير في تعديل تحالفاتها الفعلية من التجّار المستفيدين بشكل أساسي من الدعم، إلى المستهلكين الناخبين. ويفرض عليها هذا الواقع أيضاً أن تقوم بعملية تقليص لحجم التوزيعات تحت عناوين عدالة دعم المستفيدين منه. بهذا المعنى تصبح رغبة الأطراف في التعديل واضحة، ويصبح الاهتمام بالفقراء أوضح أكثر. فالنسبة الكبرى من المقيمين في لبنان أصبحت فقيرة أو على حافة الفقر (حتى الآن هناك تقديرات تشير إلى أن 43% من المقيمين باتوا فقراء، لكنّ هناك نسبة كبيرة تشير إلى أنّ من هم على حافة الفقر عدد لا يستهان به)، وبالتالي فإن استهداف الفئات الأوسع هو الهدف الأصحّ بالنظام لقنوات التوزيع السياسي.

لذا، فإن الخطل الجماعي للقيّمين على قنوات التوزيع لم يتغيّر ولم يتأثر بالأزمة إطلاقاً. بل يبدو أنه أصبح متشدّداً ومتصلباً في مواجهة فشله في إدارة الأزمة والتعامل معها. وفي هذا الإطار يمكن تفسير التبرير الذي يقدّمه نعمة في سياق عرض مشروع استبدال دعم السلع الاستهلاكية بالدعم النقدي للأسر المستهدفة. هو يقول إن 24% من الخمس الأفقر يمتلكون سيارات مقابل امتلاك 80% من الخمس الأغنى للسيارات في لبنان. تصييع الأرقام بهذه المعادلات قد يكون مقصوداً، فهو يشير إلى أن 16% من الأكثر ثراء يملكون سيارات مقابل 5% من الأكثر فقراً، أما الذين هم ما بين النسبتين فليسوا موجودين في هذه الحسبة، لكنه رغم ذلك يشير إلى أن الدعم الاستهدافي سيستثني ما بين 20% و30% من الأكثر ثراء، وأن التغطية ستشمل ما بين 70% و80% من الأكثر فقراً، وبالتالي فإنه فور إجراء هذا التعديل سينخفض عدد الذين سيتلقون الدعم من 6 ملايين شخص إلى 3 ملايين شخص.

لكن على أيّ دعم سيحصل هؤلاء؟ وفق ورقة وزير الاقتصاد، سيتم استبدال الدعم ببرنامج تعويض نقدي مباشر للبنانيين المسجّلين بقيمة 50 دولاراً شهرياً لكل البالغين المسجلين (فوق 23 عاماً) و40 دولاراً شهرياً في السنتين الثانية والثالثة، و30 دولاراً في السنتين الرابعة والخامسة مع نصف هذا المبلغ للأطفال. كذلك تشير الورقة إلى بقاء دعم الكهرباء الضروري للشركات والمواطنين حتى يتم تنفيذ برنامج إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان وتسعيرتها، وسيستمر العمل بدعم الأدوية والمستلزمات الطبية إلى أن يتم الإصلاح الكامل للقطاع الطبي، لأن أي برنامج جيّد طويل الأجل يتطلب إصلاحاً كاملاً للقطاع الطبي على أن تُجرى في غضون ذلك مراجعة الدعم وترشيده وتكييفه مع المستوى الدولي (دعم 100% من المواد الخام، صناعة الأدوية المحلية، وقف دعم المنتجات المماثلة لتلك المصنّعة في لبنان، دعم سعر البديل الأرخص...).

إذاً، سيبقى دعم شراء الفيول أويل والمازوت لزوم كهرباء لبنان بدولارات مصرف لبنان، وسيبقى جزء من هذه الدولارات يموّل استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية والتوزيعات النقدية الشهرية التي ستحلّ محل دعم السلّة الغذائية والقمح. كل ذلك بهدف توفير 2,1 مليار دولار في السنة الأولى وصولاً إلى 13,7 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة، علماً بأن السلطة تراهن أيضاً على الحصول على تمويل بالقروض الدولية وتراهن أيضاً على بقاء سياسة الدعم لنحو خمس سنوات، وهي كذلك تراهن على أن الأمر يمكن أن يستمر لهذه الفترة بتمويل من دولارات مصرف لبنان، وبقروض من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وألمانيا... كل ما تأمله هو تقنين عمليات التوزيع على قياس طموحاتها وتمديد قدراتها لسنوات إضافية، وتمديد آجال الفقر ومعالاته المستجدّة لسنوات أطول. ليس هناك نقاش في كيفية إخراج الناس من الفقر عبر البحث عن طرق تجاوز الأزمة والخيارات الإستراتيجية المتاحة لإنقاذ الإقتصاد بما يؤمن وضع معدلات الفقر على مسار إنحداري بل ما يحصل اليوم يركز النقاش في صرف ما تبقى من الأموال عبر القنوات التاريخية للتوزيع السياسي وتمديد الفترة الزمنية للدعم قياساً على محدودية الأموال المتوافرة من أجل تمديد وجود الناس في مستنقع الفقر بدلاً من انتشالهم منه.

علاقة سلامة بـ«بنك ميد» أقوى

لكن ماذا عن الاتّهامات التي تشير إلى أن حمود تبلّغ من سلامة بالهندسات المالية الخاصة ببنك البحر المتوسط: «إذا كنت تعتقد أن علاقتي ببنك البحر المتوسط أقوى من علاقة الحاكم معه فأنت مخطئ. لم أقم بهذا الأمر نهائياً. خدمت كل المصارف بالصحّ وعلناً».

لو أيقنا أموال الهندسات مع المصارف لكانت عربدت أكثر مما تفعل اليوم

يمكن أن نعالج الخسائر التي تكبدها النظام المالي منذ الثمانينيات إلى اليوم على مدى ثلاثين سنة مقبلة

العلاقات السياسيّة تخنق فرص العمل
أدلّة من لبنان

تؤكد بيانات الشركات بصورة عامة، أن الشركات التي لها علاقات سياسية، في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية تخلق وظائف أكثر من الشركات غير المرتبطة سياسياً في لبنان. هذه حقيقة تنعكس على شمولية التوظيف في القطاع بشكل عام، لأن الرعاية السياسية للشركات المرتبطة تفلّص القدرة عند الشركات الأخرى فتنحسر فيها فرص العمل، وينعكس ذلك على النمو الوظيفي على مستوى القطاع، فالمنافسة غير عادلة بين الشركات ذات العلاقات السياسية والشركات التي لا تحظى بالغطاء السياسي ما ينعكس سلباً على النمو التوظيفي الكلّي في القطاع

إسحاق ديوان، جمال إبراهيم حيدر *

العلاقات السياسية للشركات الخاصّة موجودة على نطاق واسع، وهي متجذّرة إلى درجة أنها تستحق البحث والدراسة نظراً إلى ما تثيره من الأسئلة المهمة وأبرزها: كيف يؤثّر السياسيون على سلوك الشركات؟ كيف يُترجم هذا التأثير على الأداء الاقتصادي الإجمالي؟

هناك قوتان متعاكستان يجب النظر إليهما في هذه العلاقة. فمن جهة قد تحصل الشركات على امتيازات اقتصادية من خلال العلاقات السياسية تكون على شكل: دعم مالي حكومي، تراخيص، تخفيف المعوّقات القانونية أو تسهيل الوصول إلى عقود الصفقات العامة. لكن هذه العلاقات السياسية قد تكون مكلفة على الشركات، إذ تعدّ بمثابة دين يتوجب عليها تسديده لاحقاً عبر توفير وظائف يحتاج إليها السياسيون لاتباعهم مثلاً. هذا النوع من الآليات قد يحفّز عملية خلق الوظائف. ومن جهة ثانية، يمكن أن يؤدي توفير هذه الامتيازات غير العادلة للشركات المرتبطة سياسياً إلى تقليل حوافز الشركات الأخرى غير المرتبطة سياسياً، والتي تحتاج إليها للدخول إلى الأسواق، ما يضرب قدرتها على النمو. هذه الآلية ربما تؤثّر سلباً على حوافز الشركات غير المرتبطة سياسياً وتحدّ من إمكاناتها اللازمة لخلق وظائف جديدة. لذا، فإن تأثير العلاقات السياسية على عملية خلق الوظائف يبقى ملتبساً.

إن عدد الأبحاث التي أجريت حول التأثيرات الاقتصادية التي تنتج من هذه العلاقات السياسية للشركات في تزايد مستمر. أشارت الأبحاث إلى مواضيع عدّة؛ منها كيف يحاول السياسيون التأثير على الشركات من خلال الدعم الحكومي لها مقابل الحصول على دعمها السياسي، أو تأثير العلاقات السياسية على عدة نواحٍ منها: قيمة الشركات، احتمالات الكشف عن غشّها، وصولها إلى التمويل، وصولها إلى الأسواق العالمية، حصولها على عقود الصفقات العامة وغيرها... إن مساهمة هذه الدراسة تكمن في تحليل أثر العلاقات السياسية على قرارات التوظيف على مستوى الشركات الخاصة.

يُعدّ لبنان بلداً مناسباً لمثل هذه الدراسة لعدّة أسباب؛

- أولاً، لأن هناك أدلّة متسلسلة حول العلاقات الوثيقة بين السياسيين والشركات. ففي فترة إعادة الإعمار في التسعينيات أدت ضرورة توطيد الأمن إلى تشكيل تحالف سياسي كبير لجلب الاستقرار الشامل مقابل نظام الغنائم الواسع. وأظهرت التحقيقات الصحافية والدراسات الانثروبولوجية أن العديد من الشركات المرتبطة بسياسيين تتلقى مزايا خاصة في قطاعات متنوعة مثل الدواء، الغاز والنفط، استيراد الفيول، الإنشاءات، النفايات، التعليم، الاتصالات، قطاعات الإعلام والكسارات.

- ثانياً، تعتمد الزبائنية السياسية، في لبنان، جزئياً على قدرة السياسيين في إيجاد الوظائف لأتباعهم ومناصريهم في القطاعين العام والخاص. فمثلاً، من بين طلاب الجامعات الذين شملهم الاستطلاع الذي أجراه المركز اللبناني للدراسات السياسية في عام 2013، هناك من اعتقد أن العلاقات السياسية مهمّة للحصول على الوظائف، و20% منهم قالوا إنهم استعانوا بهذه العلاقات.

- ثالثاً، استطلاعات البنك الدولي التي أجريت في عام 2013 في لبنان أظهرت أن ثلاثة أخماس الشركات اللبنانية تعتبر أن الفساد عقبة أساسية أمام نموها. كما أن استطلاعات أخرى أظهرت أن الرأي العام اللبناني ينظر إلى الفساد في القطاعين العام والخاص نظرة سلبية أكثر من كل دول الشرق الأوسط الأخرى.

- أخيراً وليس آخراً، كان أداء الاقتصاد اللبناني في العقدين الأخيرين من الزمن سيئاً من ناحية خلق فرص العمل لأجيال الشباب.

أتاح لنا الحصول على بيانات رسمية للشركات اللبنانية، القدرة على دراسة العلاقة بين الارتباطات السياسية وعملية خلق الوظائف. وتضم البيانات التي بحوزتنا كل الشركات اللبنانية المدرجة رسمياً في سجلات وزارة المالية اللبنانية، وتتضمن معلومات سنوية على مدى خمس سنوات بين عامَي 2005 و2010 عن مستويات التوظيف وإنتاج هذه الشركات. وباستخدام السجل التجاري اللبناني في وزارة العدل، يمكننا تحديد جميع الشركات الكبيرة في هذه المجموعة. ولتحديد الشركات ذات العلاقات السياسية من بين هذه المجموعة، أعددنا لائحة تضم كل السياسيين والمعاونين الأساسيين لهم، ثم حدّدنا الشركات التي تضم مالكاً واحداً على الأقل، من بين المدرجة أسماؤهم على هذه اللائحة. وتسمح لنا قاعدة البيانات، الناتجة عن الدراسة، بتحليل الأسس الدقيقة لخلق فرص العمل في لبنان، وكذلك مقارنة أداء الشركات والقطاعات التي لها صلات سياسية مع القطاعات والشركات التي لا تمتلك مثل هذه الصلات.

> **الشركات المرتبطة سياسياً وهي الأكبر، تخلق وظائف أكثر وتدفع رواتب أعلى من الشركات التي لا ترتبط بالسياسيين، لكنها في المقابل أقل إنتاجية منها وهي تؤثّر سلباً على الشركات غير المرتبطة بسياسيين**

ومن خلال قاعدة البيانات هذه، توصّلنا إلى استنتاجين عن تأثير العلاقات السياسية على نمو التوظيف في لبنان هما:

- أولاً، الشركات المرتبطة سياسياً وهي الأكبر، تخلق وظائف أكثر وتدفع رواتب أعلى من الشركات التي لا ترتبط بالسياسيين، لكنها في المقابل أقل إنتاجيةً منها.

- ثانياً، الشركات المرتبطة بسياسيين تتحمّل مسؤولية انحسار فرص العمل والتوظيف على مستوى القطاعات من خلال التأثير سلباً على نمو الشركات غير المرتبطة سياسياً؛ فمقابل كل شركة مضافة مرتبطة سياسياً ينخفض عدد الوظائف المخلوقة بنسبة 9,4%. وهذه النتائج تبرز الآثار السلبية للزبائنية على الاقتصاد اللبناني.

تُظهر مجموعة النتائج الأولى لهذه الدراسة، أن التوظيف في لبنان يتركّز أكثر في الشركات الكبرى مقارنةً مع الدول الأخرى. وهذه الشركات الكبرى تميل لدفع رواتب أعلى من الشركات الصغيرة، لكن من دون الحصول على أداء أفضل من ناحية الإنتاجية. لكن عند النظر إلى الشركات غير المرتبطة سياسياً، يظهر أن الشركات الكبرى تتمتع بفعّالية عمل أفضل. ويطرح هذا الأمر فرضية أن الشركات المرتبطة بسياسيين تتجه للتوظيف المفرط مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية (لا يمكن رؤيتها من خلال الأرقام). ومع ذلك فإن هذا الارتباط بين الشركات ذات الصلات السياسية وعملية خلق فرص العمل لا يثبت العلاقة السببية بينهما بشكل قاطع. فمن المحتمل أن يميل أصحاب الشركات الناجحة إلى الالتحاق بالطبقة السياسية من دون أن يحصلوا على الامتيازات الاقتصادية، وإن الإفراط في التوظيف قد يكون فقط بسبب الحَصَّات الاقتصادية وقلّة مرونة سوق العمل. ولمواجهة هذه الفرضية، تحرّينا عما إذا كانت الزيادة في التوظيف من قبل الشركات المرتبطة بسياسيين تعود لاتجاهات السوق أو لاعتبارات سياسية. فظهر من خلال مجموعة من الأدلّة أن احتمال أن تكون العلاقات السياسية هي التي أدّت الى الإفراط في التوظيف هو أكثر ترجيحاً.

أما المجموعة الثانية من نتائجنا، فكانت عن تأثير العلاقات السياسية على الاقتصاد الكلّي. إذ إن احتمال أن تخلق الشركات غير المرتبطة سياسياً وظائف أقل في القطاعات التي تنشط فيها شركات ذات صلات سياسية هو أمر معقول، ففي حال توسّعت هذه الأخيرة من المرجّح أن تتقلص الشركات التي لا ترتبط بسياسيين بسبب حجم السوق ومحدوديته. لكن السؤال الأساسي هو ما إذا كانت القطاعات التي تتضمن شركات ذات صلات سياسية نموها أقل، وتخلق وظائف أقل، نسبياً، من القطاعات الأخرى.

وللإجابة عن هذا السؤال، جرت المقارنة بين أداء القطاعات، مع متغيّر يتعلق بوجود الشركات ذات صلات سياسية، فتبيّن أن القطاعات التي تتضمن عدداً أكبر من الشركات المرتبطة بسياسيين تخلق وظائف أقل نسبياً من القطاعات التي لا تضم هذه الشركات. في حين أن هذه النتيجة تثبت وجود علاقة بين الامتيازات الخاصة وقلّة خلق فرص العمل على مستوى القطاعات، إلا أنه لا يكفي للادّعاء بوجود علاقة سببية. فهناك عدّة تفسيرات أخرى لهذه العلاقة. قد يكون أحد التفسيرات أنه حين تزيد حصة الشركات التي تحظى بعلاقات سياسية من أي قطاع يصبح القطاع أكثر تركيزاً لرأس المال، لأن هذه الشركات تستطيع الوصول إلى رأس المال بشكل أسهل، وهذا الأمر قد يؤدي إلى خلق فرص عمل أقلّ. كما أنه من الممكن القول بأن الشركات ذات الصلات السياسية تتواجد بشكل أكبر في القطاعات الريعية. وأخيراً، إن المنافسة غير العادلة تُضعف الحركة الاقتصادية بسبب تدني مستوى تحفيز الشركات الرائدة والشركات الأخرى للابتكار. وهنا يصحّ تبني التفسير الأخير لكونه متناسقاً مع البيانات التي بحوزتنا.

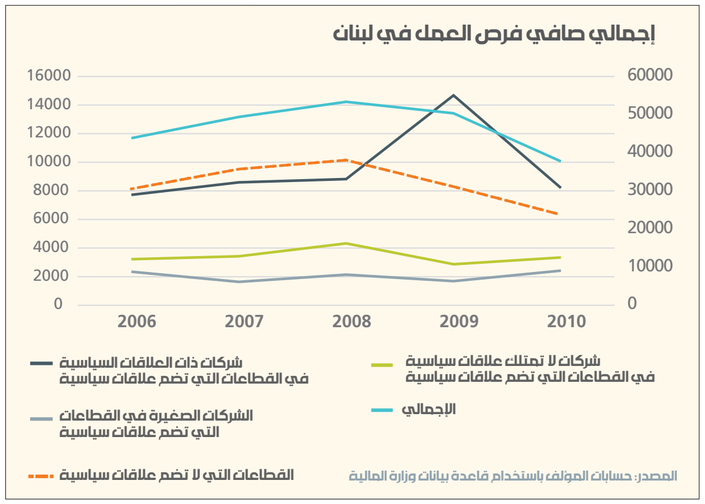

القطاعات	الشركات المرتبطة سياسياً					الشركات غير المرتبطة سياسيا				
	عدد الشركات	عدد العاملين في الشركة الواحدة	الإنتاج للعامل الواحد	الأجور للعامل الواحد	عمر الشركة	رأس المال الأصلي	عدد الشركات	عدد العاملين في الشركة الواحدة	الإنتاج للعامل الواحد	الأجور للعامل الواحد	عمر الشركة	رأس المال الأصلي
التطوير العقاري	103	247	155	15	10	352	51	48	181	12	13	320
مقاولو الأشغال العامة	54	79	53	15	11	81	18	55	73	9	15	76
فنادق	34	80	100	14	8	298	22	52	82	9	9	210
مصارف تجارية	31	793	312	40	28	721	28	421	380	24	26	590
مدارس خاصة	28	619	39	14	18	50	118	111	42	10	23	45
شركات الأمن	23	711	16	13	6	96	5	86	19	9	9	73
خدمات تنظيف المباني	22	145	22	10	8	11	12	62	33	6	11	14
منتجعات الواجهة البحرية	21	229	17	10	8	2300	17	48	27	8	10	1610
استشارات الأعمال والإدارة	17	72	23	12	8	25	23	51	28	9	11	17
خطوط الشحن	17	53	93	12	11	30	4	65	69	9	8	26
وسطاء ماليّون	15	39	162	16	11	161	56	10	171	12	13	138
كسارات	14	74	57	10	10	24	42	46	65	8	15	31
الاتصالات	14	65	68	11	12	18	16	48	74	9	14	13
التأمين	13	130	43	15	11	42	19	80	51	15	16	34
جمع القمامة	11	315	21	10	9	380	8	91	28	9	10	140
دور الطباعة	9	47	141	15	10	100	39	82	73	8	10	73
شركات النقل المحلي	9	144	18	11	10	95	43	45	28	8	16	32
مستشفيات	8	321	28	36	19	250	100	123	39	23	25	161
شركات انتاج المياه المعدنية	7	167	47	12	10	370	8	63	61	8	12	224
جامعات خاصة	7	619	56	32	8	750	21	212	82	20	9	410
مراكز رياضية	6	96	59	13	5	150	3	41	79	8	6	112
توزيع الغاز	4	146	347	12	11	1200	3	52	378	9	13	910
انتاج المشروبات الغازية	4	302	155	15	19	240	2	87	173	9	15	210
انتاج الألبان والأجبان	4	157	200	9	13	97	8	61	229	6	16	68
تصنيع المعدات الكهربائية	3	52	45	9	11	81	2	69	51	7	14	78
مستوردي ومصنّعي الادوية	2	322	180	15	12	250	6	59	361	9	9	280
انتاج الصحف والمجلات	4	166	62	15	30	95	3	80	84	9	18	84
انتاج الراديو والتلفيزيون	11	363	71	18	13	340	5	231	85	9	10	224
شركات الاعلان	2	103	92	19	10	120	3	73	101	10	12	87
المجموع	497	224.51	97.37	15.89	12.06	300.93	639	89.58	108.51	10.48	13.37	216.89

*هذا النص من مقدّمة ورقة بحثية أعدّها الكاتبان نُشرت في The Journal of Development Studies في 15 كانون الأول 2020

كهرباء زحلة
عندما تموّل الدّولة نقيضها

مارك أيوب

في خضم الحديث المتنامي عن قرب رفع الدّعم عن المشتقّات النفطية والنقاش حول وجهة استعمال الاحتياطات المتبقية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وبالتالي استشراف أزمة كهرباء جديدة تلوح في الأفق، يأتي التجديد المتوقّع للعقد التشغيلي لشركة كهرباء زحلة (امتياز كهرباء زحلة سابقاً) الذي ينتهي أواخر هذا العام ليعيد الجدل حول مركزية أو لامركزية إنتاج الكهرباء في لبنان. لطالما سيطرت أفكار تروّج لنموذج كهرباء زحلة كحلّ ممكن لأزمة الكهرباء المزمنة، وبرزت اقتراحات على صعيد صنّاع السياسات حول إمكانية تكراره أو استنساخه في مناطق لبنانية أخرى.

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، قامت مجموعة من الباحثين (علي أحمد، نيل ماكولوخ، مزنة المصري، ومارك أيوب) بدراسة معمّقة من خلال مراجعة جميع الوثائق والمنشورات المتعلقة بامتياز كهرباء زحلة منذ تأسيسه في عام 1923، وأجريت مقابلات مُكثّفة مع المعنيين في القطاع النوّفيذي من قبل الشركات المرتبطة بسياسيين تعود لاتجاهات السوق أو لاعتبارات سياسية. فظهر من خلال مجموعة من الأدلّة أن احتمال أن تكون العلاقات السياسية هي التي أدّت الى الإفراط في التوظيف هو أكثر ترجيحاً.

أما المجموعة الثانية من نتائجنا، فكانت عن تأثير العلاقات السياسية على الاقتصاد الكلّي. إذ إن احتمال أن تخلق الشركات غير المرتبطة سياسياً وظائف أقل في القطاعات التي تنشط فيها شركات ذات صلات سياسية هو أمر معقول، ففي حال توسّعت هذه الأخيرة من المرجّح أن تتقلص الشركات التي لا ترتبط بسياسيين بسبب حجم السوق ومحدوديته. لكن السؤال الأساسي هو ما إذا كانت القطاعات التي تتضمن شركات ذات صلات سياسية نموها أقل، وتخلق وظائف أقل، نسبياً، من القطاعات الأخرى.

وللإجابة عن هذا السؤال، جرت المقارنة بين أداء القطاعات، مع متغيّر يتعلق بوجود الشركات ذات صلات سياسية، فتبيّن أن القطاعات التي تتضمن عدداً أكبر من الشركات المرتبطة بسياسيين تخلق وظائف أقل نسبياً من القطاعات التي لا تضم هذه الشركات. في حين أن هذه النتيجة تثبت وجود علاقة بين الامتيازات الخاصة وقلّة خلق فرص العمل على مستوى القطاعات، إلا أنه لا يكفي للادّعاء بوجود علاقة سببية. فهناك عدّة تفسيرات أخرى لهذه العلاقة. قد يكون أحد التفسيرات أنه حين تزيد حصة الشركات التي تحظى بعلاقات سياسية من أي قطاع يصبح القطاع أكثر تركيزاً لرأس المال، لأن هذه الشركات تستطيع الوصول إلى رأس المال بشكل أسهل، وهذا الأمر قد يؤدي إلى خلق فرص عمل أقلّ. كما أنه من الممكن القول بأن الشركات ذات الصلات السياسية تتواجد بشكل أكبر في القطاعات الريعية. وأخيراً، إن المنافسة غير العادلة تُضعف الحركة الاقتصادية بسبب تدني مستوى تحفيز الشركات الرائدة والشركات الأخرى للابتكار. وهنا يصحّ تبني التفسير الأخير لكونه متناسقاً مع البيانات التي بحوزتنا.

> **يخفي الخلل الوظيفيّ وانعدام كفاءة قطاع الطاقة السعي الدؤوب لمراكمة الريوع والاستيلاء على المؤسّسات العامّة**

لقد ضخّم نموذج كهرباء زحلة نظرة الناس حول فساد مؤسسات الدولة، ورفع حالة اليأس العامة من ضعف الخدمات العامة، علماً بأن نجاح الشركة كان بفضل دعم الدولة لها بشكل رئيسي. كما استُخدم للإضاءة على فساد المؤسسات العامة بشكل عام دون غيرها، وبالتالي إبعاد النقاش عن دور الدولة في تقديم الخدمات العامة ولا سيما الكهرباء. بالاستناد إلى ذلك، تشير الدراسة ردّاً على السؤال الرئيسي حول إمكانية أو وجوب تكرار نموذج شركة كهرباء زحلة في مناطق أخرى من لبنان، تأتي الإجابة المختصرة: «ليس بشكله الحالي»، وليس قبل معالجة الريوع المقامة على مؤسسة كهرباء لبنان والفرق غير العادل بين تعرفة الشراء وتعرفة البيع. تطرح الدراسة نموذجاً إصلاحياً يسمح لمناطق أخرى بالحصول على طاقة فعّالة تؤمّنها مرافق لامركزية خاصة تحقّق أرباحاً وتُدار بطريقة جيّدة، من دون التأثير على مؤسّسة كهرباء لبنان أو الحكومة، وتستخدم مصادر طاقة نظيفة ومتجدّدة متى أمكن.

لقد شكّل الفساد في قطاع الطاقة عقبة رئيسية أمام النموّ الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي في بلدان عدّة. في لبنان، يخفي الخلل الوظيفي وانعدام كفاءة قطاع الطاقة تحدّيات أعمق ضمن الاقتصاد السياسي، أبرزها السعي الدؤوب لمراكمة الريوع، والاستيلاء على المؤسّسات العامّة، وتفتّت الدولة. ربّما لم تتمكّن كهرباء زحلة من تقليص الفساد، لكنها حقّقت تنمية ملحوظة تتماشى مع طموحات المستهلكين.

فإلى نوّاب الأمّة المجددين اليوم، عليكم بمصارحة المواطنين أنّكم تجدّدون لأسباب شعبوية وأخرى سياسية في ظل غياب رؤية واضحة وخطّة للتعاطي مع أزمة الكهرباء التي ستتفاقم مع تفاقم الأزمة المالية، لن يكون سهلاً في الأشهر القليلة المقبلة المطالبة بإعادة التوازن المالي في مؤسسة كهرباء لبنان ووقف النّزف المتواصل ونرشيد الدّعم، في حين تموّلون ما هو نقيض الدّولة وتطبلون أمد الرّيوع القائمة لتعكس الاتفاق السياسي المعقّد في البلاد.

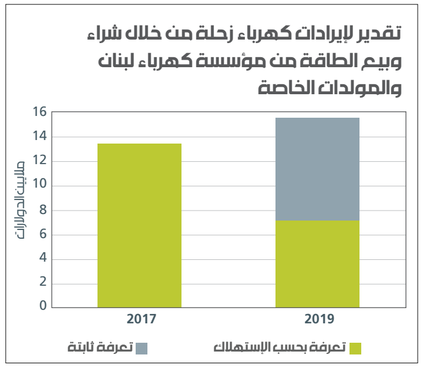

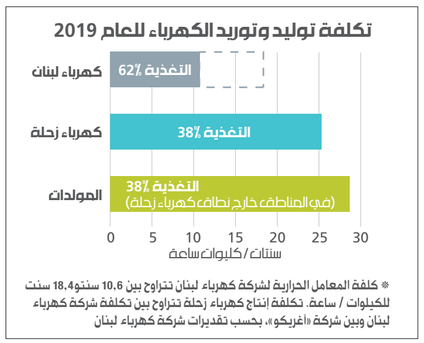

* كلفة المعامل الحرارية لشركة كهرباء لبنان تتراوح بين 10,6 سنتو و18,4 سنت للكيلوات / ساعة. تكلفة إنتاج كهرباء زحلة تتراوح بين تكلفة شركة كهرباء لبنان وبين شركة «أغريكو»، بحسب تقديرات شركة كهرباء لبنان

وفي بعض الأحيان غير سوية، حول كيفية نجاح هذا النموذج. على الصعيد المالي، يكمن أساس ربحية شركة كهرباء زحلة بكونها تشتري الكهرباء من مؤسّسة كهرباء لبنان، عند توافرها، بسعر مدعوم بلغ في العقد الجديد (القانون 2018/107) نحو 88,1 ليرة لكل كيلوات ساعة (بعدما كان 50 ليرة سابقاً)، وتبيعها بسعر أعلى من ذلك بكثير، وهو ما يُعدّ عملياً، تحويلاً مباشراً للموارد من الحكومة المركزية (التي تتكفّل بخسائر مؤسّسة كهرباء لبنان وبالتالي تدعمها من المالية العامّة) إلى شركة كهرباء زحلة، أي بمعنى آخر ريوع. يُضاف إلى ذلك الأرباح البريطاني، والذي تبقى تركيبة التسعير فيه غامضة وغير علنية، ولكن نظام الفاتورتين (واحدة لمولدات كهرباء زحلة كمشغّل وأخرى لمؤسسة كهرباء لبنان) الذي فرضه العقد الجديد في 2018 اظهر إضافة تعرفة ثابتة قيمتها 15,000 ليرة لبنانية عن كلّ اشتراك. اسهمت هذه الأخيرة في تعويض الخسارة الناتجة عن زيادة التعرفة المشتراة من مؤسسة كهرباء لبنان إلى 88,1 ليرة للكيلوطاط ساعة، وبزيادة الأرباح الإجمالية بنحو 3 ملايين دولار في 2019 مقارنة مع 2017 وقبل تدهور سعر صرف الليرة.

اجتماعياً، سمحت هذه الريوع الضخمة بتطوير البنية التحتية وتأسيس شبكات دعم على الصعيد المحلي وعلى الصعيد السياسي المركزي. كذلك، نجح النموذج في تعبئة المواطنين، إذ خلق إحساساً قوّياً لدى المجتمع المحلّي حول حقّه في ملكية خدمة جيّدة ومهنيّة، وهو ما ساعد بدوره في ضمان استمراريته، وكان فعالاً في مقاومة محاولات الجهات السياسية المركزية الاستيلاء على الشركة لمآرب خاصة. لقد لمس الباحثون ذلك على مستوى الأسر والمؤسّسات الصغيرة، ولا سيّما من النساء المسؤولات عن إدارة الشؤون المنزلية، وتحررهنّ من الاضطرار إلى التكيف مع إيقاع الكهرباء للقيام بهذه الأعمال، أو التخطيط لها بشكل يتوافق مع توافر الكهرباء. من جهة أخرى، عكست المقابلات حماسة المجتمع المحلّي للتخلص من المولدات الخاصّة واستعداده للدفع مقابل كهرباء موثوقة، مبرزاً بذلك أن رفع تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان ليس من المحرّمات إذا ترافق مع خطوات ملموسة لتحسين الخدمة.

> **70**
> الف مشترك
> هو عدد مشتركي كهرباء زحلة في حزيران 2020. و10 الاف منهم حصلوا على المدّاد الذكي المفروض بالقانون 2018/107

قراءات

مقال

سياسة العقوبات وجدواها [2]

سوريا تواجه بالاكتفاء الغذائي الذاتي

زياد حافظ *

سوريا تكيّفت مع العقوبات منذ بدء فرضها سنة 1979 فاستمرّت عجلة الإنتاج، بل تضاعف الناتج الداخلي، وحتى في ذروة الحرب الكونيّة المفروضة عليها، صمدت سوريا ولم تنهر. لذا كيف «يتدهور» الوضع الاقتصادي بعد استعادة حلب ومعظم المناطق السورية من سيطرة جماعات التعصّب والغلو والتوحّش، لولا حرف المحاصيل الزراعية وجشع التجار وانهيار النظام المصرفي في لبنان

الوضع في الجمهورية العربية السورية يختلف في الجوهر عن الوضع في الجمهورية الإسلامية في إيران. سوريا ما زالت تحت أوزار الحرب الكونيّة المفروضة عليها، وفوقها العقوبات وجائحة «كورونا». وضعها أصعب لأنها تخوض حرباً عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة وماليّة في آن واحد وعلى عدّة جبهات جغرافية وقطاعية، لكنها تشترك مع إيران في الصمود. اقتصاد سوريا أقلّ انكشافاً تجاه الخارج مقارنة مع دول الجوار كلبنان وتركيا. ولسوريا تاريخ في مواجهة العقوبات يعود لعام 1979 عندما رأت الخارجية الأميركية أن سوريا دولة داعمة للإرهاب، ثم بدأت سياسة العقوبات الأميركية الشاملة على سوريا بقانون محاسبة سوريا الذي صدر في 2003، وتمدّدت سلسلة قرارات صدرت في 2011، إلى أن صدر قانون قيصر في 2020. ويضاف إلى القرارات الأحادية الأميركية، قرارات الاتّحاد الأوروبي في عامَي 2011 و2012 التي اتّخذت من دون الرجوع إلى مجلس الأمن ما يجعلها قرارات غير قانونية وبمثابة إعلان حرب على سوريا. لكنّ أخطر العقوبات هو قانون قيصر لأنه قد يشمل كلّ من يتعامل مع سوريا، ويهدف إلى منع النهوض بعد الحرب. كذلك يمكن إضافة العدوان المالي الذي مارسه النظام المصرفي اللبناني تجاه سوريا منذ اندلاع الحرب، إذ وصلت ذروته إلى تبخّر الودائع السورية في لبنان والذي يفسّر إلى حدّ كبير تدهور سعر صرف الليرة السورية.

الإعلام الغربي VS الاكتفاء الغذائي الذاتي

العقوبات على سوريا لن يُكتب لها النجاح كما لم يُكتب النجاح لأيّ سلّة من العقوبات الأحادية، سواء كانت مفروضة على كوبا وكوريا الشمالية وروسيا والصين وفنزويلا وبوليفيا وتركيا. هذه حقيقة مدوّنة في دراسة مفصليّة لكلّ من غاري هوفباور وجيفري سكوت وكيمبرلي آن اليوت بعنوان «مراجعة العقوبات الاقتصادية» (Economic Sanctions Reconsidered) والتي توصّلت إلى نتيجة أن سياسة العقوبات لن تُجدي شيئاً. رغم ذلك، ترى القيادات الأميركية أن العقوبات الأحادية هي بديل فعّال من المواجهة العسكريّة المفتوحة التي تعجز عن القيام بها. ومن الواضح أن النخب الحاكمة الأميركية لا تتّعظ من التجارب السابقة لها ولغيرها، فلا ذاكرة لها. ويمكن تعميم هذا الدرس على قيادة الكيان الصهيوني التي ترى أن سياسة العقوبات تدمّر محور المقاومة على حدّ قول بني غانتز. نعم، هناك ثمن مؤلم تدفعه شعوب المحور المقاوم ولكن لا، ولم، ولن تغيّر من عزيمتها على مقاومة الاحتلال والهيمنة الأميركية.

اللافت أن هناك كثافة في المقالات الرغبوية التي تتوقع انهياراً وفوضى وانتشار الجريمة المنظّمة في سوريا، أي كل ما يحوّلها إلى دولة فاشلة. ما نجده على الإنترنت هو شبه إجماع في المقالات المعارضة للدولة السورية، واسترسال في إبراز سلبيات الاقتصاد السوري. غالبية التقارير في المواقع والمجلّات الأميركية والغربية بشكل عام، تتحدّث عن الأضرار والمعاناة وقصص الأفراد والعائلات. لا نريد أن نقلّل من الأوجاع التي تصيب الشعب السوري، لكن ليس هناك إحصاءات دقيقة أو مقاربة موضوعية للمشهد الاقتصادي، ولا سيما في عامي 2019 و2020، مبنية على تحليل دقيق بدلاً من سرديات تخدم أجندات سياسيّة معادية لسوريا.

الإعلام المضادّ للدولة السورية يركّز على صور الطوابير الطويلة للمواطنين المطالبين بالخبز والبنزين. حتى صورة الرئيس بشار الأسد واقفاً في الطابور كسائر المواطنين لم ترُق المعارضين. كانّ الحصار والضيق من صنع القيادة السورية. ففشل العدوان العسكري كان لا بدّ من إحلال مكانه حرب تجويع، وهذا هو يقين قانون قيصر وسبب احتلال شرق وشمال سوريا من الولايات المتحدة والقوّات التابعة لها والقوّات التركية.

سوريا في حالة حرب من أوزارها محاولات التجويع! نعم، هي جرائم حرب تُرتكب من قبل قوى الاحتلال مثل حرق حقول القمح والمزروعات هذه السنة (لماذا غيّبت تلك «التحليلات» عامل حرق حقول القمح؟) التي تصنّف جريمة ضد الإنسانية تستهدف الشعوب. لكن سياسة التجويع بلا جدوى. هي سلاح العاجز الذي لا يريد تسديد ثمن مغامرته معتبراً أن التجويع أقلّ كلفة مادية ومتغاضياً عن الكلفة الأخلاقية. كيف يكترث لما يفقده في الأساس؟ الحرب هي أساس المأساة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وليست العقوبات بحدّ ذاتها التي لا تشكّل إلّا إضافة على الأعمال العسكرية.

هذه المقالات تُسقط الوقائع التي تفسّر صمود سوريا في وجه العدوان الكوني والعقوبات وجائحة «كورونا». المقصود بذلك، الاكتفاء الذاتي الغذائي وعدم التبعية الاقتصادية والمالية للخارج. هذه سياسة اتُّبعت منذ السبعينيات. في هذا السياق كتب ستيفن هيدمان، وهو باحث في معهد بروكنز، مقالاً نُشر في موقع المعهد بتاريخ 14 كانون الأول يقيّم فيه السياسات المتّبعة في سوريا خلال العقود الخمسة الماضية ويتهكّم على سياسة الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي رفض اتّباع نموذج اقتصادي يقضي بـ«الانفتاح على الخارج» والامتناع عن مراكمة الدين الخارجي. مقال يعبّر عن حقد ناتج من فشل إخضاع سوريا للمشيئة الخارجية. فسياسة الرئيس الراحل الأسد كانت صائبة؛ النموذج التنمويّ المبنيّ على «الانفتاح» أي الاستدانة الخارجية، كان وما زال أسوأ الاستراتيجيات التنموية التي يمكن اتباعها، لأنها تكشف البلاد تجاه الخارج وتُضعف مقوّمات صمودها. لكن في المقال أيضاً يناقض الكاتب فرضيته. إذ يقول إن الرئيس بشّار الأسد ورث اقتصاداً متردّياً، ثم يشير في فقرة لاحقة إلى أن سوريا استعادت في عام 2000 مستوى إنتاجها الاقتصادي الذي تراجع بسبب أزمات الثمانينات! كذلك يقول إنه بين عامَي 2000 و2010 زاد الناتج الداخلي الفردي بنسبة 100%! فكيف يكون الاقتصاد في حالة ترهّل ويستعيد عافيته ويضاعف دخله في وقت شبه قياسي؟ الاستقالية هي ما زعج أعداء سوريا وكلّ المحاولات لإخضاعها فشلت.

لسنا هنا في إطار تقييم السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية منذ 2000 لغاية اندلاع الحرب الكونية على سوريا، إنما يمكن قوله إنه ليس هناك دولة تستطيع تحمّل ما احتملته سوريا خلال 9 سنوات وتحافظ على حدّ أدنى من الحياة الطبيعية، لولا طبيعة الشعب السوري وحكمة قيادته والالتفاف حولها. هذا ما منع محاولات التقسيم والتجزئة والتفتيت التي كانت هدف الحرب. فعلى سبيل المثال، أوروبا دُمّرت خلال خمس سنوات في الحرب العالمية الثانية وكادت مجتمعاتها تنهار لولا خطّة مارشال التي أوقفت المدّ الاشتراكي الذي عمّ معظم الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أمّا واقع سوريا فما زال، في رأينا، أفضل مما مرّت به دول أوروبا رغم المآسي التي تمرّ بها.

الليرة السورية تُقاس بالدولار فقط؟

ما يرد في التقارير عن حالة الانهيار الاقتصادي والمالي في سوريا يركّز على معيارَين: سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار، ونسبة التضخّم في الأسعار. يلاحظ أن هناك تضخيماً لموضوع سعر الصرف واستعمال تراجعه للدلالة على عمق المأزق الاقتصادي والمالي والاستنتاج أنه تصعب معالجته من دون رفع العقوبات إلّا وفقاً للشروط التي حدّدتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعداء الصارخ لبعض دول الخليج. في هذا المجال هناك ملاحظتان:

- سعر صرف الليرة يعكس في الفكر الاقتصادي والممارسة مدى التزامات سوريا الخارجية بالدولار ومدى حصولها عليه تلبية لتلك الالتزامات. هذه الالتزامات هي لتغطية حاجات الاستيراد وتسديد الديون الخارجية. وبما أن الديون الخارجية السورية شبه معدومة تبقى تغطية تمويل الاستيراد العامل الأساسي للطلب على العملة الخارجية. وقد أفاد تقرير نُشر في «الأخبار» في 29 أيار 2020، بأن الميزان التجاري في سوريا تراجع بشكل ملحوظ في السنة الماضية مسجّلاً خسارة بقيمة 4,6 مليارات يورو مقارنة مع 5,9 مليارات في 2018. صحيح ما ورد في التقرير لجهة أن هذه الخسارة تشكّل عبئاً ثقيلاً على سعر صرف الليرة وعلى الوضع المعيشي للسوريين، لكن التراجع في العجز قيمته 1,3 مليار يورو ونسبته 22% ما يثير السؤال الآتي: بما أن سعر الصرف يعكس الانكشاف تجاه الخارج، ألا يمثّل هذا التراجع عاملاً لتحسّن نسبيّ في سعر صرف الليرة السورية تجاه العملة الأجنبية؟ لِمَ لمْ يحصل هذا التحسّن؟

الإجابة تكمن في طبيعة الشركاء التجاريين لسوريا. فالشريك الأول هو الصين بنسبة 8,2%، يليها لبنان بنسبة 6,3%، ثم روسيا بنسبة 6%، فالعراق بنسبة 4,3%، ومصر بنسبة 4%. أمّا إيران فتأتي في المرتبة الثانية عشرة بنسبة 2,01% رغم خط الائتمان بينهما. هذه التجارة الخارجية تتطلّب طلباً على العملة الأجنبية قد يكون اليوان الصيني أو الليرة اللبنانية أو الروبل الروسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سائر الشركاء التجاريين ولكن ليس على الدولار بحدّ ذاته. فلماذا أصبح مقياس الانهيار هو سعر صرف الليرة تجاه الدولار؟ كما أن التراجع في الاستيراد سواء بسبب قرار الحكومة السورية خفض الاستيراد أو بسبب الحجر التي تفرضه العقوبات، يجب أن يؤدّي إلى تراجع الطلب على العملة الأجنبية، وتالياً التحسين النسبيّ في سعر صرف الليرة السورية. لكن لم يحصل ذلك أيضاً فلماذا؟

كما أن الديون الخارجية لسورية شبه معدومة، أي أنه ليس هناك طلب إضافيّ على العملة الأجنبية وخصوصاً على الدولار مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الحرب وقبل العقوبات. مجدّداً، لماذا تراجع سعر صرف الليرة السورية ولا سيما أن التداول الداخلي في سوريا هو حصراً بالعملة السورية؟

الإجابة بسيطة: المضاربة على الليرة السورية بدافع الجشع أو التآمر. الحكومة تستطيع عبر سلّة من الإجراءات الحدّ من وطأة المضاربات مثل إعادة طباعة العملة السورية وحصرها في التداول الداخلي وإلغاء العملة السورية المتداولة في الخارج إلّا بعد التدقيق بشرعية وجودها في الخارج وبكميّات محدودة. فعلى التجّار التعامل عبر المصارف السورية وكلّ ما هو خارج المعاملات المشروعة يصبح موضع شبهة حتى إثبات العكس. أمّا بالنسبة إلى التآمر من قبل جهات خارجية، فساحة الميدان تحسم المعركة، وبالنسبة إلى التآمر من الداخل فهذا يصبح شأناً أمنياً وليس اقتصادياً أو مالياً بحدّ ذاته.

- الملاحظة الثانية هي مسار الاقتصاد السوري خلال الحرب والاستقرار النسبيّ للمتغيّرات الكلية حتى الانهيار في القطاع المصرفي اللبناني وجائحة «كورونا». هناك تقارير اطّلعنا عليها تفيد بأنه رغم وزر الحرب، استطاعت الليرة السورية الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقرار وذلك رغم تراجعها عمّا كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

فإذا كان سعر صرف الليرة السورية قبل 2011 يوازي 50 ليرة مقابل الدولار، تراجعت قيمة الليرة السورية واستقرّت عند 514 ليرة مقابل الدولار في عام 2017، وفقاً لإحصاءات نشرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. أما في 2020، فقد تراجع سعر الصرف إلى نحو 2800 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد. لماذا حصل ذلك؟ الإجابة واضحة. ليست العقوبات ولا حتى قانون قيصر وراء تراجع الليرة السورية بل الكارثة التي حلّت بالنظام المصرفي اللبناني. ليست هناك إحصاءات دقيقة حول حجم الودائع السورية في المصارف اللبنانية التي يتراوح تقديرها بين 20 و40 مليار دولار أميركي. هذه الودائع، بمعزل عن شرعية مصدرها، هي تشكّل احتياطاً يُسهم في تأمين الحدّ الأدنى من الاحتياجات السورية بالعملة الأجنبية. لكن نلاحظ أيضاً أن الضغط على الودائع السورية بدأ مع الحرب الكونية على سوريا في عهد الرئيس ميشال سليمان ورئيس الوزراء آنذاك نجيب ميقاتي حيث تشدّدت القيود على الزبائن السوريين ووداعهم. لكن كلّ ذلك كان مضبوطاً أو تحت السيطرة إذا جاز الكلام حتى حصل الانهيار المصرفي في لبنان.

حرف المحاصيل الزراعية

أمّا جائحة كورونا فتداعياتها على قطاعات الاقتصاد السوري كافة مماثلة لما يحدث في دول أخرى. توقف عجلة الإنتاج أو تباطؤها ساهم في تراجع الناتج الداخلي أكثر من التراجع الناتج من تدهور سعر الصرف، وتلازم الجائحة وانهيار النظام المصرفي في لبنان وحرق المحاصيل الزراعية من قبل قوى الاحتلال الأميركي والتركي هي الأسباب الرئيسية للتدهور الحاصل خلال السنة الماضية.

إذاً، تبقى مسألة ارتفاع الأسعار الجنوني. قسم من هذا الارتفاع يعود إلى تراجع الإنتاج الذي سبّبته جائحة كورونا والأعمال العدوانية على المحصول الزراعيّ الذي قامت به القوى المتحالفة مع الأميركيين والاتراك. والتراجع في الإنتاج الذي لا يقابله تراجع في الكتلة النقدية يؤدّي إلى التضخم. كذلك هناك جشع فئات من التجار تتحجّج بارتفاع كلفة البضائع المحلّية وغير المستوردة. فلا علاقة بتراجع سعر الصرف لأنّ الاستيراد محدود أصلاً ولا يبرّر ذلك التأثير على الكلفة. لا معنى لمقاربة القوّة الشرائية لدخل الفرد السوري عبر الدولار الذي لا يعني شيئاً للأسباب التي ذكرناها. إذاً يبقى عامل المضاربة على الليرة مرفقاً بجشع التجار الذين يعتبرون المرحلة الحالية فرصة. لم ترتفع الأسعار بالشكل الجنوني الذي نشهده اليوم طيلة الفترة السابقة حتى مطلع 2020.

عملياً، سوريا تكيّفت مع العقوبات منذ بدء فرضها سنة 1979 مروراً بقانون محاسبة سوريا في 2003 وإن كان على حساب رفاهية المواطن. استمرّت عجلة الإنتاج، بل تضاعف الناتج الداخلي، وحتى في ذروة الحرب الكونية المفروضة عليها، صمدت سوريا ولم تنهر. فكيف «يتدهور» الوضع الاقتصادي بعد استعادة حلب ومعظم المناطق السورية من سيطرة جماعات التعصّب والغلو والتوحّش، لولا العوامل الآنفة الذكر؟

أما قانون قيصر فيستهدف المستقبل وخاصة لمحاصرة إعادة إعمار سوريا. في هذا السياق ليس أكيداً أنه سيكون لهذا القانون فعالية تُذكر. سوريا ليست وحدها بل لديها حلفاء تستهدفهم أيضاً العقوبات بما فيها قانون قيصر، لو أقدموا على دعم سوريا. نعتقد أن المحور المناهض للهيمنة الأميركية يقوم بما يلزم لتجاوز تلك العقوبات على صعيد نظام مدفوعات مالية غير خاضع للسيطرة الأميركية. كل هذه الجهود قد تستلزم بعض الوقت ولكنها آتية لأن العالم لم يعُد يستطيع تحمّل مزاج متقلّب عند الطرف الأميركي خاصة أن الواقع الأميركي في حال ضعف استراتيجي. أما على صعيد المرحلة الحالية فالتعاون بين الجمهورية العربية والسورية وحلفائها مستمرّ ولن يسمح بانهيار سوريا. أزمة الخبز قد تُحل قريباً بعد التعاون مع روسيا كما ظهر من نتائج زيارة الوفد السوري إلى موسكو أخيراً.

موازين القوّة على الأرض وعلى الصعيد الدولي هي التي ستحسم جدوى قانون قيصر. كل الدلائل تشير إلى أن موازين القوّة ليست في صالح الولايات المتحدة ومن يقف معها في أوروبا وفي بعض الدول العربية رغم بعض «الإنجازات» التكتيكية في مرحلة التراجع الاستراتيجي لهذه الدول. نعم هناك ألم يتحمّله الشعب السوري لكنه لن يؤدّي إلى تحقيق أهداف العدوان الكوني على سوريا.

* كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

■ في هذه السلسلة من المقالات بعنوان «سياسة العقوبات وجدواها» نتناول في المرحلة الأولى العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران لأنها الدولة التي تجري «معاقبتها» منذ انتصار الثورة الإسلامية، ولأنها ركن أساسي للمحور المقاوم للكيان الصهيوني المحتل وللهيمنة الأميركية. وفي الجزء الثاني نتناول العقوبات على الجمهورية العربية السورية، لما تمثّله سوريا كموقع سياسي وثقافي، ليس في المشرق العربي فحسب بل في الوطن العربي أجمع. كما أن سوريا هي الدولة الثانية تاريخياً التي تتحمّل وزر الحصار السياسي والاقتصادي الشامل أو شبه الشامل منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة، وبالتالي تمثّل أيضاً مدرسة في الصمود العربي. في الجزء الثالث نتناول العقوبات على لبنان التي رغم حداثتها نسبياً قد تكون تداعياتها كبيرة، ليس على لبنان فقط، بل على سوريا أيضاً، وبالتالي على كل محور المقاومة. وأخيراً نتناول العقوبات على فلسطين المحتلّة التي تنال فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والمفروضة من إدارة ترامب، وذلك في محاولة بائسة لإنهاء القضية وإخضاع الشعب الفلسطيني للمشيئة الصهيونية.

تشابك المسار والمصير

ما يحصل في سوريا يؤثّر في لبنان والعكس صحيح أيضاً. وحدة المسار الاقتصادي والمالي من وحدة المسار السياسي شاء من شاء وأبى من أبى. فانهيار النظام المصرفي في لبنان يعني تبخّر احتياط نقدي كان يسهم في الحدّ من تدهور سعر الصرف. الانهيار الكبير يعود إلى إقبال سوريين ولبنانيين على ترك العملة الوطنية وشراء الدولار كعملة ملاذ آمن على الأقل في المدى المنظور، وإن كان ذلك في رأينا خطأ فادحاً لا داعي للتفصيل فيه في هذه المقاربة. لكن هل ذلك الإقبال يوازي تدهوراً بنسبة ستة أضعاف تقريباً بين 2017 و2020؟ طبعاً لا. لكن المضاربة هنا أصبحت سلاحاً أو عقوبة إضافية يفرضها مواطنون سوريون من حيث يدرون أو لا يدرون، على الشعب السوري الذي يُعاقَب جماعياً على صموده خلال الحرب الكونية عليه.

20
مليار دولار
هو الحد الأدنى لتقديرات حجم الودائع السوري في لبنان.
علماً بأن الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر يقول ان الحد الأقصى لهذه الودائع هو 5 مليارات دولار

انجل بوليغان ـ المكسيك

كتاب

قبل أسابيع صدر كتاب للوزير السابق ورئيس حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، شربل نحاس، بعنوان «اقتصاد ودولة للبنان». يقدّم الكتاب تشخيصاً واضحاً لأزمة لبنان ويرسم تصوّراً استراتيجياً للتعامل معها. في التمهيد ورد أنّ «الهراء لم يغِب لحظة عن الساحة». إذ طُرحت أفكار كثيرة مثل: الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية... بعيداً من أيّ فكر نقدي يفترض أن يأخذنا نحو السؤال الآتي: أيّ اقتصاد نريد للبنان وأيّ دولة تقود إليه؟ ثمة عبارة وردت فيه تختصر الإجابة: المفاضلة الحقيقيّة هي مفاضلة سياسيّة. «الأخبار» تنشر مقتطفات من هذا الكتاب بهدف استعادة النقاش الحقيقيّ بشأن الأزمة الحالية

شربل نحاس في كتاب «اقتصاد ودولة للبنان»

المحدّدات والخيارات الاستراتيجية

وقع انهيار بالفعل. ولكن ما الذي انهار بالضبط؟
تشخيصنا واضح. ليست فقط المالية العامّة أو النظام المصرفيّ، فسقوطهما ليس سوى نتيجة. إنه النظام السياسيّ الاقتصاديّ بأكمله القائم منذ منتصف الثمانينات والذي أُضفي عليه الطابع المؤسّسي في مطلع التسعينات، الذي انهار اليوم بعد طول نزاع.
الأضرار هائلة، لكن الأسوأ منها، أن تحجّر أنماط السلوك بات يشكّل عقبة رئيسية أمام العمل السياسي الذي يهدف إلى إقامة نظام سياسي اقتصادي يكون قابلاً للحياة ويضمن شروط عيش أكثر كرامة للبنانيين.
بسبب نقص الموارد الحالية وخصوصاً بسبب هذا التحجّر، غالب الظن أن المضيّ قدماً سيكون تدريجياً. إنما هذا التدرج المفروض – والمرونة التي سيفرضها على طول مساره – يعزّزان الحاجة إلى توجّهات استراتيجية واضحة، أو على الأقل إلى تفضيلات استراتيجية واضحة، منذ البداية. لذا، لا بدّ من تحديد الخيارات حول المفصل الأساسيّ، أي اختيار النموذج الاجتماعي الذي يتحدّد وفق ما يعتمد من تمايزات هيكلية (مستويات التفاوت الاقتصادي، هيكلية التركيب السكاني، منظومة المقاومات الاجتماعية المواكبة...) مع ما تستلزم إدارة هذه التمايزات من سياسات (الخدمات العامة، الاندماج، الأمن...) من جهة أولى، ووفق ما يلحظ من علاقات اجتماعية (علاقات العمل، السلوك السياسي، منطق الحقوق...) من جهة ثانية.
تشكّل المفاضلة الاستراتيجية لصالح نموذج اجتماعي معين، قلب شرعية العمل السياسي مع ملاحظتين:
- ثمة خياران أساسيان ومترابطان يحكمان التوجّه: يتّصل الأول بالبنية الاجتماعية – السياسية بين السكان، والثاني بالعلاقات السياسية والاقتصادية في المجال الإقليمي. والنزوات الأيديولوجية لهؤلاء أو أولئك، ليست ذات نفع يذكر ما عدا تغذية الإنكار وتقليص إمكانات التأثير في الواقع.
- لن تتوقف المآلات على رغبات لبنان وحده (نفترض في كلّ مقاربتنا أن في لبنان دولة حقيقية تطرح هذا المشروع)، فهي تتأثر أوّلاً بالأوضاع الإقليمية ومنها الحالة في سوريا وتوجهات الحكم فيها، أياً يكن، وتتأثر ثانياً بمواقف القوى الكبرى الحاضرة بالمباشر (الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا).

اقتصاد المخزون أو اقتصاد الدفق

بسبب الأموَلة التهادية والتورّم المفروض للكتل المالية (استدانة وإقراضاً)، وبالتالي بحكم الظاهرة المزدوجة للغنى الظاهر وللاستدانة المفرطة، وهما متلازمان في الواقع إنّما مفترقان في الإدراك السائد، يتركّز النقاش العام على إدارة المخزون المالي من ودائع وديون، عوضاً عن اعتبارات الدفق من إنتاج ومداخيل واستخدامات، وهي المادة الحقيقية للاقتصاد.
الغاية من الإدارة الاقتصادية هي ترميم هذه التدفقات، وليست السعي بلا جدوى، للمحافظة على المخزونات المالية أو لتوزيع ملكيتها وأعبائها بشكل مرتبك ومتعثّر تحت مسمّيات إعادة الهيكل وإعادة الجدولة و«الهيركات» و«الكابيتال كونترول». يقدّم الإصلاح النقدي في ألمانيا الغربية في عام 1948 مثالاً حاسماً بهذا المعنى من دون إغفال اختلاف أوضاعها عن الوضع اللبناني الحالي.
الانتقال من التفكير بالمخزون إلى التفكير بالدفق لن يكون أمراً سهلاً. عملياً يصطدم هذا الانتقال بالمصالح المعنية، كما يراها الدائنون، المودعون الذين يرفضون الاعتراف بفقدان جزء كبير من مدّخراتهم وجميع سبل الوصول إلى العملات، وكذلك دائنو الدولة، أصحاب اليوروبوند، المتعهدون، المستشفيات وسواهم ممن يطالبون بمختلف الوسائل القضائية أو السياسية، بتحصيل ديونهم.
أيضاً يصطدم بمعوقات نظريّة ومؤسسية؛ مجرد تصوّر أن رأس المال ليس مخزوناً مالياً بل هو مجموعة من علاقات الإنتاج والتراكم، ليس سهلاً تقبّله. فالمؤسّسات المالية تعمل، من خلال وجودها المستقل، على إدامة المنطق القائم على المقاربة بالميزانيات، وعلى إعادة توزيع ملكية الذمم والديون المالية (أو العقارية أو غيرها، من خلال تحويل الأصول والخصخصة). لكن الوضع الحالي في لبنان يفرض النظر إلى العملية الاقتصادية بوصفها مجموعة من علاقات الإنتاج والتراكم.

ماذا تعني الخسائر المالية؟

المقاربة انطلاقاً من المخزون تُفضي مباشرة إلى الكلام عن الخسائر. في التحذير الذي أطلقناه في تشرين الأول 2018، ثم في برنامج سياسيّ (لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة») أعلناه في تشرين الثاني 2019، أشرنا إلى أن توزيع الخسائر لا يكون فقط «عادلاً» بل «هادفاً» وهو الأهم. ربط الصفتين يحمل مدلولاً أساسياً.
قبل اعتماد الحكومة رسمياً ما أسمته «خطتها الاقتصادية» التي لعب في صياغتها مصرف «لازار» دوراً مركزياً، نشب نزاع حادّ بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وفريق «لازار»: هذا الأخير، معتمداً على المعايير المحاسبية الدارجة، أعاد تصنيف المبالغ التي كان مصرف لبنان قد وضعها تحت بند «موجودات أخرى» على أنها خسائر، معتبراً أن تصنيف مصرف لبنان غير مبرّر، لأن تلك المبالغ لا تستند إلى سندات ديون موثقة. في المقابل، دافع مصرف لبنان عن نفسه بأن هذه المبالغ تراكمت بحكم تدخّلاته التي تخالف القوانين شكلياً، لتمويل الدولة بناءً على إلحاحها، خفضاً لقيمة دينها أو استيعاباً لقسم من عجزها.
لهذه الغاية، تحمّل مصرف لبنان فارقاً سلبياً بين الفوائد التي كان يدفعها للمصارف على ودائعها لديه، وبين العائد الأدنى الذي كان يقبضه على سندات الخزينة وسندات اليوروبوند من خلال استخدام هذه الودائع. هدفت هذه السياسة أيضاً إلى توفير مداخيل للمصارف تتيح لها الاحتفاظ بودائعها واستجلاب ودائع إضافية من دون إغفالها، طبعاً، تحقيق الأرباح على الطريق، فتؤمّن بذلك توازن ميزان المدفوعات، رغم العجز البنيوي في العمليات الجارية. باختصار، هل الموضوع موضوع خسائر يتحمّلها مصرف لبنان ضمن ميزانيته، أم هو موضوع حاجة بنيوية للنموذج الاقتصادي، ومزيد من الدين العام أرادت الدولة إخفاءه؟
لم يُعِر «لازار» الاهتمام نفسه لنوع آخر من العمليات. فقد قام مصرف لبنان في ثلاث محطات في 2002، و2004 و2007، بشطب مبلغ يوازي 5,6 مليارات دولار من الدين العام بالليرة اللبنانية كان يمتلك سندات بقيمتها، لقاء إعادة تقييم «دفترية» للذهب، ومن دون أن يحصل أي تفرّغ عنه، أقلّه وفق ما عُلم. قانون النقد والتسليف الذي أنشأ مصرف لبنان، ينصّ على أنه في حال بيع الذهب، تذهب 80% من الأرباح المتحقّقة إلى الخزينة. لكن قانوناً آخر، صدر عام 1986 وما زال نافذاً، يمنع على المصرف المركزي التصرّف بالذهب بأيّ شكل من الأشكال. وإلى جانب خفضها التجميلي لقيمة الدين العام، أفضت هذه العمليات ذات الشرعية الملتبسة إلى حرمان مصرف لبنان من مداخيل الفوائد التي كان سيحصّلها على الدين المشطوب مقابل خفض خدمة الدين العام لكلّ السنوات اللاحقة. وإن أتى يوم وبيع فيه الذهب، يتوجّب منطقياً ألّا يذهب الربح، إن تحقق، إلى خزينة الدولة بل أن يُسدّد لمصرف لبنان قيمة «شطب الدين» مع احتمال منطقي لإضافة الخسائر المتراكمة أو الدخل الفائت المتراكم منذ عمليات الشطب، ويكون المبلغ 30 ألف مليار ليرة، أي ما كان يوازي 20 مليار دولار قبل الأزمة الأخيرة. هل نكون هنا أمام «خسائر» في مصرف لبنان أو أمام «موجودات أخرى» لصالحه متوجّبة على الخزينة؟
حجّة مصرف لبنان مزدوجة. هي حجة سياسية أولاً: هذه العمليات هدفت إلى تلافي أو أقلّه تأجيل إفلاس الدولة عبر المحافظة على الثقة. وهي أيضاً حجة مالية: هذه الخسائر هي في أصلها ديون على الدولة، والوقت لا يُحتسب للدولة لأن الدولة أبديّة لا تخضع لتصفية كما يحصل مع الشركات، ولا لحصر إرث كما يحصل مع الأفراد. ألم يكن إنشاء صندوق النقد الدولي، أساساً، منطلقاً من فرضية ديمومة الدولة وهادفاً لتكريسها؟
في معرض هذا السجال، تبرز الثنائية المرتبكة لمفهومي السيولة والملاءة. ما هي السيولة؟ أليست ملاءة فورية؟ والملاءة أليست سيولة مؤجّلة التوفّر مع قدر من الاحتمال قد يرتفع أو ينخفض وفي مدى زمني قد يقصر أو يطول؟ لا معنى للتمييز بين المفهومين إلّا بالقدر الذي يُتقبل به وهم النقد، الذي يسمّى، بحق، نقداً ائتمانياً لارتباطه بالإيمان. فالنقد الائتماني أو الورقي أو الدفتري في التعبير الشائع ليس سوى سند دين. الوهم المالي لا ينفصل عن الوهم النقدي. ما كان ممكناً وجود أنشطة وعمليات مالية لولا منظومة التوريات الضبابية التي يختلط فيها الإيمان والائتمان والاعتماد والثقة. نتفهّم بالتالي الحاجة إلى النماذج والاحتسابية والمعايير المحاسبية وتنوّعها التي تهدف إلى تقدير القدرة على احتمال الدين العام، وإنّما أيضاً بدائية معايير الاستقرار المالي التي اعتُمدت في معاهدة ماستريشت، المستوحاة من مدرسة النظامية – الليبرالية الألمانية والتي تم خرقها بخفّة في الممارسة.
مجدّداً، تبرز الصفة النموذجية والقصووية للحالة اللبنانية. لا بدّ من النظر إلى البعد السياسي لأطروحات رياض سلامة كما تتبدى عبر ممارسته، وإن لم يعِ بُعدها النظري، أو لعله بسبب عدم وعيه له.
ما السبيل إذاً لتقدير الخسائر المالية؟ إذا اعتُمد منظور السيولة، تبدو الخسائر هائلة في العالم أجمع، وإن لم يكن إلى الحدّ الذي بلغته في لبنان. اعتبار السيولة هي بالذات ما يحرّك المودعين وتدفع إلى وقف عمل النظام المالي. السيولة باتت تعني دولارات «حقيقية». لا يعود لمفهوم السيولة من مكان عندما يُختصر الوقت باللحظة الحاضرة. أمّا إذا اعتُمدت مقاربة هادئة ورصينة وتُرك للوقت دوره، فيصبح لزاماً الإجابة عن سؤال جوهري: ما معنى خسارة مالية؟ هل تقوم، ببساطة البديهيات، على مقاربة «موضوعية» لبيانات مالية (الميزانيات) بمعايير محاسبية؟
هنا أيضاً نستنير بالسجال بين «لازار» ومصرف لبنان: ردّ «لازار» على حجج المركزي مشيراً إلى أن رصيد بند «الموجودات الأخرى» كان يرتفع باستمرار طوال السنوات الماضية، وأن ارتفاعه يتسارع. إن كانت هذه الحجة تبدو معقولة، فهي تؤكّد، في المقابل، التباس المفاهيم المرجعيّة، لأنها تقرّ بأن الاختلاف في التقدير ممكن، وأنه يتوقف على اختلاف الآفاق الزمنية المعتمدة.

الخسائر من منظور أصحابها

قبل الولوج إلى مسألة توزيع الخسائر، يتوجّب معرفة من هم الذين تصيبهم الخسائر أصلاً، أو بشكل أدق، من هم الذين يرون من منظورهم تحقّق خسائر؟ ثمة خسائر في نظر حملة سندات الدين والمودعين، بقدر ما يقتصر مدى نظرهم على آماد قصيرة أو محدودة، استحقاقات سنداتهم أو الأفق الزمني لحيواتهم أو لاحتياجاتهم. لا مكان، بتعبير دقيق وبشكل مطلق، لخسائر مالية حصراً ضمن نظام نقدي ائتماني.
يمكننا إذاً القول، إن الخسائر تحصل عندما يتوافر شرطان معاً:
- إذا بينت المفارقة، عند الآجال الزمنية التي تعني الدائن، بين القيم السائلة المقابلة لسندات دينه، وانتظاراته و/أو الوعود التي وثق بها فروقات سلبية.
- إذا لم يعُد الإطار المؤسسي الذي يرعى هذه الانتظارات أو الوعود مقبولاً من كلا فريقَي العلاقة، الدائن والمدين.
متى تذكرنا أنّ التمويل يعِد بـ«مكافأة» الذمم المالية بالفوائد (أو الفوائض)، ومتى احتسبنا المفاعيل السحرية للفائدة المركبة، نتمكّن من إدراك أمرين:
- الحاجة الماسّة، بغية تعزيز هذا الإطار المؤسسي، لنموّ المداخيل باستمرار، والمقصود نمو القيم المقابلة للديون، ليس فقط عبر التأثير المباشر للقيمة المقابلة على الدين، وإنما أيضاً من خلال سلسلة، لا تنفكّ تزداد طولاً وهشاشة، من إسنادات الأوراق والمنتجات المسماة «مالية».
- الصفة «الطبيعية» والحاجة الوظيفية للأزمات، رغم كونها تصيب الإطار المؤسسيّ بالاهتزاز، لأن النموّ المستمر غير ممكن على مدى زمني غير محدود، أقلّه لأن التراكم عبر الزمن للديون يتنافى مع المعطيات الطبيعية، وهي مكون أساسي للقيم القابلة النهائية. الخسائر ضرورة حيوية.
يتكشّف هكذا معنى «الأزمات» مع فسح المجال لجعلها تبدو كأنها حوادث طارئة، بينما حصولها ملازم لمأسسة الحلقة المالية مع السماح لها بأن تتكرّر من دون إعادة النظر بالتمويل كنظام. قبل أن تحتلّ الساحات الإعلامية والسياسية، بقيت الوظائف المالية محصورة بمجالات هامشية أو حتى خارجة عن فضاء الضبط السياسي «العادي»: الحرب أو التجارة البعيدة.
ترتّب هذ الضرورات على المديرين النجباء للأنظمة المالية - رياض سلامة ليس سوى واحد من بين كثر - واجب المفاضلة الدائمة بين همّين: تقليص الفوارق بين الديون والقيم المقابلة لها سواء بالحدّ من تنامي الأولى أو بتعزيز تنامي الأخيرة، وتدعيم صدقية الإطار المؤسسي الذي تحصل استناداً إليه المقارنات لتأجيل أمدها.
لكنّ هذين الهدفين متعارضان. فسعيهم لتأجيل أمد المقارنات يؤدي بهم إلى تضخيم حجم الذمم الدائنة، فيزيد نجاحهم حجم الخسائر التي يؤجلون إدراكها. وسعيهم لتعزيز نمو القيم المقابلة يؤدّي بهم إلى تضخيم حجم الذمم الدائنة أيضاً، أكثر من نسبياً، بنتيجة الحركية غير المحدودة «للرساميل المالية»، أي ما يسمى العولمة. الأحكام الدستورية، واستقلالية المصرف المركزي، ومعاهدات التثبيت المالي الدولية (خير مثال منطقة اليورو، وفي لبنان تقدم الدولرة وتثبيت الدولار اللبناني مقابل الدولار الأميركي مثالاً آخر) كلها محاولات لتأطير هذا التعارض، بلا جدوى.
المفاضلة الحقيقية هي مفاضلة سياسية. وهي لا تُحسم على صعيد بلد بمفرده، فكيف على صعيد بلدان صغيرة؟ تمرّ أولاً بالمعرفة النقدية لكونها تتيح التحرّر من الأدوار المرسومة لكل الفاعلين، وتتيح التعبير عن الأهداف كمشروع في الاقتصاد السياسي ينخرط في سياق التطورات العالمية. وتصل تالياً إلى التعامل مع الأنظمة والأنشطة المالية، كما يجدر التعامل مع القومية أو مع الطائفية، بوصفها تحدّد أشكال التلقّي لدى الفاعلين الداخليين، والفاعلين الخارجيين، إلى حدّ كبير، وأنماط سلوكهم. وهي تشكل، بهذه الصفة، قيداً على صعيد الوسائل.
عندما نتكلم عن عجز الزعماء الطائفيين، لا نقصد فقط عجزهم عن تخطّي أطر الأعراف والأدوار المرسومة، إنما نقصد أيضاً الإشارة إلى أنهم يكادون يكونون مرغمين على مجازفات تتزايد خطورتها، على العنف. مثلما يجد سلامة نفسه أسيراً لدوره ويكاد يكون مرغماً على عظيم المخاطر باستمرار.

عندما نتكلمّ عن عجز الزعماء الطائفيين، لا نقصد فقط عجزهم عن تخطّي أطر الأعراف والأدوار المرسومة، إنّما نقصد أيضاً الإشارة إلى أنهم يكادون يكونون مرغمين على مجازفات تتزايد خطورتها، على العنف. مثلما يجد سلامة نفسه أسيراً لدوره ويكاد يكون مرغماً على عظيم المخاطر باستمرار